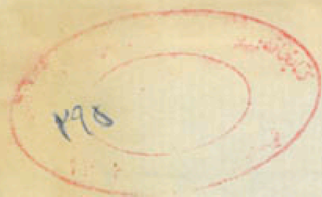
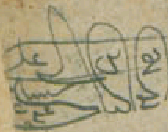






اصل دوبیتی [illegible]
مفعول واو با دیگر کلمه
شدند ساکن [illegible]
گردن ویاد ربا ادغام کردند
ومیم را برای مناسبت با ضمه
دادند مرحتی شد و بروزن
مفعیل [illegible]

صاحبه



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية

للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب

تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك

التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه

الله سبحانه عن موجبات التلهيف والتأسيف وسميتها بالفوائد

الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفع الله

تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته

هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان

كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر بالحمد

ولا يلزم من ذلك عدم الاتيان به مطلقا حتى يكون

بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه

بدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم

الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا

من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم

بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح

وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث

قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة يذكر ويؤنث قال الله تعالى

اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على

ما فوق الاثنين فما عداه الكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس

والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة

الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل

في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما

مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو

وانت ولهذا اجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكميا

لا حقيقيا لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان و

كلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع

وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات خارجة عنه

في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل

لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم

المصدر بالميم ليس مما يصدر عنه الشيء بل هو يصدر عن المصدر بغير الميم فكان المقصد

الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء

بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل

يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا

اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا

ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان

في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد

المعنى ما يقصد بشيء اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر

بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى

ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده فيخرج

به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها الوضع

تخصيصا اصلا ويخرج ايضا حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا

بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا

بازاء المعنى فان قلت قد يوضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر

فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد

وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الكلام
والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس
فيهما لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء
مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بمثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي يعم
الموضوع له في الحقيقة بمفرد وهو اما مجرور اجري على انه صفة للمعنى و
معناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي

ان يتركب منه تجوزا كما يتركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يصح من مبادي تركيبه في
ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى
انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه يقارنه بحسب الزمان وهذه القدر كاف
بصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء
كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة واعرب باعراب واحد
وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه يعرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس

لكان الشيء ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث
قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة او اختلف فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه غيره لكان الشيء كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق
الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذه الكناية من الدلالة لا تستلزم وضع لامكان ان
يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لابد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منحصرة في هذه الاقسام الثلثة منحصرة لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يصح ان تدل
بمعنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام الكلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من شانها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية
وسيجيء التحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى الثاني وهو
لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة
على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان
الحرف في اللغة الطرف وهو طرف مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما من شانها ان تقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي بكلمة
ذلك المعنى عنها نفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من شانها
ان لا تقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم
الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

قوله وقد علم بذلك فيه نظر لان ذلك من جملة اسماء الاشارة والمشار اليه قريب

وفي هذه التوضيح المشار اليه قريبا لان المشار اليه وجه الحصر وهو قريب لا بعيد لا يكون بعيد الاقرب

الجواب عنه ان القول ان البعيد نفسه الرتبة بالزمان والمكان والرتبة والمراد بعد المقام في هذه التوضيح خلاف وضعه

ولا بالمكان وان كان وجه الحصر قريبا لكنه بحسب الرتبة بعيد فلا يلزم خلاف وضعه ١٢

مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على ذاته

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة

الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه الحصر

الكلمة في اقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام

وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها

بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن

باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة والكلمة مشترك بين الاقسام ثلثة والحرف ممتاز عن الاخرين

لعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال

في الدلالة وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال

الاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف

جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف

الجامع المانع ولهذا ترك المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل

بخلاف المتضمن الكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر والجواب عن الاول ان المستتر

ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت

مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا

وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما

اي بان يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع و

الاسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد

اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد

نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب

فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المفردات والمهملات والمركبات

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات و

المفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل

غلام زيد ورجل فاضل وبقية مركبات الكلامية سواء كانت

خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا

تضرب فان كل واحد منها تضمن الكلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية

بينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمة

من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكماً دخل في التعريف مثل زيد
ابوه قائم وقام ابوه وقائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل
بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف في ان نحو ضرب
زيد ابا اخاً مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلق خارجة عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المصنف نظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
ومن جعله اخص من الجملة فقد قيد به التقييد في الجملة على الجمل الخبرية
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام
عند المص اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي
بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم
واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد ولا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي
الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل المسند اليه مفقود
وفي الفعل والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو
زيد اعلم لكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
الاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ

الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في
غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى
كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول
هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وفقط
لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه
هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس

الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم الكلمة الدالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل
قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا
بذكر متعلقاتها بكونها آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان
كينونة المعنى في نفسه باستقلاله بالمفهومية وكينونة المعنى في نفس

الكلمة ودلالتها عليه من غير حاجة الى ضم الكلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي عبارة
الكتاب ضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا اظهر ليكون على وتيرة ما سبق في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة
كلا المعنيين وليس عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخر وهو
ارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكرها فيها فلا يدل على اعتبار كينونة
المعنى في نفس الكلمة ولهذا جعل المصنف هناك يرجعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها انما عرض لها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت عادة باستعمالها في مفهوماتها لا مضافة

الى متعلقات

الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة
في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ
الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع
احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
لمعنى وبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبا
الثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير
صريح نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة على
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم
يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفته به فقال ومن خواصه مبتدأً بصيغة الجمع المكسرة على كثرتها
ومن التبعيضية على انه ذكر بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع الافراد فهي الخاصة
الشاملة كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن
خواص الاسم دخول اللام اي اللام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
في اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى ان ال
كهل وبل والمبرد الى انها الهمزة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان
حرف التعريف لا يدخل المضمر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
في المجرور لفظا او تقديرا او اثر الاضافة المعنوية ودخول

حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لا يفضي معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يختص بالاسم ليفضي معنى الفعل
اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل
اعني الفعل او نزيل عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم فسيجيء في اخر
الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه
تظهر جهة اختصاصه ما عدا التنوين الترنم به وجهة عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بان
يرتفع عطف على الدخول لا على مدخول اللام المتبادر من
الدخول بالذكر في الاول والمعطوف يجيء بالاخرة وكلاهما
مستقيمان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا فقد يتقيد بحروف الجر لانه لكونه
لفظا وجب اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على اصل
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة تتقيد بحروف الجر لفظا

ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل
في المعرب اصطلاحا كما عرفت العلامة بمجرد الصلاحية لا يستحق
الاعراب بعد التركيب وهو ملتقط من كلام الامام عبد القاهر و
اعترض المصنف مع الصلاحية تحصل الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في التعريف واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
انما عدل المصنف عما هو مشهور عند الجمهور من ان المعرب ما يختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان نعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب حين لم نشافه
العرب ولم نعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف بها
احكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له يعتد بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق
كلامهم فمعرفته يتفرع على معرفة انه مما يختلف اخره
فلو كان معرفته المتقدمة متحاصلة بمعرفة هذا الاختلاف و
تعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تعلق الشيء على نفسه بمعنى
ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور وجعل ما عرفوه
به من جملة احكامها كما فعل المصنف رحمه الله وحكم اي

يختص بالاسم واما بناؤه فبقولنا يتعلق به حروف الجر بلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه
لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه
مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيه زيد في قام وهولاء في قولك زيد قائم وقام هولاء
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو
الف با تا زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء واضافته بيانية
وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج
مثل هولاء في مثل قام هولاء لكون مشابها لمبني الاصل كما يجيء في باب
البناء ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم المفعول اي من فلك اعربت

من جملة احكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او
حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل
البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب
زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية و
الفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان
اصله فتى وفتيا وبفتي قلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العامل فيه ولا

اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الباء
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما
لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في آخر المعرب
~~اصلا لا لفظا او تقديرا الحسب الوجود لان الاختلاف~~
ملحوظ مجازا باعتبار سببه لا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل على انه استداء او تركيب
عليه الاعراب بها كما حدث الاعراب بدخول العامل
قلت هذا الحكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر
فلو لم يحصل احد الحكمين في الآخر لا يناقض فيه فان للمعرب
احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف
آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اي بتلك الحركة المخصوصة او الحرف وجنسهما الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي لو بقيت على
عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر
من السببية السبب القريب والعامل والمقتضي من
الاعراب اسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة

بحث الاعراب

ما في الموصولة

الاستيلاء دست يافتن والمناوبة كاى بكديكر ...

نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف حال الحركة على
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذا القيد خرج جهة الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا
لانه بعض من تمام الحد بل هو خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام فانه يفهم من الحد غاية المعنى فاللام فيه متعلق
بقوله اختلاف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او نفس الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على
المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تواردت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك اي مختلفة
ليتوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع الاصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني وضع بحيث يختلف به آخر المعرب

قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمراد وذلك بناء على ان الفاعلية والمفعولية صفات للمدلول

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فيجب
ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو
مأخوذ من اعربت اذا اوضحت فان الاعراب يوضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على
ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
لان به يزول التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضم والفتح
والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية قليلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه اذ الاضافة بنفسها مصدر لم
يحتج الى الالحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية

والجر المضاف اليه

والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي
الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظياً كان او معنوياً ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضي للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت
زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ
به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فاعرابه في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما با
لحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما با

لضمة

بحث العامل

بناء

لضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة جرا اي حالة الجر منصوب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء في آخره
احترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره
مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اما الجر فبالفتحة تابع
للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذي تستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة و
الافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية
فوك وهو اجوف واوي لان الاسم هاء واصله فوه وذو
مال وهو لفيف مقرون الواوي اذ اصله ذوو انما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر لان الكاف المضمر لانه لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصباً والياء جراً ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
احترازاً عن مصغرها فانها معربة بالحركات نحو جاءني أُخيُّك ورأيت أُخيَّك
ومررت بأُخيِّك وموحدة احترازاً عن المثنى والمجموع منها فانها معربة باعراب
التثنية والجمع وانما لم يتعرض لهذين القيدين اكتفاءً لاستلزام
مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة لم تكن مضافة فانها
معربة بالحركات نحو جاءني أخٌ ورأيت أخاً ومررت
بأخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت كسائر الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا بالحروف لئلا
يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما
اختاروا الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع بكون معانيها
منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يبق فيهما حرف صالح للاعراب اعني الحروف
المحذوفة وعند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا
كلتا ولم يذكرها لكونه فرعا كلا مضافا اي حال كونه
كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد به لان كلا باعتبار

لفظ

مبحث المثنى

لفظ مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي في
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن تكون حركات تقديرية لان آخره الف سقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو فرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
واثنان واثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها
نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يجمع به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الجمع ذو لا واحد له لفظا وعشرون واخواتها
اعني نظائرها السبع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشر ولا ثلاثون جمع ثلث والا لصح اطلاق عشرين على
ثلثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة
لانها ثلاث مقادير الثلاثة على هذا القياس في البواقي

مبحث الجمع المذكر السالم

وايضا هذه الالفاظ يدل على المعاني ستعينه والنعت في الجمع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا واعلم ان اعراب المثنى
مع المجموع والجمع مع المجموع بالحروف لانهما فرعا الواحد
وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
للاعراب كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقوع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بها
بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير اليه

تقسيمه

تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير يوهم اسناد اليه
او لا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفا بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى
الياء المتكلم نحو غلامي فيما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
لمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة كما ذهب اليه بعض
من الاعراب مثل حركة الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا
في النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور
الاعراب في لفظه ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي حالتي

(margin) وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن ظهوره في لفظه ثقيل م

الرفع والجر في

الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاضٍ
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء و
الاولى ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانها سقط حروف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار
تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف بتعريف

المنصرف

مبحث غير المنصرف

المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي وعرف غير
المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف اي اسم معرب
فيه علتان تؤثران باجتماعهما او سبحانه شرائطهما فيه اثرها
كما سيجي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها مقامهما اي
تقوم مقام العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع في هذين البيتين من الامور
التسعة كلها واحدة حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل
واحد من هذه الامور وذلك المجموع جمع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب العدل والنون
عطفهما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب تقول لو زائدة مضروبا على انه حال اذا المعنى ويقع
النون العطف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه
لا يفهم من هذا التعبير زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بزائدة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل
على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في

فيه الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها او واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها اختلافا
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
انها احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما
هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم اخذ في امثلة العلل المذكورة
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر
مثال الوصف وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة
ولي اراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال العجمة ومساجد
مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمر مثال للوزن الفعل وحكمه اي حكم
غير المنصرف واثره المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين و
ذلك لان لكل علة فرعية فاذا اجتمع في الاسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشتبه الفعل من حيث ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل
والاخرى اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما

قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول
اصلا رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل الكلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا الوزن
الاصلي ويجوز اي للناسخ سواء كان ضروريا او غيره
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه للضرورة فاعرف ... غير المنصرف عند المصنف
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة
والتنوين لا يلزم خروج الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه
اللغوي لا الاصطلاحي والصرف هو رد الحكم للضرورة
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا
وقع المنصرف في الشعر فلكثير ما يقع من منع صرفه
خروج عن الوزن كما في قوله فخرج عن السلامة
الاول نحو صبت على مصائب لو انها صبت على الايام
صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو منع

نعمان من غير التنوين لتقويم الوزن ولكن بتقدير
الزحافات تخرج عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان
قلت فالاحتراز عن الزحافات ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز ضروري في عرف الشعراء واما الضرورة
الداعية لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام
وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمدا
يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي
في ساير الابيات الدال المكسور او للتناسب اي لحصول
صرفه عن المنصرف لحصول التناسب بينه وبين المنصرف
لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا صرف
حرف سلاسلا للتناسب للحرف الذي يليه اعني اغلالا
في قوله سلاسلا واغلالا الا منالا والمجموع عن المصرف الذي صرف
والمنصرف الذي صرف مع المنصرف لتناسبهما ما تقوم
مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقامهما العلتين
من العلل التسع علتان متكررتان قامت كل واحد منهما
مقام علتين تتكرر فيهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب و
اساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف

والحركات

والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض من اقسامه وهو الف
التانيث بالمقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا فلا يقال في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر بخلاف التاء فيهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر
فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب
اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فهو عارض
اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يعتد فيه اللزوم مع الوضع والعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اخرجه اي خروج
الاسم كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي
يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها لا يخفى
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فيلزم ان الصيغة
الى صيغة الاسم خرجت المشتقات كلها لان المشتقات ومن خروجه
عن صيغة الاصلي ان يكون المادة باقية والتغير انما يقع
فقط فلا ينتقض باخذ فعنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما لان
عن صيغة الاصلية يستلزم دخولها في صيغة الاخرى مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتهما لهما لكونهما غير داخلة
تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتهما خرجت عنه
مغيرات القياسية وانما المغيرات الشاذة فلا يم انها تخرج عن
الصيغة الاصلية فان الظ ان مثل اقريش وانيب من خرج

الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعها اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه ويمكن
ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل التسع لا عن كل
ما عداه بحيث يحصل بتعريفه هذا التمييز بما هو اعم منه فلا
حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ان يرتكب تلك التكلفات واعلم انا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا الثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وغير ذلك
ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية فاحتاجوا
الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
فيها لا انهم تحققوا العدل فيها على ان من هذه الامثلة بعضها
غير منصرف للعدل او سبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
دليل غير منع الصرف على وجود الاصل للمعدول فهو
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيقدر له
اصل ليتحقق العدل باخراجه من ذلك الاصل فانقسم
العدل الى التحقيقي والتقديري لانه اما ان يكون باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا وانما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك

الاصل ليتحقق العدل اولا دليل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل
على ان اصلهما في معناهما تكرار دون لفظهما الا
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ
مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب
منع الصرف في ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا
اخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير فبابه اسم التفضيل
ان يستعمل مع اللام او الاضافة او كلمة من حيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اي عن الآخر فقال بعضهم انه معدول
عما ذكر معه كلمة من اعني اخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانه يوجب التعريف او البناء والاضافة ... اخر
مثلها لحوج وقبلها ... وليس في اخر شيء من ذلك

افعل تفضيل افضل افضلان افضلون وافاضل فضلا فضليان فضليات وفضل

فينبغي ان يكون معدولا عن احمرين وجمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وما سوى فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منهما تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي والآخر صفة الاصلية وان صادفت العلمية في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وذلك العدل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذ كاينب واوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا سبيل [illegible] في هذه الجمعية ولا فاعلا لاسم المخرج ليلزم من مخالفتهما الشذوذ ومن ثم الحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او نقول [illegible] اعتبر جمعا كانيا عن اصل صفة [illegible] يكون الا [illegible] منع الصرف الا غير كجمع وكذلك [illegible] فانهما لما وجدا غير منصرف ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل او لا توقف اعتبار العدل على وجو

الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدرنا ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وراد بها [illegible] ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة مثل [illegible] في لغة تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار ووبار [illegible] ولم يكن فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل [illegible] اعتبر فيما عدا ما جعلوه معربا غير منصرف [illegible] مع علم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث [illegible] العدل [illegible] هو الحمل على نظائره لا لتحصيل [illegible] ولهذا يقال ذكر باب قطام في [illegible] فانه [illegible] العدل لتحصيل سبب منع الصرف [illegible] الحجاز يبنونه ولا يكون [illegible] بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة على اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل غيرها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب

الاصل

الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
لم قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجرى
صفة على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
هذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا بحسب اصل
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي الاصالته
لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط
الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان
يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على
الوصفية الاصلية او زال عنها ولا تضره بان يخرج عن
سببية منع الصرف الغلبة اي الغلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوع
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وادهم حيث

صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يعتبر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها لوزن الفعل والوصفية الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على
زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة والاخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء وعدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له شرطه اي شرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

زيادة على الثلثة لزم

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الآن بينهما فرقا فانها في التأنيث
اللفظي بالتاء شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله
وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي
في منع الصرف احد امور ثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل
سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط وجوب تأثير التأنيث
المعنوي احد امور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد امور الثلثة
عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين
فيحتم تأثيره ومثل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط
تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة و
يجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب و
سقر علم للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدين يمتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما
ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم
تأثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة
لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا

سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بعلمية
المذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها بسبب
لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه
وان زال التأنيث لعلمية المذكر فان حرف الرابع قائم
مقامه بدليل انه اذا صغر فلم يظهر التاء في المصغر كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر
يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان حرف الرابع قائم
مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث
الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة بعينه شرطها اي شرط تأثيرها
في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس
التعريف على ان يكون التاء للسببية وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا
في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما
سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل العدل لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة
وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها

في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجمية حقيقة كابراهيم او
حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجمية اسم جنس لكل
جيد سمي به احد رواة القراءة لجودة قراءته قبل
ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا تتصرف فيها تصرف مثل تصرفاتهم في
كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا تصلح سببا لمنع الصرف
فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف
الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف فلاجل انتفاء
الخفة احد السببين فنوح منصرف وهذا التفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف
لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر ولهذا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سبب آخر لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما ايضا فان في شتر
تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على ثلثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم الانصراف المتفرع
على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا
كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع
سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الف بعدها حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لا انها ممنوعة في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانما تمتنع تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما جمع
ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما شرطت لتكون صيغته مصونة

في العجمة

فان قلت قد اعتبرت العجمة
بانه وجود مع سكون الاوسط
فيما سبق ... لم تعتبر هنا

منتهى الجمع

نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم

عن قبول التغيير فتنوّن بغير هاء منقلبة عن التاء
التانيث حالة الوقف الا المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو توادة جمع فادحة
وانما اشترط كونه بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته
فتنوّن ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض
ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرازين بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها واما ما يكون بغير هاء
فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كما عرفت مثاله
نحو الفواضل ومصابيح مثال لما بعد الف ثلثة
احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما جاء
على صيغة منتهى الجموع مع هاء فمنصرف لفوات شرط
تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا
لكنه غير منصرف فتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه

على

علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر يعني
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى ضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير
منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال
في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر
تقريره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على
القاعدة على الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم

عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع صرفه على
موازنه اي حمل على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعم ومصابيح فاجرى
في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون
حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل
هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
فرضوا حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من سراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا عرفت
اي سراويل لعدم تحقق جمعيته والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع فيحتاج على النقض عنه
ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا او واويا
كالجواري والدواعي دفعا جرا اي في حالة الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء
عنه او دخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في
حالة النصب فالياء متحرك مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف بالجمعية مع صيغة

منتهى

منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه للصرف
لان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني
جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم
الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم على انه بعد الاعلال غير منصرف
لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان الياء المحذوف في منزلة
المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه
تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن
الياء المحذوف او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
حقيقة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال

وما حصل بهذه العبارة قال بعضهم دون كل
الاعلال مقدم على منع الصرف ولكن
منصرف بعد الاعلال لان المحذوف
فيه المقدر فالجمعية فيه مع صيغة منتهى
ثم تحصل في الجر ايضا فقال جواب لا
الاعلال مقدم على منع الصرف
في حالة النصب فقال جواري
لا يجري الاعلال فيه قبل منع الصرف

اذا اصله جواري بغير التنوين فاستثقلت
الياء والاستثقال الحركة عليها ثم
لو وقع فيها فاعلم كما قوله بعد
والياء اذا يسر والكسر المتعال ثم عوض
التنوين منها لكونه اخف

الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى
عليه شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما تضاده
اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المنقولة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فيبقيانها مبنية في حالة
العلمية على ما كانت عليه ما قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق عليها التغير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علما قلنا كان يكتفي في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات وان الاعلام المنقولة على الاسناد
فلم يذكرهما اصلا فلذلك احتاج الى اخراجهما مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يحصل فيهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف
يسميان مزيدتين لانهما من حروف [illegible] عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التأنيث والراجح
هو القول الثاني ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اعم لانه لا يدل
على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كالجمع ضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى
لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرط اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير با
انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما ولتمتنع التاء
فيتحقق مشابهتهما بالفي التأنيث كعمران او كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة
فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث
عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لانه مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا
يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها
ومن ثم اي ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى
ولا رحمنة لانه صفة خاصة لله تعالى لا اطلق على غيره لا على
مذكر ولا مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير
منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا خلاف فيه منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم والملازم اما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى
لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يكون مختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس
وكذلك بذر علما لموضع وخضم لرجل نقلت الى
الاسمية والمختص بقم اسم الصبغ معروف وهو العندم
وشلم لموضع في الشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على
البناء للمفعول اذا جعل اسم الشخص فانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيل بالبناء للمفعول فانه على

البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي
اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين في اول
الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء ولا اختصاصهما
بالاسم على وزن الفعل ولو قال غير قابل قياسا لكان اولى لاعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله اي اجل الفعل اعتبار منع
الصرف لم يرد عليه اربع اذا سمي رجل به فان لحوق التاء
به للتذكر فلا يكون قياسا لان اسود فان مجيء التاء في
الحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله منع
الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل
من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل
لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه
علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية لسبب اخر
احترز به عن نحو مساجد التي التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا ان شرط العلمية
الاسباب حال كونها موثرة الاسباب العلمية شرط فيه صدى

لما كان المراد وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن او الى الموزون كما هو المقصود

حال ضمير اوله وانما لم يجعل شرطا للسبق الاول لانه اختصاص لا يقبل التاء اصلا

ما فيه علمية قيد بالعلمية احترازا من نحو اسكران واحمر

إذا نكر بأن يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة
نحو هذا زيد ورأيت زيدًا آخر فإنه أريد به المسمى بزيد
أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون
موسى أي لكل مبطل محق صرف كما تبين أي ظهر حكمه بين
أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من أنها أي العلمية
لا تجامع مؤثرة إلا ما أي السبب الذي هي أي العلمية شرط فيه
وذلك كما بينت بالتاء لفظًا أو معنًى والعجمة والتركيب والألف
والنون المزيدتين فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربع
مشروط بالعلمية إلا العدل ووزن الفعل استثناء مما نفي
من الاستثناء الأول أي لا تجامع غيرها هي فيه شرط إلا العدل
ووزن الفعل فإن العلمية تجامعهما مع أنها [illegible]
ولست شرطًا فيهما كما في ثلث وأحمر [illegible] وهما أي العدل و
وزن الفعل متضادان لأن الأسماء المعدولة [illegible] إلا
على أوزان مخصوصة ليس شيء منها من أوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما أي لا يوجد شيء معهما
من الأمرين المذكورين مع هذين السببين وبين أحدهما فقط
إلا أحدهما فقط لا مجموعهما فإذا نكر علم منصرف الذي أحد
أسبابه العلمية بقي بلا سبب أي لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط من الأسباب الأربع المذكورة إلا
لانتفاء أحد السببين الذي هو العلمية بانتفائها والسبب الآخر

المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب
حيث هو سبب أو على سبب واحد فيما هو ليست بشرط فيه من
العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان أن
أصمت بكسر الميم علم للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل
فيه فإنه أمر من صمت يصمت وقياسه أن يجيء بضم الميم فلما جاء
بكسرها علم أنه معدول عنه والجواب هذا أمر محقق لجواز
ورود أصمت بكسر الميم وإن لم يشتهر فلا وزان التي يتحقق
العدل تحقيقًا كان أو تقديرًا لم تجامع وزن الفعل نصًا
قد عرفت فيما تقدم أن مجرد وجود الأصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون تعضد منع الصرف إياه
إنما خروج الصيغة عن ذلك الأصل وههنا لا تعضده
لوجود سببين في أصمت وراء العدل وهما العلمية والتأ[نيث]
ثم إنه أشار إلى استثناء من مثل أحمر علمًا إذا نكر [illegible] عنه
القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الأخفش
الأخفش المشهور وهو أبو الحسن تلميذ سيبويه ولما كا[ن]
قول التلميذ الظاهر مع موافقته بما ذكره من القاعدة جعل أصلا
وأسند المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن تنبيهًا على
ذلك في أفعل أفعال نحو أحمر علمًا والمراد بنحو أحمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر غير خفي فيصرفه
وأمثاله ويحتج عنه أفعال [illegible] نحو أحمر فإنه منصرف عنده

غير التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل فانه بعد
التنكير ينصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى
صار افعل وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا لم يعتبر
الصفة اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانها لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب آخر لوزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتباره ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على
اعتبارها امتناع اسود وارقم وادهم لزوال الوصفية عنهما و
فيه بحث لان الوصفية لم يزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما
شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شيء من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر
بعد التنكير لا يناقض ذلك بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه ينصرف فان الوصفية من ذلك بالعلمية والعلمية
بالتنكير فالوصفية لما تعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب

واحد

واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولكن
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
فلا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية كما يلزم في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد و
هو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلنا تقرير احد الضدين بعد زواله
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي
باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام لام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر
اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر
لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بد ان يقول ينكسر لان الكسر

قوله متضادان الوصف والعلمية ... بان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زايلا والعلمية متحققة بمانع الاجتماع دون التضاد

الحقيقة والعلمية لا تبقى الوصفية

مطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقا لان علم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل
فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الا[ضافة]
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين والسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط
التنوين لا استتباعه في سقوط التنوين دون تابعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع
اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او
زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلم يزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا
معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمر زالت احديهما
ولم يكن هناك علة كما في احمر بقيت العلتان على
حالهما وهذا القول انسب بما عرف به الغير منصرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر الذي لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر
الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سجلات

اي صفحات وكلا ايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي هو اسم يشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتماله
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا
شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي
بانه في محل لو كان غير مبني لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن
احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي
من المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المبتدأ وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل اي بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الحال في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فخرج التابع بقيد يشترك
التوابع بعضها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما ذكره
ليتناول فاعل اسم مثل الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم

المفعول وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره الذي
اسناد اليه في الحقيقة لكن يتوهم عينه والمراد بتقدمه عليه
وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم على خبره نحو كوفي من
يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقدمه لذاته
لنوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل زيد
على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به اي طريقة قيامه به بان يكون على صيغة المعلوم
او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا في الفاعل كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد هذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه هذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة

احتياجه اليه بدليل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه
لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر المعمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر رتبة بل لفظا فقط
وكذلك جاز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
مستندا هما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذه الضرورة الشعرية والمراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على الفاعلية
والمفعولية بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا
بالوضع اذ لا يتعين ان يطلق على ما وضع بازائه شيء
انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا

متصلاً بالفعل بارزاً كضربت زيداً او مستكناً كزيد
ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخراً على الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيداً ضربه او يقع مفعوله بعد الا
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمراً او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمراً وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللاحتراز عن الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميراً متصلاً فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في
التقديم والتأخير لئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمراً انحصار ضاربية زيد في
عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً بشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانهما لو
قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمراً
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احداً الا عمراً زيد فيفيد الحصرين

والمعلوم من قوله ما ضرب عمراً الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضارب شخص آخر

اي للزوم خلاف المعروض

صفة كل منهما في الآخر وهو ايضاً خلاف المقصود واما وجوب
علية في صورة وقوع المفعول بعد الا لان الحصر فيهما في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل
انقلب المعنى قطعاً واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيداً
غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم
والتأخير نحو ما ضرب عمراً الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما
عرفت آنفاً او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا
نحو انما ضرب عمراً زيد او اتصل به مفعول بان يكون المفعول
ضميراً متصلاً بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازاً اي حذفاً
جائزاً في مثل زيد اي فيما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال
من قام سائلاً محققاً يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد
بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره
وانما قلنا الفعل دون الخبر لان [illegible] الخبر يجب حذف [illegible]

اي تقديم الفاعل على المفعول

اي توسط الا بين فاعل ومفعول

ولم يقل وجب تقديم المفعول لان [illegible] احوال الفاعل

مفعول بجاي فاعل

قال الرضي ان زيد في المثال المذكور مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية

وتقدير الفعل حذف لجنبها التقليل في الحذف او لعله لذا
يحذف الفعل جوازاً انما كان جواباً لسؤال محقق نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه وانما على الرواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن المقاومة لخصومة
لانه كان ظهير العجزة الاذلاء وتمام البيت ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة من اختبطه
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع
ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما
يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل بقرينة الدالة
على تعيينه وجوباً اي حذفاً واجباً في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ
من الحذف فانه لو ذكر الفعل لم يبق المفسر الا بمفسر
حسن الخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك

مرفوع لازم

فاحد مبنياً فاعل بفعل محذوف وجوباً وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان المفسر
قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد
له من الفعل وقد يحذف فان اي الفعل والفاعل معاً اي دون
الفاعل وحده في مثل نعم لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامها
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقاً
للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضاً نحو زيد
معطي ومكرم عمرو وزيد كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في
اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع و
هو الاثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً او وقعا بعدهما اي
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه محل التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه
ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً
لكل واحد منهما على البدل الخ لا انه تصور تنازعهما في الظهر

المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يكون معمولا الا للاول وفيه تنازع
كما لا يخفى وفي الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا
ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره والا لفسد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
مراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريقة قطع اضمار الفاعل
فلهذا اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يجعلان
معا له على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه الا بطريق القطع
عندهم الاضمار فاعلم فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعل
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعول بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان
متفقين في اقتضاء المفعول به مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر و
مفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
من التنازع وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعليه

وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر ح

اسم

اسم الظاهر والآخر مفعوليه ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع
فيه واحدا واعلم انه لم يورد مثالا للاقسام لانه اذا اخذ مفعول
المثال الاول ومفعول المثال الثاني حصل مثال قسم الثالث وذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا او اكرمني
واكرمت زيدا او اكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه واحدا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع جواز اعمال الفعل الثاني الاول ويختار
النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع جواز
اعمال الفعل الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهو
لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه

الثالث ح

وضربني واكرمت زيدا ح

الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ونظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول وان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول
ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حذف وقيل روي عنه اياه
لترك الرافع او اضماره قبل الذكر كما في صورة اعمال الثاني
تقول ضربني واكرمني زيد نحو ضربني واكرمت زيدا هو رواية
المتن عن بعضهم وعنه وحذفت المفعول في الاول حذرا عن
التكرار ولو كرد عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر
استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اضمرت اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لاحد

خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل

الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا او رتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم
تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول للفعل الثاني
مغاير للمذكور ولكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر
اي المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حسبني
حسبني فعل الزيدان فاعله ومنطلقا مفعوله الثاني
المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد
والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول تقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى
فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس وهو
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من

مفعول ما لم يسم فاعله

المال حيث قالوا انه يتوجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
لفاعليه والثانى نصبه لمفعوليته واما امرؤ القيس الذى هو افصح
شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا
قائل بمساواة الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
فالكلام امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب تنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من الفعلين
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى
معيشة وانتفائه كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل
منهما كما قرره وذلك لان لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم
اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصل
الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل
او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل من الفاعل ولم
يجعله قسما كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله

لم اطلب متكلم الث
و اياه مفعول اوست

بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله
اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للابسة
كونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو مقامه اى مقام الفاعل
فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى وشرط مفعول ما لم
يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان
عامله فعلا ان يغير صيغته فعل الى فعل اى الى الماضى المجهول
و يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل
و يفتعل و يستفعل وغيرها من الافعال المجهول المتعدى فيه
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام
والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول
له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو
ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب
علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل المفعول له

مثل علمت زيدا قايما

نحو اعلمت زيدا عمرا قايما

عن المفعول الثانى وعن المفعول الثالث لكونهما من باب واحد ودليل بهما فى عدم الاقامة ايضا واحد

فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال و
الفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ انه
مفعول معه واذا وجد المفعول به في كلام مع غيره من
المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به
لان اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فاعتبار لشبه صيغة الصفة تقول ضرب
زيد تأديبا منه مفعول به بمقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول المطلق للنوع بان
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر
مقام الفاعل لا بد مخصوصا لانه لا يقع فيه [illegible] الفعل
عليه [illegible] القاعدة [illegible] مقام الفاعل
[illegible] فان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
اي جميع ما هو سوى المفعول به [illegible] سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ

اي اخذ نحو اعطي زيد درهما لعدم جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند
أمن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل اللفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان فانه والعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسند اليه واحترز عن الخبر فالثاني فهي المبتدأ الخارج
عن هذا القسم او ثانيهما الصفة الواقعة بعد الاسناد او الصفة سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع القبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه القول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن
فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا للوصف
كالجزء [illegible] الظاهر او الجزء مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم

نحو اقائمان الزيدان لان قائمان داخل لضمير عايد
الى الزيدان ولو كان ذلك لما تم الكلام بجزئيه حين
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز
به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر لما بعدها لان
الصفة حينئذ مبتدا وما بعدها فاعل لها ما
بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فيهما صور
احدها اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون
الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائم مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام فيه من تعاريف الاسم فلا يصدق
على الفعل في نحو زيد ضرب ذلك اثر المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد
واحترز عن القسم الاول من المبتدا والا مسند الا
مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا و

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد
بمسند به الى المبتدا او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا
ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدا والخبر هو الابتداء والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا
والمبتدا في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر
عامل في الاخر وعلى هذا لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية
واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع
المانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال
من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي
ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر
لفظا المقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو
غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان معناه المطلوب من
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة والنكرة
لا تقع كذلك على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص تقلل الاشتراك كما في قوله تعالى

لانه اذا تخصصت

اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
لمسند الى شيء او لمسند اليه
شيء فمعنى الابتداء عامل
المبتدا

قوله في داره فان الضمير في داره عايد على زيد
العوض لفظا المقدم رتبة والضمير في
صاحبها عايد على الجزء وهو مؤخر لفظا
ومعنى فكان عايدا على غير مذكور
لا المبتدا مقدم في المعنى فكان عايدا
على مذكور

المعرف مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد
متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف المؤمن تخصص بالصفة
الصفة فجعل مبتدأ وخبره ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار
ويسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
بهذا الصفة فجعل مبتدأ ومثل قولك ما احد خير
منك فان النكرة مبهما وتعينت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتعينت فتخصصت فانه لا يعد في جميع الافراد اخير
واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من
جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب تخصيصه على تخصيص
الفاعل لشبه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يخصص به الفاعل قبل قوله هو صحة كونه محكوما عليه
اسند اليه الفعل فانك اذا قلت قام رجل [illegible] مبهما ما ذكر
بعلم احد يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل هو في [illegible]
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الجملة
بالنسبة المعتادة قد يكون خبرها كان محبي حبيب مثلا ومثل
يكون شرا لها اذا كان محبي عدوه والمحب لم ينتج عن معتاد
بتمام به فيكون شرا الاخبار فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر
فيقال [illegible] يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا احقر

احقر اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز
حاوية ومثل قولك في الدار رجل تخصصه بتقديم الخبر اذا
مثل في الدار علمت انه يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار
فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك تخصصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام اي سلام
من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال المحققون
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه
ومن التخصصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المرفوع فيما
سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من اقسام الاسم لم يكن الخبر جملة
واخر [illegible] اراد ان يبين الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم
وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية والشرطية
لانهما راجعتان الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما
ضمير كما في مثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة [illegible]

الخبر نعم للمبتدأ ونحو مثل هو اسمه وقد يحذف العائد اذا
كان ضميرا مجرورا بالقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان
بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر
والسمن لا يتجاوز سعرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جار او مجرور فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول
بجملة يتعلق بالفعل مثل زيد اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاول وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فما
الاصل في العمل هو الفعل اولى ووجه الاول انه خرج الاصل
في الخبر الافراد مع ان الاصل في المتعلق التقديم وجاز تأخيره
لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من
ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك
خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين او
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون

احدهما معينا مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير
منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احتراز
عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر
في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى او مجموعا فانه
اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما
فاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ بدلا
بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف
والواو حرفا او الاعلى قد تنبيه الفاعل وجمعه كالتاء في
ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس الخبر
صورة سواء كانت بحسب الحقيقة جملة او غير جملة
ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كما

زيد مبتدا این ابوه کو جمله
است جز زید که مبتدا ء و باز
این جز ء ابوه مبتدا و باز
این که جز است مقدم الخ
بر مبتدا که ابوه کو

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء مؤخر واين
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قلت فيه كان
الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قلت باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة وعلى تقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره
صدارة الاستفهام في الكلام لحصوله في جملة او كان كما
الخبر متعلق مصحح له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء
متعلق بمصحح وهو عدم مبتداء مثل في الدار رجل فان في
الدار خبر لتخصيص المبتداء متعلقه كما عرفت ولو اخر
بقي المبتداء نكرة عن مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام
اى كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير يعني ضمير عائد
على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل كما في جانب
المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعني مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها
اى مثل التمرة مبتداء وضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به منها المتعلق
الخبر بالكل او كان الخبر عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها الاول بالخبر مبتداء اذ في تاخيره خوف
لبس ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لاسكان الكسر فدخول

خبر ام

الاصول

عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء في جميع هذه
الصورة لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويتحقق ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في
الحقيقة خبر واحد اى مز في هذه الصورة ترك العطف
ولا يبعد ان يقال اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد
بالعطف لا اختصاص له بالخبر ولا في المبتداء وغيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من
توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير
عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول
للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتداء بالخبر بسبب الشرط في
سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط

المز الجامع بين الحلاوة والحموضة

لان الواو العطف يدل على المغايرة

قوله الخ يعني عطف وغير عطف

لاجل التعدد العطف ليس بخبر بل هو من توابعه

اى الذى حصل بكم من نعمة فهو من الله وحصولا لنعمة عند المخاطبين سبب الاخبار بكونها من الله

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله بل
يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما
اسم الموصول بفعل أو ظرف أي الذي جعلت صلته
جملة فعلية أو ظرفية وإنما أدخل الجملة الفعلية فيهما
بالاتفاق وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا
ما ولي الفعل ليتأكد مشابهته بالفعل الشرط لأن
الشرط لا يكون إلا فعلا أو في حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف بهما أو النكرة الموصوفة بهما
أي بأحدهما وفي حكمها الاسم المضاف إليها مثل الذي
يأتيني هذا مثال الاسم الموصول بفعل والذي في
الدار هذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم
وأما مثال الاسم الموصوف المذكور فقوله تعالى قل إن
الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم ومثل كل
رجل يأتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل أو كل
رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله
درهم وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة
بأحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني أو في الدار فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل إذا
دخلا على المبتدأ الذي فصح دخول الفاء على خبره

مانعان

مانعان عن دخول الفاء عليه لأن صحة دخولها عليه
إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء
وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لأنهما يخرجان
الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل
الأخبار وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة
فلا يقال ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم
فإن قيل باب كان وباب علمت أيضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
إنما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها
والحق بعضهم قيل هو سيبويه إن المكسورة بهما
أي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر لأنها
لا تمنع عنده لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية
إلى الإنشائية ويؤيده قوله تعالى إن الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن تقبل فإن قيل قد ألحق
بعضهم أن المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص إن المكسورة بالإلحاق قيل بعضهم الذي ألحق
إن بهما هو سيبويه فاعتنى بقوله وذكره ولم

ليت زيدا الشباب يعود

لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا

بعينك تقول لمن سواه فلم يك لزوم مع ان كلا الفوه
لا تباعدها القرآن وكلام الفصحاء مما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سوغ ما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا
لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه
لانه اذا كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او
الذم او غير ذلك فلو اظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل نفسه يتبع بالاشارة والحكم عليه بانه الهلال الذي يترجح
اليه الناظرون ويردوه كاتباه وانما اتى بالقسم جريا على

عادة

عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال بعند لو
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من
غير اقامة شيء مقامه مثل خرجت فاذا السبع ونحو اذا في قولك
خرجت فاذا السبع فانه تقديره على المذهب الصحيح كما
نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف عند المبرد وبيته
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب
التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك
الاربعة ابواب بطريق ما ذكره المصنف او لبيان المبتدأ الذي يليه
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الثاني لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة و
التزام ما قام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر لولا الشعر با
لعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل لفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي التي ارتفع
الاسم الذي بعدها وتابعها كل مبتدأ كان مصدرا
صورة او تأويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما

كون الت وعود انت وثبوت الت وحصول وغيرها خاص
مثل لكان كذا
تقديره لولا زيد موجود لكان كذا
عينه خبر خاص لا يجب حذفه

وسيلة حال او كان اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيدا
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قاعدا واكثر ضربت
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات
الظرف في نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال
معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليه
في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي
زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول او ضربي زيدا
ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل او بلغ نحو حذف المفعول
الذي ذو الحال يعني ضربي زيدا الملابس قائما ونحو ضرب
ذو الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما
زيد اي ضربته ثم حذف الملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل
في الحال واقيم الحال مقامه كما تقول دا استاد حمدنا اي ...
حمدا فعلى هذا يكون سالما من تلك التكلفات البعيدة

وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من
متعلقات المبتدأ وهو ضربي وجعل الخبر حاصلا ... وتفصيل
المقصود ... الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي
ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر
له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وثانيها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل
مقرون مع ضيعته فحذف الخبر اي مقرون لان الواو بمعنى مع دل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها
كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به وقيل لعل ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائما مقامه
فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان و
اخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت و
لعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما مر عملت رفعا ونصبا

مثل كان زيد قائما

مثل لا رجل قائم

منها اي خبر ان واخواتها هو المسند الى شيء آخر بعد
دخول هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر
لا لنفي الجنس وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف
يخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لاحداث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ما اجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم
منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان
يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه
مثل قائم في ان زيدا قائم وامره اي امر المسند بعد دخول هذه
الحروف كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ
في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه
من كونه واحدا او متعددا ومثبتا او محذوفا وفي شرائطه
من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا
اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه
خبر المبتدأ بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ويلزم من ذلك

ان كل

ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب
الا ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك الا في
تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه
لا يجوز تقديمه على الاسم وفيها اذ تقديم الخبر على المبتدأ
وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد
ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملنا العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدأ
في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جوازه
التقديم اذا كان الاسم معرفة كقوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا و
ان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة اذ لا
رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء اي هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها اي دخول لا ليخرج به سائر الاخبار

اين ومن حروف الاستفهام لهما صدر الكلام

مثل زيد قائم

المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل ظريف انما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار وجب تقدير خبر لا ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا
يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ولم يكن شيئا الا بنفي
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هذه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا ويقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اي
انتفى المال والاهل فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى
تقديرهم يحملون ما يرد خبرا في مثل لا رجل قائم
على الصفة. خبر ما ولا المشبهتين بليس في
معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اعملا
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل

مسند اليه بعد دخولها فخرج به غير اسم ما ولا وما عرفته
من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالتنكير بعد لا لانه
لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة
هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لها العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما
هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ وقليل
لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس
كذلك فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
كذلك ولكنه مقصور على مورد السماع نحو قول شاعر من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي
ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
فلما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد

نبن شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين كما مر اي من المنصوبات
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا
وانما اعاد بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
فيدخل فيه المصادر كلها لكونها صفة للفعل
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو ضارب ضربا او يخرج المصادر التي لم يذكر

فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب الواقع على زيد عن عمرو صفة
ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكلي على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا يخرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبار كل
احد منهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور وا
تصفيهما بفعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ووقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود جامعا مانعا ويذكر
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض
انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة

يعني ان فعلا بمعنى معفول المطلق بكند

بالفتح للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دل على الماهية المجردة من الدلالة على التعدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او التعدد
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا واما بحسب البناء نحو انبته الله نباتا
وسيبويه يجعله عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا اي جائزا لك ذلك لمن سعى خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
بحكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل
خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال

الافعال

الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا فقيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا او شكر الله شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي فالحذف
معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من
هذه المواضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع مثبتا
او بعد اثباته لا لتقضيه نحو ما زيد الا سيرا الحب
حرف نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع الخبر عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا عنه فلا يرد
نحو دكت الارض دكا دكا وانما جعل بين الصورتين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا

وانما وجب حذف الفعل في المثبتة الواقعة
بعد النفي او معناه وفي المكررة لان المقصود
الكر بعد الا او تكريره وصف الشيء بدوام
صدور الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد ولم
يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا
وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل
وهو مع العمل ظاهر في التجدد الا انه
بالفعل فصار الحذف لازما

موضع

كانه لو اريد تقييد

المفعول

المراد بمضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبتفصيله فوائده التي تضمنها الجملة وانما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره عبثا عنه لفظا ومعنى

سيرا البريد اي تسير سير البريد هذا ان مثال لان لما
وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو بعد للمبتدا والى ما نسب به فعله او
الى بعده او معنى فا و انما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى النفي وذلك سيرا سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع مكررا ومنها اي ومن المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي
بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
اما المن او الفداء فتفصيل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اي اما تمنون منا بعد شد الوثاق واما تفدون
فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر
آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل

من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد ذهن ذهن الحكماء
لان الذهن ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صفات
الشيء صوتا يعني صوت يصوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة يعني قوله له صوت وهي
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس
المفعول المطلق لانه اعاد لو كان نفسه وذاته لا امرا زائدا عليه

ولو باعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لمضمون الجملة المحتملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولم يحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل وتسمى هذا النوع من المفعول المطلق التاكيد لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر مؤكد لنفسه من حيث هو محتمل الخبر فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه تغاير والمؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لبيك وسعديك حتى يجيء التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله ألب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه

ورد

ورد الى الثلاثي بحذف الزوائد ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد ومثله من القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة بعد اعانة الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يقل اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فيخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق لا نفهم من معناه تعلق الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لا يعتبر اسناده الى فاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وعاد لي ناظمه والايضاح ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل

لكان احصر نحو ضربت زيدا فان زيدا اذا وقع عليه
فعل بلا واسطة حرف فعل اعتبار اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا
اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في
حيز ان نحو من الراي ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب
زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هو السؤال
ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربعة مواضع خصصها بالذكر
لبيان الحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من ذلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يجاوز عن امثلة بعده
مسموعة فلا يقاس عليها امثلة اخرى مثل امرءا
ونفسه اي اترك امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم
اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو

التوحيد

التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا
ماهولا اي معمورا لا خرابا واتيت اهلا لا اجانب ووطئت
اي اتيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني في
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا اقبلا
عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقبل
تنزيلها فهو في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه به تفجع
ومن المتفجع تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف
احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول
انا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
المطلوب كما فعل صاحب المفصل وقيل اللفظ من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نايب مناب
ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا وبعد به
تفصيل للطلب اي طلبا لفظا بان يكون الة الطلب

اجانب اي اجنبي

منصوب على انه مفعول فيه للنايب مضاف

اي ترك كرده شده

لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون التقديرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للبناية اي سبيل بلفظه
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف
النداء لسادّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين
يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قام مقام احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اي جملة
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
فلم يبان البناء هو والخفض والفتح على النصب لعطفهما
بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي

اي يا زيد و يوسف اعرض عن هذا

على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء والعامل مستند الجار والمجرور داعي ولا ضمير فيه
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية في ذاك فانك مثلها افرادا او
تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه
الكاف كالكاف ذاك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
لان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى
بمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد و يا رجل مثالان لما
هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا
زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة به
وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو
يا للمطلوب اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم
يعلم ان المطلوب في هذا المثال واقع موقع كاف الضمير اي

جواب سوال که منادی مشابهت دارد باسم مبنی مثل حیث وغیره

بفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع المضمر فان عطفت شيء على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف عليه لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد
دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته
للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
ثم قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب مثل يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما واجيب
بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد اسم عاقل يستغيث بالمتعجب منه بحضره
بالمهدد واسم مفعول المخفض فينتقم منه ويستريح
من المخصوم منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضره فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المص في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس
الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء

اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بجر
المنادى على نقل بو كسر اللام ظاهر واما على نقل
فتحها فمشكل لاقتضاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر
مما سبق ويفتح اي ويبنى المنادى على الفتح لالحاق
الهاء اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها واللام فيرح لان اللام تقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب
وهي المفعولية متحققة فيه وما عرضه مغير عن حاله
وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ان يكون مفردا لكن لا
يكون معرفة واما ان لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا القسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا يقول الاعمى [illegible]
اي رجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا [illegible]
نقيد له لانه منصوب لاحتمل المعين والقسم الرابع

توقيت اى ميكويى تو
وقتى كه از براى نصب
بوده بعد رجلا

وهو ما لا يكون مضافا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
طر بقا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال لغير المفرد مع
المثال المحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا ما هو اعم
اعم من ان يراد به شخص معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المبهمات
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال لغيرها وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اعاده
المنادى لكونه منبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعه
للفظ فقط وقيد بالمبني لكونه على ما يرفع به لان توابع
المبنيات بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدان
وعمرو الاعرفي لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية ح لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما
لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد لدخل
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن والحسن
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه ولما جرى الحكم الآتي في
التوابع كلها الا في بعضها ولم يجر فيها جاز قصد تطبيق الا
في بعضها من قبيل فصل التوابع الجاري هذا الحكم
فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اي من المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكذا
الحيا؟ وعند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان لكن كذلك والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمه
حكمها كما سيجي يرفع حملا على لفظ الظ او المعنى لان
المنادى عرضي يشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه
تابعا للفظ وينصب على محله لان يعني تابع المبني ان
يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر
ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
الاسن؟ احد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه يختار الرفع مع جواز النصب لان المعطوف

في الحقيقة منادى المستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم او ما
يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء حصلت
تلك الحالة اعرابا فصادفت رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي
القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء لتوسط اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
وهو محل النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الجنس في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا
اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفرد اي
توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا

لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غيرهما اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه غير
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمهما اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالنسبة والاول كالتوطئة لذكره
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا
فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر و يا
زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلانه يفهم من اختيار فتحه
المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على
الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني
ابنة بلا فصل وتوسط بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم يختار فتحه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم كون
كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على
ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه

الصفات والكلام مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة
الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي علامة المنادى فيدل على انه
هو المقصود بالنداء وهنا عبر له المشتق عن فاعل
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها ك
مالخرج صفة الاسم المبهم على تلك القاعدة ولو لم يعبر
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة ومفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا
بناء على قاعدة لا يجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي
اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف و
ثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها وادغمت لزمت الكلمة فلا يقال

يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوع اللفظ

في سعة الكلام لا في الكلام فيجمع هذان الامران في موضع آخر بعض
هذا الاسم وذلك لجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
فان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا الناس ويا النجم
لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان اللام ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة فهو اعلم
بالشذوذ في كلام الغلامان في قوله فيا الغلامان اللذان
فيه الاشتمال على الامرين كلاهما بانه استثنى شذوذ ولك
اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول
الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى
عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي
المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي
واما الفتح فلان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم
على فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو
في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البدل

على لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم وان
يهجوني فيلقينكم في سوءة اي في مكروه من قبلي يعني
جهاجاته يا بهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة وجه
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترز عن مثل يا فتاي ومثل
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان تقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود
منه يقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء
الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وبها اي بهذان الوجهان
وان كانا وقع في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن
لا تقعان في كل منادى لذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى
ياء المتكلم واشتهرها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب لا تقول يا عدو في يا عدوي وقد جاء شاذ في المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه وغلامه وغلاماه فرقا
بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب بحذفها وابقائها يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة كما يقولها اضيف الى ياء المتكلم مع

وجواز حذف الهاء عليها للكسرة استعمال هذا كثيرا في كلامهم كما اشار اليها
تقول يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة
على فتح حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وفتحها
الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائها مجرى المفرد
المعرفة وهي كرة للتفلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فيهما قالوا
يا ابي ويا امي احترازا عن الجمع بين العوضين والمعوض
عنه فانه غير جايز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شاذة للمضاف الى
ياء المتكلم ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة
لفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما
كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال الترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة
واعتبر الضرورة فان دعت الضرورة فيها بطريق الاولى
وهو حذف في آخره اي آخر المنادى واتم ضرورة اي بغير ضرورة

واعلم انه لابد بسعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف
في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فخرج بهذا القيد وذلك التعريف
مخصوص بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على المنة
ثلثة امور او اربعة لانه … وهى ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فخرج به المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من
الاول لانه ليس من اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه
ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا
يكون مستغاثا بالمجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او
البناء ولم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه دخوله في المنادى ظاهر وهو ان
الاطالة فيه بزيادة الالف اخره لمد الصوت واظهار التفجع فلا تناسب
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها …
الرابع احد الامرين وجودا … وهو ان يكون المنادى العلم
زائدا على الثلثة احرف لان العلمية مناسبة للتخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم مع … البقية دليل على الباقي وزيادته
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة و

اما اسماء وقلنا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان
وضع التاء على الزوال فكيفيه اولى بالسقوط فلا … توقيعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال به استحسانا نحو ثبة وشاة فعل الترخيم
على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاصل الترخيم مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغيرها من منادى
ثم شيئ من الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب …
ما لو صف … نكرة … منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في
بيان كيفية الحذف … فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى
زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة … زيادتا … جزئه
عن نحو ثمانية … فان الياء والنون فيهما ليستا … اولا …
تا والتانيث … حذفتا معا … كاسماء …
من الوسامة … كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم …
… من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف
صحيح اى صحيح الاصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لان الحذف فيه الا التاء وهو …
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل … فان …
فيهما في حكم الصحيح في الاصالة وقبله مدة اى الف او واو او ياء
ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لقلتها … لا الحذف …
… الآخر وهو اى والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر
من اربعة احرف من … منصور وعمار … لئلا يلزم

بل قبل الترخيم كانا على حرفين لان الواو والنون زائدتان معا

من حذف حرف فيبقى منه على بقائه على اقل ابنية المعرب واعلم بان في هذه
العبارة قوله باقيا في حكم الواصل لانه نحو ثمود وثمون ترخيم حذف
زائدتين لان بقاء الكلمة على حرفين ليس للترخيم حينئذ اي الحرفان الاخيران
في كلا القسمين المذ الاول فلما كانا في حكم الواحد فكانا ذهبا معا حذفا
معا والمذ الثاني فلانه لما حذف الاخر مع صحته واصالته حذفت الحرف
الزائد بالطريق الاولى مثل الاسد وملئت عن البيضي الكف
حركتها ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخر فيقال في مثل بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة التاء في كونهما كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان عن ذلك المذكور مثل الاسم

اي فيحذف حرف واحد

الثلاثة بحرفه واحد لحصول الغاية المقصودة وهو موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى التام
بحيث اذا اريد بقي الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم ما كان عليه
قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو المتطرفة بعد الضمة وفي يا كروان
يا كروا بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل في التعليل اي ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف
منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل

لما جعل اسم براسه

فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي
لانه لما جعل عوضا صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء
وكسرت ما قبلها كما ذكر في ادل وادلي الا انه لما جعل كروا اسما

براسه

براسه ارتفع مانع الاعلال وهو فتح الساكن قبلها الواو فانقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا الذين العرب
صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لا لانه لا يرض عليه سواها
لكونها اشهر صيغها انكانت تنادي بان يتوسع فيها باستعمالها في غير

اي يا

المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويبكي عما لتعلم
الناس ان موته امر عظيم لتعدده في البكاء وتاددوه في النبح
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
لتفجع عليه عدما المتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده معنى وفقد المتفجع عليه
على ما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه

امتياز ... مندوب از منادی بوا

ويا حسرتاه ويا مصيبتاه وهو اخص المندوب بوا تمييزا له
عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما

اي المنادى والمندوب

وحكمه في حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي
مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
فله في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى فاذا كان
مفردا معرفة فضم واذا كان مضافا او شبيها به فنصب فلا يلزم
من ذلك ان جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
في اخره اي اخر المندوب ليمد الصوت المطلوب في الندبة فان
خفت اللبس اي الالتباس في ذلك اللفظ عند زيادة الالف

في

بغيره على كلمة الحرف مدة مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا كانت اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وها في ذلك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف ليبا بها ولا ينبغي من قسم المندوب بالمتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي يسمى المندوب به ليعلم النادب بعرفة في ندبته والمتفجع عليه ولا يقال وا رجلاه اذا استعمل بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل اللفظ اليه وتعريف ليعلم النادب المندوب عليه ومنع الحاق الالف بصفة المندوب للجنب انه يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها لعلم الموصوف للتخصيص او التوضيح ولهذا جاز يا ايها الموصوف ولم يخص وا زيداه الطويل خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الصفة بالموصوف وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه الجمجمة

القدح

الفلح ولا يجوز لصاحب حذف حرف النداء الا اذا كان معارفا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لان نداء لم يكثر كثرة النداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والطول والحذف ينافيه فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظ اللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف باللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اعيدا من غزان يتصف هل بذي اللام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام زيد فعلكذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ ندائها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي وقته مخنوق يا الخص وتبع في الليل يا علما مثلي تخفيفه وقال اقتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع اسم جنس شذوذ وذا في اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق

كرأن النعامة في القرى فسكن ونظر حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكرهنك قد اصطيد ودخل الى القرى
فلا تخل نصاده وقد حذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف اللام اي الا حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان [illegible] ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره كالعامل بما بعده
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
[illegible] نحو زيد [illegible] ولا بد [illegible] ان يليه الفعل او شبهه متصلا
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد
عمرو ضاربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او
متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه وفارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
اخر بحيث لو سلط هو بعد ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه

اي اني [illegible] مواضع
[illegible] ومنادى
[illegible] التحذير

اي تفسيره

او بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين
الامرين الاسم المذكور بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر وتقييد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيد ضربت وتقييد الفراغ عن العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال اخرج نحو زيد ضربته فان المانع من
عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء
فيه ودفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وتقييد النصب بالمفعولية
اخرج نحو [illegible] نحو زيد [illegible] وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع [illegible] تسليط بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع [illegible] تسليط ما يناسب الفعل بالترادف و
الثالثة باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
في الا [illegible] تسليط الفعل المناسب باللزوم [illegible] اورد المصنف
اربعة امثلة [illegible] المشتغل بالضمير باقسام الثلثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها [illegible] تاخر المثال المشتغل
كما لا يخفى وجعله نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
[illegible] تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع [illegible] تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
[illegible] بالباء [illegible] جاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع [illegible] تسليط ما يناسبه باللزوم فان الحبس
[illegible] على الشيء يلزمه [illegible] للمحبوس عليه وينصب زيد
في هذه الامثلة [illegible] ما يفسره اي ضربت يعني الفعل
المفسر الناصب في زيدا ضربته ضربت المقدر فالاول

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل [illegible]

اي متعلق بالمتعلق [illegible]

مضمر

فيه ضربت زيداً اضربه اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما
يلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته
بسلاح ولابست فانه مفسر بما يستلزم اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مثال الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
تصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان
وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح النصب قرينة
اقوى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبياً
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته
فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي
اقوى لانها لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انه تأيدت بسلامته
عن الحذف ايضاً وانما قال مع غير الطلب احترازاً عما اذا كان
مع الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار فيه هو النصب

فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما
مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة لا يدخل
الا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية عليه اي وقوعها
بعده فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف النفي بمعنى ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقيد [illegible]
لفظها في العمل نحو ما زيداً ضربته ولا عمراً اضربه الا تأديباً وبعد
الاستفهام نحو ازيداً ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بعد همزة
الاستفهام ليشتمل مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي
فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في
الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على
المجازاة في المكان نحو حيث زيداً تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيداً اضربه
وزيداً لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواضع الفعل اي مواقع الفعل

مواضع

نحو ... من الاقوى القرائن ... خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجات صح

فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور ووقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا ولذلك يختار النصب في الاسم المذكور وعند خوف
لبس المفسر اي الالتباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة في
معنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب ووصفيته لا بينه وصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملها مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب
كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يحتمل
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على
شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان
يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او في داره او في نحو ذلك الا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير انما يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي الجملة الاسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل وهما
مستويان لحصول المناسبة فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف على

الصغرى

الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب و
يجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فانهما وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب
به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يتطرق في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تعميق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب كذا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نسلم انحصار المناسب في اذهب
فالمقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف

الفعل المذكور او بملازمه مع اتحاد ما اسند اليه فلا اتحاد فيما ذكرتم
من مفعولا واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
المذكور فيه واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شرط التفسير فكيف يختار فيه النصب ولذلك
اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شرط التفسير لانه لو
جعل منه صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في
الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل
شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فان الرفع لازم على
بان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة الشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول
لهم ثابت في الزبر مكتوب لا يغادر صغيره ولا كبيره واعلم انه
قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل يجب
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يجعلوا بابا خاصا عن القاعدة المذكورة

لئلا يلزم

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى تحويلها اي اخراجها
عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط
فيجبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط لدلالته على
سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع
تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين الرفع والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه والزانية مبتدأ محذوف الخبر
والزاني عطف عليه والخبر المحذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد قوله تعالى فاجلدوا والجملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء فيها ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وهي جملة لا تعمل في جزء جملة
اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا
فيجب ان يكون داخلا تحت الضابط فالمختار فيها النصب واختيار النصب
باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من حمل الفاء بمعنى الشرط او
حمل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي
وجب حذف الناصب للمفعول فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء
وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم على محل النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذر ذلك المعمول تحذيرا

اتق

يكون مفعولا مطلقا او ذكر المحذر اي فيكون مفعولا له مما بعده اي
مما بعده ذلك المعمول او ذكر المحذر وحده مكررا او على صيغة المجهول عطفا
على حذر اي او ذكر المحذر وان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع
المحذر وحده موضع الضمير العائد الى المعمول استعادة ابانه محذر منه لا
للمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان المثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والا
من نفسك وتجنب نفسك عن حذف الارنب وهو ضرب بالعصا
ونحو حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه
هو الاسد والحذف والمراد بتبعيد الاسد او الحذف من نفسك
تحذيرها منهما المحذر منهما منهما والطريق الطريق مثال الثاني
ونحوه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد او نح وتقدير بعد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال يقدر بعد او نح
ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك
فيما لو ذكر كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كا
المثال المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن

من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع ها هنا من المحذر د
بدل ذكرها فيما بعد ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الا
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف ونقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من ومثل [illegible] ان وان فلا يمكن تقدير
العاطف اشكل هنا وذا لان حذف حرف الجر قياس
مع ان وان [illegible] حذف العاطف فلم
تثبت الا [illegible] والمفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان الفاعل مصدرا افعل له ما فعل فيه
فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او
مكان من ان يفعل فيهما شيء وقد ذكر الفعل الذي فعل فيهما
او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان مما فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
مذكورا ولكن يخفى مثل شهدت يوم الجمعة اصلا فيه فان
يوم الجمعة مصدوق عليه انه فعل فيه فعل مذكور وهو شهدت حاضر
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف الحيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه

اي وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا
يعني اصل واياك اصل الاسد
شهدت يوم الجمعة
فلما تقدير ان تحذف

فعل فيه فعل مذكور نحو مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف بالمعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشار به الى تقسيم المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما
وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما تقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف فجعل
المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي
شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ لو تلفظ بها لوجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
عليه لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او اليوم
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي
تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست
خلفك وامامك وان لم يكن منها بل يكون محدودا فلا تقبل
تقدير في ولم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات

توضيح

بمكان او نكرة

الست

الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما في الابهام
لعند ولدى نظرا الى كونه محل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض
النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكن حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار فبعد تمام معناه بها يطلب مفعولا فيه كما اذا
قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
وبما يوضح ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص لوقوعه
فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قال
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد و
نقل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل في البلد دخلت الدار ولا يصح ان تقول دخلت البلد
فعلم ان نسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به ويقبل
نصبه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى استعمال
دخلت في صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ونصب انه مفعول فيه

نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال لا للابهام
وكذا حمل عليه لفظ دخلت وان
كان معينا صح صح

دخلت صح

بحث مفعول له

لفاعل مضمر بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة وتعالى مضمرا على شرط التفسير يوم
الجمعة صمت فيه والتفسير فيه كما في المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده خرج به ساير المفاعيل
ما فعل مطلقا اي يراد فيه او منه فعل اي حدث سواء كان
ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا المفعول له مذكور
احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز
عنه وهو اي الفعل الذي لاجله فعل مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه ويصح نحو اعجبني التاديب الذي ضربته
لاجله قلنا المراد الا ان يراد بذكره معه انه للعامل فيه مثل ضربته
تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان
التاديب انما حصل بالضرب وترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقايل ان يكون المفعول له منصوبا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا لما ظاهره الزجاج
فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه يصح تاويل
كل نوع لا يدخل في الحقيقة لا ترى الى صحة تاويل الحال

في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه

هيئة

بالظرف

بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتهما وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن و
الاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام مفعول له
على ما هو الحق وهذا كما قالوا في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير
في وهذا اعني [illegible] خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها الاصل
لنوع الجر وحذف اللام [illegible] لانها الغالب كما في قوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة
لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية اذ كان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية
فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون
في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث فاعله فاعله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربته تاديبا فان زمان الضرب والتاديب واحد
ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من الزمان الاخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له

في تعليلات الافعال [illegible] بتقدير من او الباء [illegible] في [illegible] المفعول له

وفاعله

اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالمصدر او الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول فيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام عن نفسه مأخوذة بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وترك نسخ اخر باعتبار ما هو عليه في الاكثر واليه ذهبت قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجهان يحتمل من قبيل وفيه بين الفرق كالنزهة فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي الحصول لان كان اللزوم ظرف فيه لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا اسماء الذي فعل مصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول يذكر بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيرها كالعاطفة لمصاحبة معمول فعل اللازم متعلق بيذكر اي يكون يذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل لفظا او معنى سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء و

او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا كما مثل من المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانهما لا بد الا في الاشتراك في اصل الفعل دون المصاحبة في زمان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخف واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتناسب المعنى المقصود فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث ليتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يمتنع العطف فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعول جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم التأكيد لانه لا يجوز العطف على الضمير المتصل الا بعد تأكيده بالمنفصل ولا يجوز وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف حيث لا حاجة الى عمل العامل المعنوي بلا حاجة تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه يمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز

ولم يجز العطف عمرو اعلى الثاني اذ السؤال عن شانهما لا عن
شان احدهما ونفى الاخر وانما حكما بجواز العطف في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع ما يماثله ومعنى ما شانك وزيدا اما
تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا اما تصنع وزيدا او معنى
ما لزيد وعمرو وما تصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول اي من حيث
انه فاعل او مفعول به كما هو الظاهر منه كما لهيئة خرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به خرج ما يبين هيئة
غير الفاعل والمفعول كالصفة للمبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبـ
تقييد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول فانها دالة على هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث انه فاعل او المفعول
وهذا الترديد على سبيل المنع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او
المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا بان يكون الفاعل فاعله
الفاعل او مفعوله المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
او معنى باعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى بان يكون الفاعل فاعله الفاعل
او مفعوله المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا اذ معنى
احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان

المضاف

المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه
الفاعل او المفعول نحو تبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان يقول بل تبع ابراهيم مقام تبع ملة ابراهيم
وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه اذ كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح فيها مقامه كما في قوله دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه
فان الدابر الشيء اصله والدابر مفعول لم يسم فاعله باعتبار الضمير
المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول لم يسم فاعله ولو قرئ تبيين
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او تبيين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول الا لادخال ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل
ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعله تاء المتكلم
ومفعوله زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي
الملفوظ حكما فان فاعله الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان المفعول به زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما تقصد المتكلم الا محاولة نفسه
حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا ل

فان قوله مصبحين حال

مفعوله اما هي باعتبار معنى الشبه او التنبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر وقوع التشابه حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال
اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل اي استقر في الدار قائما او ان
كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد
قائما وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما
وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار قائما وكان زيدا اسد صائلا وشرطها
اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فالتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة
في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مختصة بغير الوصف لاستغراق نكرة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او نفي الا نقضا
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة غير هذه الامور و
غالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية

كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد بناء على
الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله
وصاحبها معرفة غالبا مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
تكون نكرة واما ارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل اي الاتن
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك
ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس ان يدخل بعضها في
آخر والمعنى على نغص مثل الدخال ومررت به وحده وجهدك
وطاقتك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على اشتراط كونها نكرة
وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لا احوال بعد حذف عاملها اي تعترك
العراك وتنفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فمن الجملة الفعلية
وقعت حالا والمصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا او مجتهدا فانها وان
كانت معرفة فهي في تقدير نكرة كما ان حسن الوجه صورته معرفة وهي
في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة لم يكن فيها
شائبة التخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص
النكرات بتقديمها لانها في المعنى مسند اليه ونحوه لئلا تلتبس

بالصفة في الصفة في مثل قولنا ضربت رجلا ... فلا تمت في سائر المواضع

وان لم يلتبس خارج الباب ولا يتقدم اي الحال فيما عامل مثل زيد قائما

لكثرتها على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي

وان ما هو متعلق بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني

الجار والمجرور وخارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى

معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف

اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه

لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط

تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن

الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما

في الدار زيد بالاتفاق ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان

مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على

عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا

اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعل داخلا

في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا

غيره وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي

الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان

كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني

مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال والمضاف

اليه لا يتقدمان على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان

مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين

نقل عنهما عليه للحلية ... وهو اختيار المصنف ولهذا قال

على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك

الا كافة للناس بجعل الفرق بين الحرف الجر والاضافة ان حرف الجر

معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه

فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور

بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل

كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة للمصدر اي

ارسالة كافة وبعضهم جعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل

تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان ذلك مشتقا

او جامدا صح ان يقع حالا من غير تاويل الجامد بمشتق لان المقصود

من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث

شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا

فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا

بسرا اطيب منه رطبا وهو ما فيه حالان

فيهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا

حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا

صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب

باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل

مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بالشيء واحد حالان باعتبارين

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه

هذا من حيث انه مفضل ... ولكن لم يكن ... في الابتداء

اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الاسم المظهر كالعدم

فهم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث

هذا اصح

انه منفصل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي ولا نظير المستكن في افعل فانه وان كان منفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا قالوا ادري باشا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قاعدا منه قاعد او ذهب بعضهم الى ان العامل في سرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تنعقد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث لا يقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لانها على هيئة كالمفردة فيصح ان تقع حالا استنباها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملين للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان الحكم بها على شيء ولما كان الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

اي الجملة الاسمية الحالية تربطها الواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب جئت وانت راكب جاء وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهنا اي الرابط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة

فالمؤكد فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما وبالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا هي بالضمير وحده لمناسبة لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت المنفي بالواو والضمير معا وبالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاء زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم غلامه عمرو والماضي المثبت نحو جاء زيد وخرج غلامه او جاء في زيد قد خرج غلامه او جاء في زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا اما لتدل على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه على المجوز لان المبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه انما هو ما قبل الى زمان العامل فلا بد من قد ليقرب اليه فيقارنه وهذا الحكم عند الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء لي زيد وقد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت

ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم

هذا الخلاف من جهة سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله حصرت صدورهم
بتكون حصرت جملة صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يحمله
دعائية والامام يشترط ذلك في النفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان
ذي الحال الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة الحال المخالف وقوله مهديا حال صفة لراشدا او حال
بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة من الا في غالب الامر اي
احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى حققته وصرت
منه على يقين او من احققت الامر بمعنى اللعنى تحقيقه او بمعنى اثبته
اي حققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق الثقل ... ان ... عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مضمون ... اي
مؤكدة لمضمون جملة اسمية ... عاملها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف عاملها لعدم اسمية الجملة
اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انتصابه على انه حال مؤكدة ... ولا يبعد
فيه وجه اخر وهو ان يكون ... تلك الاسمية ... لا يصلح

للعمل

للعمل بهما والاول ... فكيف يكون ... وتحمله ...
شاهد قائما بالقسط انتصابه اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن
شيء بل هو ترك مبهم والمراد بمعنى المستقر اي الثابت الراسخ اي علم
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو ذات عيسى ... فان قوله ... يرفع ابهام
قوله ... مستقر بحسب الوضع بل ... الاستعمال باعتبار
تعلق ... الموضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
نحو هذا الرجل فان هذا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئيات او الكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
ولا في واحد واحد من جزئيات بل الابهام انما نشأ من تعلق الموضوع
له او المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع ... الابهام لا الابهام الواقع
في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن
عطف البيان في مثل قولك ... ابو حفص عمر فان كلا من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ذاك اي مشهور
بذكره ... الواقع في حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من مثلا كل
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع
وعما هو اكثر منه كالمن ... ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته

اي جنس فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والامر حسب وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه
بحسب الوضع اتبع بمخصص او حال فيقال رطل بغدادي واذا
اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى القسم التميز فانه
المذكور نحو زيتا في رطل والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في
قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول عن التميز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ويعني
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف معكرا اصفه لمفرد وهو ما
به الشئ اي يعرف به مقدره ويبين غالبا اي في غالب الموارد
والكثير اي ارتفاع الابهام مطلقا متحقق في ضمن من الرفع
الحاصل في الكثير المراد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمعدد ايضا
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر التميز
العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل يصحب
الشئ نحو منوان سمنا والكيل نحو قفيزان برا والمساحة
نحو ذراع ثوبا والمقاييس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لا قولك عندي
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها

زبدا

زبدا المراد بها العدد والموزون والمكيل والممسوح والمقيس لا نوع اما
اشتمل المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف امثلة
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما
فشابه التميز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فعلى
لشابهه الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل واقعا عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخل على اول الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التميز عنه فلا يقال لي عندي الراقود
خلا فيفرد اي التميز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
التميز جنسا وهو ما يتناول باجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل
والكثير فلا حاجة لتثنيته وجمعه كالماء والتمر والزبيب والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق الواحد فيثنى
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس بمجرده عليهما فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاشارة نظر لانه كما جاز ان
يقال طاب زيد جلسة جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعلم
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما يخصص الجنس سواء كان

فانها اسم جنس لا جنس والفرق بين اسم الجنس والجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل على الواحد على سبيل البدلية كرجل مثلا فعلى هذا يكون كل اسم جنس جنسا بدون العكس ... سعد الله

بالاستشهاد نحو

بالخصوصيات الكلمة او الشخصية والجمع اي يورد التمييز على ما فوق
الواحد جوازا اجيب لم تقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
حينئذ يجعل اي يوتى به اولا اي مفرد ان كان اي التمييز المفرد تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين
المفرد او بنونه التي للتثنية فانه تمام الاسم بهما فيصل التمييز جازت
الاضافة اي اضافة المميز المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو
رفع الابهام مع الكسح المختصر نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
اي لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في
الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز
ان تضاف الى غير التمييز نحو عشرتك وعشري وعشرون بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد اليوم العشرين من رمضان او اراد عشرين رمضان فلا
تضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا قليلا لتكون الباب
اقرب الى الاطراد او عن شبه عطف على ان تعم مقدار
اي الاول التمييز يرفع الابهام عن جرم مقدار كذلك يرفع عن جرم
غير مقدار اي ما ليس بمقدار [illegible] ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديد لكن بان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير
المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة لقصور

مرة اخرى صح

عن المقدار

غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بمنزلة المقادير والثاني اي القسم الثاني التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة رفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه قال عن
نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان معانيها في هذا القسم المقصود
المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا فقوله ابوه ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى
فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة ما نفسا غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
غير اضافي هو المتعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي يحتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما يتعلق
المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل

وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة
وما ضاهاها كان هذان المثالان في قوة
اربعة امثلة صح

تعجبني طيبه نفسا وركه لانه اظهر التميزات ولاضافة به وانا و
ابوه ووالداه علما او ردهن الاشتر عليه وفي نسق وزاد عليه
قوله وكذا دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة
وايضا لما اوردهما صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون
التمييز فيهما كقولهم لله دره رجلا ويكون فارسا تمييزا لعينه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون
التمييز بعينا محلها والابهام يكون في نسبة الدر الذي الدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير العرب فاريد به الخير اي يتعد
خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب
عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن
والاحوال مثل ما في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها في

خفاءه

حذق ح

ونادره

لمتعلق

لمتعلق زيد وهو الذات المقدر اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له و لمتعلقه وفيما لمتعلقه ما قصد من جنس التمييز و تثنية
وجمعه سواء كانت لموافقة المنتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا
اذا اردت اباه او اجداده فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد
تثنية واذا اريد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح
ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمع لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيه وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما و
الزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع
من حيث اختلاف انواعه فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو
طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان يتعلق
الطيب في كل من الزيدين او الزيدين بنوع اخر من العلوم
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما دلت بهيئتها نحو كفى بزيد رجلا فان معنا
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان المقصود الصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد ولدا كان الولد زيد
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا و طيبه الوالد

نفيس ح

اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء ح

يعني صح والطبق بمعنى مصدر المطابقة اى كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اى كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونهما عبارة عن شيء واحد واحتملت الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه في حال كونه فارسا لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عشرين فارس يقبل توبه التمييز
لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية
لا بحال الفروسية او مقيد بحال الفروسية لعزها في الصفة
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا
يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا
يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الجاري
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى ابوه
او فاعلا له اذا جعل لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او
اذا جعله متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو في معنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم
امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة
الى جعله متعديا لان المتكلم قاصد اسناد الامتلاء الى نفس
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد يرد وقع الابهام في

كاب

مجرب

قبه

مميز

مميزه لفعله ما هو في معنى الامتلاء فالماء فاعل معنى ذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز لرفع الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة
لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا ذو مثل
ما تقدم لو دخل فاعلهم المشهورة وهي ان التمييز عين النسبة
اياه على في المعنى ومعمول من التمييز في هذا المثال واشباله
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تمسك الفاعل خلافا للمازني في
المبرد فانهما جوزا ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
وتمسكهما في هذا الحكم بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب على نفس ربنا من الضمير
في تطيب فانه يكون كان ضمير الشان للتذكير ونحو ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كان اليه اى وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل
يحتمل ان يحمل السبعة تقدير نا نفسه ايضا على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كان
نفس الحبيب تطيب تكلف بعضهم قادح في التمسك المبتني ال
ما يطلق عليه لفظ علم المستنبع اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوما بهذا الوجه الجزئي المحتاج الى التعريف كانه في
تقسيمه قسمته الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال

قسمين صح بدل

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد ح نحو نسبة
نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء
كان المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او
تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما
جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا

اى الشئ

واخواتها غير مخرج عن متعدد احترز به عن جزئيات المستثنى

اى بعد الا

المتصل فالمستثنى الذى لم يدخل فى المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا
والقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا
حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا الوجه بصحة تقسيمه
كما عرفت وثانيا مما يتغلط به من تعريف قسميه اعنى
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وكذا
لم يجرى عليه وبالاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد حاشا وسوى وخبر بما غير الصفة قيد به وان لم
يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى ليلا يتوهم عنه في
كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم
الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس ح واجب
النصب على ما سيجئ ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لتخرج
الاقسام المتمثلة يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء

لان الكلام غير كونه منصوب مطلق لا فيه كونه منصوب على المستثنى ح

بل كيل قوله او كان بعد خلا وعدا الان يقال الحاجة

الى هذا القيد انما هو الاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع
وجوبا لا منصوبا والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء بغير الحصر بالفعل المتقدم او معنى الفعل بواسطة
الا لانه شئ تعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ لا نسبة الى
النية احدهما ونحو جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او معطوف
على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا
القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل
منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اللغات اى لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرة او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا
الى اللغة الحجازية والمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
الا بدل الغلط وهو لا يصح الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصح بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فعلى قسمى المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه ثم منها يوافقون الحجازيين

نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فيهما يجوزون البدل وتانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه ح

فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اى من رحمه الله تعالى رحمه الله المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
فى العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى المنصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه
مثل جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم
خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد تتضمن معنى جاوز او بحذف من وبوصل الفعل
فيتعدى بنفسه والزموا هنا التضمن او الحذف والايصال

في باب الاستثناء لكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم
نظمهما فلكون انسب بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجاز الجر بهما على انهما حرفان قال سيبويه لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية تختص
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم من عمرو او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرو او عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم
يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب محل
النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل من الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما قائمتان مقام الا وهي لا تتصرف
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال

كون

كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان
بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب بحسب يكن
على العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو وعلى انه صفة لكلام
غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا
يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم بما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا الاعم
زيدا بالنصب وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة ولو اسقط الا واعرب البدل بالاصالة ويعرب
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من
الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كالمراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان
المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد فيصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد فلا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيد لانه لا يستقيم المعنى الا بان يكون الحكم فيما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند
المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه

وهو جائز غير مختار وانما ...
اختاره والبدل في هذه الصورة
لان النصب على الاستثناء اصح

بعض معنى يحصل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا
اى ما وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك في
الكافية ان يقول لكنه لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
غير الموجب نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل
هذا التخصيص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا
كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب
بان المفرغ هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في
انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
بخلاف اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فانه قليل
كما في المثالين المذكورين وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا
وضربني الا زيد ليس الا لظهور القرينة الدالة على بعض معين
من المستثنى مقطوع وحصل فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على بعض معين كما اذا
قيل من ضربك من القوم الى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثم اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب

في بعض النسخ وربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب صح

في ضربني الا زيد بان يخصص صح

الا ان

الا ان يستقيم المعنى نحو مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى كان زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا ينافى العلم ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
تصحيح ادراج جميع المواد الايجابية عند الاستثناء في صورة
الاستقامة كما لا يخفى ولذلك ضربني الا زيد المراد كل فرد يتصور
منه الضرب من سواه ولكن المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين
عن ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى
لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اى موضع المستثنى منه لا على اللفظ
عملا بالمحاسن على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على اللفظ و
مثل لا احد فيها اى في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على
لفظ ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اى لا يعتد به فشيء
مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب لا محمول على اللفظ وقوله لا يعبأ
به في كثير من النسخ وعليها وقع في بعضها انه صفة شيء المستثنى فقيل انما وصفه
به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يدل عليه صفة غير السيئة او لا وجعل المستثنى شيئا
لا يدل عليه صفة غير السيئة لكان ادق والطف وانما تعذر
البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية

١١٠

لا يراد اتفاق بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا بانتقاض
النفي بالا لانها لما ابطلت النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ بسبب
قيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته ليست بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالفاعل فلا يبدل
من بعد بلا حقيقة وحكما لبعد عمله من العمل وكذا في قوله ما
زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه يمنع من تقدير
لكن لكل يعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اولم يكن البدل
الا تكرير العامل او حكما او الكيفي نحو لما المبدل منه وحتى
تراه حكموا اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما غير مستثنى
المحمول على البدل بعد اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لا عملا اي ما ولا لعملهما للنفي وقد
انتقض النفي بالا وجب بعد فيجب في هذه الصور تعين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان في الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
اعتبر الحمل على البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو بعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا لا ايجاب بخلاف محله
فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا انه

انتقض

انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية فلا
يرد انتقاض معنى النفي بالا في عملها لبقاء الامر العامل هي اي ليس لاجله
اي لاجل النفي ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل
ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا
قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها و
امتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض ابدا بعد غير وبعد
سوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف الجر
في الاكثر استعمالا فيهم واجاز النصب على انها فعل مستقل كما علم
ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيد اي براءة زيد عن ضرب عمرو في اعراب غير
اي في الاستثناء دون الصفة او سوى باعراب موصوفه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه كالحرف المستثنى
والاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة
لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت بمعنى في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن
لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع

اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها من كون الا صفة
حملا لكون متعددا اي غير مثل جاءني زيد وبعض ما كان من كونها
يكون متعددا والموافق حالها لما صفة حالها اداة استثناء ادلالها
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في وصفها جاءني رجل
الا زيد المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان
الا زيد منكور اي منكرا لا معرفا باللام حتى اذا
به العهد والاستغراق فيجب التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعين
الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعين المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم
او عشرة رجال انما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا
يتعين فيه الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي
عشرة الا درهما وانما صار غير محصور وجه الشرط
الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودهما فيضطر
الى حمل الا على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل
على الصفة غالبا فيفيد زيادة قوله غالبا لانه قد
تحمل الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد

وقد لا يشتغل في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا
او الا رجلا او الا حمارا او كثير لما كان وذلك نادر ولم
يلتفت المص اليه في بيان هذا الحكم نحو لو كان فيهما آلهة
في السماء والارض آلهة غير الله ولا دلالة فيهما على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا
في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعذر
ولتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة سلمناه فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الاية وجه آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو
انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
وذلك لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنهم الله وهو لا
لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم
الله بخلاف ما اذا كان صفة فمعناه غير ما ذكر يدل على انه ليس
فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله ثبت ان لا تعدد
الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة وتضعف حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح وذهب
سيبويه الى جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز في قولك
ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان والنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقد قال في الايضاح وذلك اخرجه اصحابنا
وصف كل دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف اليه لانه اذ
هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل نحو اي وسواء الفصل بالظرف

اي سواء على طرفيهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على مذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما
كقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية يجوز
نصبه استشهادا برفعها عطفا على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله
هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها والمراد
بعد المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
دخولها بعد الاسم والخبر لا اسناد واقع بين اجزاء الخبر
المقدم على تقدره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد ضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
ان يقال نصب وقع على ضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذه النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما ورد كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان
واخواتها مثل كان زيد قائما اليوم وامره اي امر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه كما سبق تحت المبتدا و
الخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة فحسب ادخلها لكن المحجم
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب في كليهما او في احدهما لفظا نحو كان المنطلق

انتصابه ثم

زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه فلا بد من قرينة دافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا
ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذه
الحروف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه
الصورة وهي التي يجيء بعدها ان اسم وفاء بعدها اسم اربعة
اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي كان عمله
خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذه الاوجه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته وبحسب الحذف اي حذف عاملها نفي
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا
ثم حذفت كان اختصارا وانقلبت الضمير المتصل منفصلا و
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها
وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله منصوبا اما انت منطلقا
انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة والمعنى يقتضي كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فحذف كان عمل

ما لا دل من غرق الاحذف اللام او للام منه و اقتصر
المصنف على الاول لاشتهار اسم ان واخواتها وسعر فيها
في قسم الحذف الثاني هو كما هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وقد
عرفت من معنى التحديد او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف بما انتقض به في مثل ان
زيد الرفائع المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس وحكمه واعلم ان جعل اسم لا الا انه ليس كله ولا اكثره من
المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا
حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما ليس كذلك
بل حق المعبر عنه بالمنصوب بما خلاف ما جعل من
المنصوبات وان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات
لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فجعل الكل منها بمجوز
ولا يبعد ان يقال اسم هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
المضاف ونحوه او محلا كما هو مبني منه على الفتح ولما
ما هو مرفوع فليس سماه بما لعدم علمها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل الرجل في غلام رجل الرفائع
المعروف وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا
لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظة لا يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا
او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه شيء هو من تمام معناه مثل
احوال مترادفة من الفعل نحو ومثله انه ادلا لي منه او نحوه

المحرر

المحدود به دخولها وما بقي من القيد المذكور في يليها مثل
لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت المرفوعات تحقيق فيه فيهما ولا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهور من تتمة المثال ليس كلها فان كان اي المسند
اليه بعد دخولها على غير الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها
نكرة غير مضاف ولا مشابها به لعرضه عليه قوله فهو مبني
على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا الخبر عن
ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المعرب قبل
دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين ولا مسلمين لك والمراد بالمفرد ما ليس بمضاف
ولا مشابها به فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه
معنى من وهو معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
سؤال من يقول هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فحذفت
تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على الحركة او حرف
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا
الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه

بعد دخولها معرفة لانتفاء شرط النكارة ومفصولا بينه
اي بين ذلك المسند اليه وبين لا لانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه ما
او منفيا به او لا وست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس
فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل و
التكرير اي وجب تكرير اسم لا لكن لا مطلقا لا نفيه اما في
المعارف فليكون كالعوض عما في النكرة من معنى النفي واما
في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من نحو قول
السائل افي الدار رجل ام امرأة ونحو لا نولك ان تفعل شاذ
في المعرفة ايضا ونحو قضية اي نحو قضية ولا ابا حسن لها
اي لهذه القضية جواب رجل متأول على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان
ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا تكرير بل هو منصوب
من غير تكرير فاجاب بانه متأول بالنكرة المتصفة بالمثل
اي ولا مثل ابي حسن لما كان مثل ابو علي في الابهام لا
يتعرف بالاضافة الى المعرفة وتاويله بمتصف من الحق
والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل
ويقوى بهذه التاويل اي اذ حسن حذف اللام لان الظاهر

ان تنوينه

ان تنوينه للتنكير ومثل لا حول ولا قوة الا بالله اي مما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوهم فانها بحسب
التوجيه يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا
قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة
عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول
ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا
حول الا بالله ولا قوة الا بالله بحذف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب
الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاول لنفي الجنس واما نصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واما نصب الثاني
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني عطف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه تشبيها بحركته حركة
الاعراب فيجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع اي رفع
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
الاول لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني
معطوف على محل لا اول فلانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على
جملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر والرابع رفعهما بالالغاء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول من يقول احول

قوة فيجاز بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الا بهما ايضا
والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع الاول
انه يجوز ان يكون وجه الغاء عمل لا بالتكرير لا بكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغاء لا التكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا دخل فيهما ليوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فهذا على التوجيه الاول من قبيل عطف جملة على جملة
اي لا حول ولا قوة الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان
يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وان يكون
عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام
ومعناه اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما
العرض الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا
في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت
عرضا من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء وذلك قوله الا رجلا

جزاه

جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا التي دخل عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض بدا به فكانه قال الا
تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا التي دخل عليها الهمزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه للضرورة الشعر
ونعت اسم لا المبني لانه نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو
لا غلام رجل ظريفا الاول اي المتصل بالاسم صفة النعت اي لا التي
وما بعده اي احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير نعت والعامل فيه معنى احترازا عن مثل لا رجل اليوم
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وبهذا القيد يعني في الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت بمكان الاتحاد بينهما والاتصال ووجه
البناء اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا نعت المبني وبني على الفتح ثم جيء
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا
المثال نعت للتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع
فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل
في التوابع تبعها المتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا
حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريفا بالنصب والا اي

وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي محكم الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او
المحل القريب وقد مر اشارة في بيان فوائد القيود والعطف على
اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعرس
واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم على قوله لا حول ولا
قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني فيحمل
منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا ولا يجوز فيها
البناء لمكان الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لتخلل
الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي بها اذا لا كرر نحو
لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر لا
اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرى
وسائر التوابع لا نص عنهم لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي
اي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واحد اي على الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في الجواب
وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل
هذين المركبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لما ويجوز
على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب و
اسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لاسم لا في هذين المركبين مع انه ليس بمضاف ولا

مشبه

مشبه به بالمضاف في واحد من الاحكام المضاف عليه باثبات الالف
او حذف النون فيكون منصوبا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
الاسم الحقيقي المضاف باطراد اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
معنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي
جائز لتشبيهه اي بمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين
له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي اجل
جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيهه بالمضاف المضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص غير ثابت بالنسبة الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف تشبيه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المضاف لهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
الاب اذ التقدير لا ابيه بطريق الجر المجرور بالاستعمال من
عن احتياج الى تقدير خبره بل المعنى فيه خبر وجهين على
تقدير الاضافة بهما او لا غلامان بمعنى يبطل التركيبين على تقدير
الاضافة لاباه ولا غلاميه وهذا الاية الاستعداد بوجه اي

لا اباه موجود او لا غلامية موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن
ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى وتمام اللام بين المضاف
والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة وحكم المضمر بعناده
كما عرفت ويحذف اسم لا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك و لا يحذف الا بعد وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وهو لم لا يتعين ان يجعل الكاف اسما اذ
جاز ان يكون مبتدأ والخبر محذوفا اي لا ابتلاء
موجود وجاز ان يكون خبرا اي احد مثل زيد وان جعلنا
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كما ... ما ولا المشبهتان بليس
في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المستكن يعني
دخولهما اي دخول ما ولا وهي وفي حرفية نحو ما ولا لهما
وكذا اسميتهما لهما لغة الحجازية وخص الحجازية با
لذكر لان اعمالهم وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
نظر باعتبار الخبر فجعل الخبر منهما انما هو في لغة
الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهم لا
يجعلون الخبر خبرا لهما بل مما مبتدا او خبر على ما كان
عليه دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل

قال الله تعالى ما هذا بشرا وهي بين اهمالهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهذا ايضا عند البصريين
واما فيه مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور
الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان العامل ضعيف عمل لشبه
ليس فلما فصل بينهما وبين معمولهما لم تعمل واما اذا انتقض
النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فليس الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يوجب
الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد
وما عمرو عالما لكن فاضل فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لانه
لكونه خبرا للمبتدا لا لها لانتقاض النفي المجرورات ما اشتمل اي
الاسم المشتمل ليخرج الحروف الاداة التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا وانما قيد من حيث
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل
لكونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت
به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فيه

بحث المجرورات

تعريف المجرور مثل حسبك درهم وكفى بالله وكل المضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف
اليه وهو ههنا نظرا الى هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجملة
التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او
مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضربت اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسبت
اليه الصيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد او
لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما ولو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ با
لحرف نحو مررت بزيد مجردا اي متخليا عنه بتنوينه او
ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لانهما للانفصال لان
التنوين او النون دليل تمام ما هي منه فلما ارادوا ان
يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلام وحكموا بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث لم يسموا الفاعل من متعلق حرف

الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يتعين تقدير الحرف فيها لا في المتن
ولا في شرحه ولم ينقل شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان في ذكر
الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال حسن من حيث الوجه فان قلت هذه في
الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما تفيده الاضافة قلت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي
منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم ترابطها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او
مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة لكن غير مضافة الى معمولها مثل الى غيره كمضارع مصر
كريم البلد وآخر زيد بمعنى نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي

اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرف فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهو بمعنى اللام واما مباين وكلمة و
اسم و اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير بن
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فانه كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهي ايضا بمعنى اللام فالاضافة خاتم الى الفضة بيانية و
اضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير
فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل ترفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة من كل رجل وكل
واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى قليل في استعمالاتهم و

ورد بها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاول وهو ان
يجعل فيما عطف عليه نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام
لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم ويفيد
اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لا ان تشير الى معين لتستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك من لوازم كما الاختصاص
فان قلت يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس بجزئي بل الحكم في
نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
المضاف اليه ضد واحد يعرف بضده كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مشتهرا

بما يليه في شي من الاشيا كالعلم والشجاعة فيقال لهما
مثلك كان معرفة اذ اشتهر الذي يماثله في الشي الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وبين غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امراة وقلت الشركة فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من
التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين حملها عليها في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا
دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل
فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها صارت

اعلاما

اعلاما لم يبق فيها الا اشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما
اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واستعمالا فلما ثبت من الفصحا
من تركيب اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافا الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من
قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان تسقط بعض المعاني
عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في
اللفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل
ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة

كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير غلامه
واستتر في القايم واضيف القايم اصله قايم غلامه
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره في الصفة وحسن ثم اي حسن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة من جهة انها لم
تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد
حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا التعريف
وانتفا التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني وما يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب
زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
الضارب زيد انما سقط للالف واللام لا الاضافة ولا
شك انه لا دخل في هذا الكلام لتفريع لانتفاء التعريف ولا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى

هذا كان الاحسن تفريع هذا الفرع لكنه آخر لكثرته لو احتج طلابا
للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول
لام التعريف وانما هو بعد الاضافة وحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واجاب المصنف
عنه في شرحه بانه ضعيف لان القول بتاخير اللام المقدر
حسا على الاضافة بعد اذ دخلها مخالف للظاهر والماء في الشعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو نحو باب الضارب زيد فكما لا يمتنع
ذلك بحيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف
عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
هذا القول ضعيف لا تقوم في الفصاحة بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم التخفيف في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول
معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا اي
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة
للمائة او بدل عنها او صفة قبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب

الكوفية وحذفها اي وراعيها تشبيها له بما تعدى لمفعوله لتحقق
ضرشبها او عدم حقيقة بالاضافة لادنى ملابسة عوزا با
الذال المعجمة جمع عائذ اي حديث النتاج حال من
المالة نرجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي
تسوق ذو فاعله ضمير العبد حلقها واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه
فارعلى الضارب الرجل ربك فاجاب المصنف عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف بزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا
على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك بهما مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فبقي على القياس مع
الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا تثنيته وجمعه الضاربانك
والضاربوك ونحوهما فيمن قال انه مضاف من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال

الضمير

الضمير لا للاضافة لعدم الاضافة ولا للالف واللام لانه
اسم موصول لا للتعريف فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا
اي لحمولية على ضاربك فانه محل فاعل المفعول له والفعل
المعلل به محذوف اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت مضمرات
متصلات التزموا الاضافة ولم يعدلوا الى حصول تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس
اتصال الضمير ثم لما لم تعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف
تنوينه قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقط للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا ثم يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم
حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر المنفصل من غير

اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم
انا حملنا لقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
وقوله الضارب الرجل والضارب زيد حملا على نظر بها على
الاجوبة عن الاستدلالات الغرابية على جواز الضارب
زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
ذلك ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على
حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انما ضعف
عطف العبد على الهجان المضاف اليه صفة مصدرة
باللام لانه يتوسط مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب ببطلان التقرير الاول وارجاع كل
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وتضمن الرد على
الغرابية الاستدلال بهما ولا تضاف موصوف الى صفة
مع تغاير المعنى بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من معنى
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من

عن

عن فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا تضاف
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب صفة
موصوف الى صفة فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
معطوفا عليه فيكون بمنزلة الصفات العالية فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة
الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب
الغربي فانه لا شك ان المقصود وصف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان
يقال هناك مكانات جزؤه وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزؤه والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها

مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
عنه بانه متأول بانهم جردوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حين
صار كالاسم غير صفة فلما قصد والتخصيص جرد لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوا الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليهما من حيث انه صفة
لا تلزم من حيث انه جنس منهم اضيف اليها للتخصيص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اى مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في
الاعيان والحبس وحبس ومنع في المعاني والاحلاف
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا
قلت رايت ليث اسد فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اى المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعترض عليه بالمنع عن النفي اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيه خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم

والخصوص

والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه
متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا
قلت سعيد كرز فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا
كرز سعيد لانه قصد بهم الاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في
آخره واو او ياء ما قبلهما ساكنا وانما كان بالصحيح لان حرف
العلة بعد السكون لا تستثقل عليهما الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون ساكنا بعد السكون
والوقوع بعد استراحة اللسان ولا تستثقل عليها الحركة بعد
السكون بعينه في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح ودلوي
وظبيي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في
ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الفا ثبتت اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء كما كلمة ما قبل المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاما

العلة بدل

لالتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف
الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء
المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها
لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها لتعذرها
محركة بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان ما قبل الياء
او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما كان في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مصطفي لخفة الفتح وفتحت الياء اي ياء المتكلم
في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي
التي مر البحث عنها مضافة الى غير الياء المتكلم فاخي و
ابي اي في الحال في اب واخ منهما اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد لام الفعل منهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام
الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتعارضهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون للقسم بر

اي الى جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت
ياآن فادغمت الاولى في الثانية مصطفا وابي وقد
جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا
بيننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا اباؤنا فداؤنا وكم وتقول اي امرأة قائلة لاشياع
اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة
الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام فيقال في الاكثر اي
في اكثر موارد استعمالاته وفي بعضها فمي ابقاء الميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء
المجردة عن الاضافة فمثل اخ واب وحم وهن ودم بحركات
الثلث ولكن فتح افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم
مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك و
مررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك
ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو با
لواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال
الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من
حالي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في

افراد الاضافة فتقول هذا هن وذات هنا و
مررت بهن وهذا هنك وذات هنك و
مررت بهنك ونحو ولا تضاف الى المضمر لانه وضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا تضاف الا الى اسم
الجنس لكان اشمل وكان تخصيص المضمر بالذكر لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم
فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان وصلة وضع
الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسم يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الا
فلا ينتقض حده بخروج نحو ان ضرب ضرب لعدم
كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ
مع سابقه كالتابع الرتبة الثانية عند ملاحظته التابع
الثاني والثالث فصاعدا الملتبس باعراب سابقه اي
بجنس اعراب سابقه بحيث ان يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد
مع زيد كان الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه

وهو الرفع

وهو الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي
فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان
شمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها
وثاني مفعول ظننت واعطيت باعراب سابقه خرج
الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعول ظننت واعطيت وقوله
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتدأ الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا ومظنونا فيه ومظنونا
فيه عمل في المفعولين فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او ماخوذا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان
الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الاول و
الثاني اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة
او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا
رجل ظريف فان لفظ كل منهما ليست في موقعهما لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا با
الافراد فالمحدود الحقيقة التابع والحد موصول بكل وهو
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما وصل

علمه اي وصدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا
والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فيحصل حد جامع ومانع لكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني
زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن
هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد و
غلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى
في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعاتها
اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد ذم
الذي نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد

مثل نحو

مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالكلمة وصفت
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ثم
لكن بين المصنف رحمه الله تعالى بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان
يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال
فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو
مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ جوز ان يقع نعتا
في بعضها الا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
كامل في الرجولية فان رجل باعتبار الدلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصا الذات المعينة عرفت معنى حاصلا في الذات المبهمة فلذا صح
ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعها كما توصف بالمفرد وكذلك توجد في الجملة الخبرية

وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا
قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي المستحق لان يؤمر
بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة
به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي
متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام صفة له وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد
منها في كل تركيب اربعة الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي
فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او
فعيل ايضا بمعنى المفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو
الخمسة الاخرى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث
جواز القول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد

غلامهما

غلامهما مثل يقعد غلامهما وبرجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم
ومررت بامرأة قائم ابوه مثل يقوم ابوه ومررت برجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة داره او قائم او قائمة في الدار
جاريته مثل تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان
فاعله هو الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث كذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتان وبنسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون وتضرب
تضربان تضربن فلم خصصت الباقي بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول متبعة في الامور العشرة كان لا يحرم مشابهة
للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط
عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه

لانه بمنزلة تعدد الفاعل وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف تعدد علامته وان كان تعدد
جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن تعدد علامته مثل
تعدد كل علامة الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ او المضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
المعلوم من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الاصلي فيجب ان
يكون الحمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن الحمل
منها فلا اقل من ان لا يكون دونها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فيهما متساويات ومن ثمه اي من
اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي باللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت

بينهما

بينهما من المساوات في التعريف نحو جاء الرجل الفاضل او الرجل
الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف تبعا ولتعريف
المضاف اليه او اخص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص
فهو محمول على البدل عند صاحب مذاهب وانما التزم او وصف
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور مثل لابهامه ولا يليق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
المستعير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان مشار اليه انسان بل احل العطف يعني المعطوف بحرف تابع
مقصود اي مقصود نسبة الى شيء او نسبة الشيء اليه بالنسبة الواحدة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالمقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد فقصد نسبة المجيء
اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودة بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها
بها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
فيخرج بقوله مع متبوعه العطف بلا وبل وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع ان لا بد لتوجيهه
ذكر التابع وكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف بتلك الحروف
الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما لم يحد عاد ذكرهما
ومتغايرة لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما
كونها الصفة لزيد تابعة له يتبعه المعطوف عليه واخرهما كونها
معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة

من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها و
بين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين الشيئين لا يستلزم ان يكون عطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه يدخل
هذه الصفة من جهة الاولى في حد المعطوف وهي من هذه
الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتكرار الصفوف في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه ليدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص
انه قال في امالي الكافية ان في مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الصفة واما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات اذ ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينها عاطفة لذلك انها
فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل

أكد بمنفصل أو لا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فأكد أولا بمنفصل لانه يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به فالتأكيد مخصص له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف ايضا تأكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربني الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضربت هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد بالمنفصل
لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فيحسن الاختصار بترك التأكيد سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف
العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله مكثتم فيها انتم والغادون وقد لا يؤكد والامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو
الاولى ويجوز تركه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله

والمجرور

والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير الا في جواز ترك
التأكيد بمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل بعدم
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبينك بين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الحروف الزائدة في كفى بالله شهيدا وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجازه الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قلت كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل في نحو جاءني القوم كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير
شرط تقدم التوكيد بالمنفصل واجازوا ايضا تأكيد المضمر المجرور في نحو
مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين
لمتبوعهما والانفصال عنه لعدم تخلل العامل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما بمتبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المنفصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور لتخرج المتصل المرفوع عن هواة الاتصال
وتناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وتحصل مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما في نحو رب شاة وسخلتها
فتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او لحمله
على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة سخلة شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم يا زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز

في تركيب

في تركيب ما زيد بقائم او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قاعدا فيكون خبرا عن زيد
فهو يمتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس
في ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد ا
لذباب لانها اي الفاء في هذه التركيب فاء السببية اي
فانها منسوبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا ترد نقضا على تلك القاعدة اذ تكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ نفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه
الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي واذا وقع العطف بناء على وجود
عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض
شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولا لهما والاكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمول
عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جاز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا

وعمرو وخالدا ولا اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه محتملين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضربت زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه او العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا ما دل الامثلة الواردة عليها ولا يقصر
على صورة السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء وجاز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا والمعنى الا
في صورة تقدم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع
يعني يجعل حاله وشأنه ثابتا متقررا عنده في النسبة اي

في كونه

في كونه منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن
السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل قتل وقد يتوهم السامع
اي زيد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرير ايضا اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما
يقرر امر المتبوع افراده ووقع ظن السامع تجوزا الا في بعض المنسوب
اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وكلتيهما واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من
الفاظ التاكيد فاذا عرفت هذا القول خرج الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر لوضوحهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره ومعنوي

اي مسوق الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى في اللفظي منه تكرير اللفظ
الاول اي تكرير اللفظ الاول بمعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او
حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم التكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا او الضرورة داعية الى المخالفة لانه يجوز تكريره
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء وافعالا وحروفا او جملا او مركبا يعتد به
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
ويخص الالفاظ بالاسماء او يكون المقصود من هذا التعميم عدم حصره في
الفاظ محصورة كالتذكير المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ
محصورة اي متعددة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما
وكله او اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن
بسن قيل اكتع مستفاد من حول كتع الامام وابصع بالصاد المهملة من
بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي واتبع من البتع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات
حصته من هذه المعاني ومعناها التاكيد بلينا مل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في
المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة
الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعند بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث العاقل و

غير العاقل من المذكر والثاني لما اسمي النفس والعين او لمن تغليبا
كالفرس سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة بغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم ونحو اشتريت العبيد كلهم و
كلهن نحو طلقت كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي
وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة تقول اجمع
في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
اجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
اكتعون واتبع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
وبصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكلي ما لم يلحظ افراده بحسبهم ولم تصح اجزاء الاصح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء الحسية بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في
التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله قد يجري في الاشتراء فيصح تاكيده بكله لتفيد
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة الافتراق اجزاء
الاحاد ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستترا بالنفس والعين اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل .

وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في
اكرمني بقوله هو ولقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد
بالفاعل ولما دفع الالتباس في هذه الصورة اجري نفسه الباب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل با
لعين والنفس بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل
بكل واجمع بلا تاكيده بمنفصل نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم
التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع يلامان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع و
ابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل
هذه الكلمات الثلث تبعا لا اصالة لكونه اول منها على المقصود
وهو الجمعية فلا تتقدم يعني واخواته عليه اي اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع واخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكرها ... تبعيته
بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما
نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا

اخاك واحترز به بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت و
التاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل
المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان
المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على
المعطوف ببل لان المعطوف مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا
زيد فان زيد بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى تبعه الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد نسبة الى شيء نفيا توطئة لنسبته الى اثبات ويكون الاول
توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي
بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبا
من اشتمال احد المدلولين على الاخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب والاولى
بالنسبة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحد

اخوك
ان وانا لا الان بيحد منهما لما لم يكون مترادفين نحو جاء زيد
وزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان واما قال
الشارح الرضي واما الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون المتبوع بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم المقصود في البدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير
الابدال الا لفظ وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان شككته قولك جاءني اخوك زيد ان
قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني في تتمة له
ولوضحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد توطية فالفرق لفظ والثاني اي بدل
البعض جزءه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث بدل الاشتمال بينه وبين الاول المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا جاره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم

المبدل منه

صحبها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير نحو ما اي
يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل
فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال تتمة بناء
على هذه الملابسة نحو نظرت القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
بمثاله مثل رأيت درج الاسد برجه فانه محال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل
قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل
قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه ان يكون بان تقصدت
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة بدلا من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فالواو فيه بمعنى
يكون كالخارجة فانه من بعض النكارة من بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا و … اخوك ضربت
زيدا ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان
مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلا يبدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

فان المانع فيهما مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول
فيقال استشرتك نصحك واستشرني نصحي واعجبني علمك
واعجبتك علي ومن جربتك الحمار الصغير توضيح سوقه واحترز
به عن البدل والمعطوف بالحرف الا انه كيد ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
اتضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص كنيته فابو حفص كنية
عمر ابن الخطاب وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي الى عمر
الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما
مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقبل
من الاعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع رحلك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمل بعيره وزوده وكساه ووصله
اي فرقه من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان ذلك لتراه
يجعل عطف بيان للبكري جائز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير اي مفعول التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع

حال من فاعل ترقبه اي واقع قوله ترقبه لا بزهاق روحه لان
الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقرب به واما الفرق المعنوي
بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان اذا كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد وعلى اي ايراد
به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل
اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني ابعد المبني اي الاسم المبني
وبهذا الحد لا يصح الا من يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه
ذكر في حده لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب المبني الاصل
وهو حرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولعله فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل
من اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالمبهمات
فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة والصفة وغيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكله للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح
او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا

المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم
مشابهة مبني الاصل كان المبني اما بانتفاء مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا اشارة الى التقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون والكوفيون
فيذكرون المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما قال
في رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المرتب
عليه بناؤه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل
لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امراة ومن زيد والقابه اي القاب
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند
البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات السكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها

لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر وهي اي
المبني والتانيث باعتبار الكلمة المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع
عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقدم بحث الاصوات
فيما بعد الاصوات لا بالاسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها فيها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عنده ذلك من
علتين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انما لاجزئت دون البناء فالمضمر
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم المتكلم به او
المخاطب المخاطب به فان انا موضوع لمن تكلم به وانت لمن يخاطب
به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كان موضوع للغائب اولمن تقدم ذكر
الغائب بشرطها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه
او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه ما تقدم ذكره المورث

دل على ان ثم موردا ما فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فما جاء
في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره بقصد
التعظيم بذكره مبهم للتعظيم ومفهما بالتفسير ثم تفسير فيكون ذلك
ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار ضمير العايد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك كذا اى كالضمير في نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اى الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلق
عند المجاورة او غير مجاور نحو ما ضربت الا اياك المتصل غير مستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اى الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لان الاصل منفصل
لما فيه من الاتصال والثالث اى ضمير المجرور متصل فقط لانه
لما مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل بسقوط المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى وذلك اى الضمير خمسة انواع
المرفوع المتصل المنفصل المنصوب المتصل والمنفصل المجرور المتصل
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المستمر الى ضربت صيغة جمع الغايبة المعلوم وثانيها
الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لانه اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا

ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذه القياس المجهول والنوع الثاني
اى المرفوع المنفصل انا الى من انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو الى اخرها والحروف الاواخر لواحق دالة على احوال كل
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهن والنوع الرابع
اى المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا واللواحق لدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي ومالي
المتصل الاسم ولي مثال المتصل بالحروف غلامي غلامنا
غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وان كان القياس
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين بدلا على ستة مثال كضربت وضربنا
وضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث والمجموع
المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع

اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان والكل واحد من
الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون مجموعها ستين
كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور عللا ومناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني المرفوع المتصل
لا المنصوب والمجرور المتصلان فقط لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل [illegible] الكلمة المشتهرة
شيء ويكون ما بقي دليلا على الذي حذف كما في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع المواضع بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحد المؤنثة الغائبة
اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا وفوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا وسواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة بالفعل التفضيل سواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان

والواو في ضاربون بضمير لانهما منقلبان ياء في النصب والجر و
الضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل فيهما
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير
الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا حين تعذر المتصل
اي لا يحصل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم
الضمير على عامله انه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل اذ
الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به الفصل تنافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او
بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يجوز
وجود ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اي الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم بخلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد
عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل

المبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لو انفصل الضمير على خلاف الظاهر لتوهم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من هي له لا ما هي كما هو الظاهر ليكون اشمل فيصادق
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو الحصر هنا واياك والشر
مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا و
هند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة وجرت
على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد
حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
في صور الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم
نحن وهذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس
فيها ليستلزم صورة اللبس بالطريق الاول واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب اتصاله فاذا كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر
احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال

في الثاني

في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح و
قدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لبعد المسكنة بتاخير الاعرف فلا يحتمله طبع اول اتصاله ولم
يرده على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو مثل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصل وان كان متصلا نحو
ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا فالاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي
هو الضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير
اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح ما تقدم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير
الثاني فلئلا يلزم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما كان احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان بابه كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان في الاصل خبر المبتدا بعد ما يجب ان يكون خبر
المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي فيجوز ان يكون

ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول نحو ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر فتقول لولا انت تعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا
لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان تقول لولا انا لولا نحن الى
آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الكثير في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا للفعل نحو عسيت
الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض لما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فيهما ايضا الاخفش تصرف في الضمير
وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي الماضي عن الكسر المختص بالاسم
التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكي لا يحصل ... نحو يضربني

عن نون الاعراب

عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني
لتقي او المضارع ايضا عن تلك الكسرة وبخلاف كسرة نون يضربني لانها
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها
وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع وصح لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية لتحافظ على الحركات البنائية في عن لدن وعلى السكون
وبين تركها عن اجتماع النونات وتوحشها في لعل بقرب اللام
من النون والحجة وصلاحية اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون
الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم ما فيه ذا أنها والحمل
على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط ويختار فيهما حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف
عكسها اى عكس ليت ولعل في الاختيار فيهما تركها النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف وتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم
وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم
يقل ضمير مرفوع ليكان الاطلاق في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا وتكلما وخطابا وغيبة وتسمى
هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المنفصل المتوسط
بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح له لانه امتنع ما دخل فيه
ما الالتباس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل
في ذلك المرفوع ان يكون الخبر المعرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منه كان زيد هو

افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العامل ودون
المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن الامثال المذكورة
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه لاعراب في
العامل لكنه الخليل استعمل الغاء الاسم فذهب الى الحرفية
وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره فقوله
خبر اما مرفوع على انه جزء الجملة او منصوب عطفا على الثاني
مفعول يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا اذ يرفعون ما بعده
في مثل كنت انت رقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ
المتن بعض مثل اما بعده خبره بدون الواو وح ورفع متعين
ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد لان التقدم الضمير
على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مستقدما على
غير السبق مرجعه ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا
فذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير الغائب
يسمى الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير الراجع
اليه والضمير القصة اذا كان مؤنثا ولحسن تانيث اذا كان
عمدة فيها مؤنث ليحصل مناسبة بعود ذلك الضمير الغائب لانها الجملة
المذكورة بعده اي بعد الضمير من الجنس المذكور فالظاهر ان قوله
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان
القاعدة فانه لا يدخل الفصل في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه
التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله تفسره الجملة بعده فعلى هذا
لو لم يحمل الفصل على ما ذكرنا ان تفصل ما تقدم فقولنا الشان هو زيد

قائم على ان يكون هو مبتدا راجع الى الشان وزيد قائم خبر له
فان يصدق عليه ان الضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة
بعده واشار عنه بالراجع الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة
متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون ضميرا مستترا وبارزا
على حسب العوامل وفي الكل عامله يعني بان كان مبتدا كان
منفصلا وان كان لفظا حصل الاستتار الضمير كان مستترا او
الا بارزا مثل هو زيد قائم منفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه منصوبا لفظ
باضماره لا حسابا حال كونه منصوبا ضعيف لانها مع
ضعف فضلات لانه اذا لم يرفع فانه لا يجوز اصلا لكونه دائما حوالة فلابد على
صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف جزء مراد بلا دليل عليه لان الخبر
كلام مستقل بما زاد حتى يحصل الكيفية وما يليق منها وجاز ذا وطئنا
ابعد الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه لازم بقية الاحكام
ههنا مع كونه منصوبا لازمه كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك لانه مخففة وان يشغلها بالتشديد الواقع
فيما ليس مخففها وحدا وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل
فاذا لم يجد دما عاملة في الملفوظ فقدر وجعلها في ضمير الشان ليدل
نوعه ان المكسورة عليها علامة انها احد ربه ولم يجوزوا اظهار
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه

حذف النون وحملوا اللزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اى الاسماء الاشارة المحل ودم في
المثنيات وبحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد
منهما لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه حسا ما ابهم والاعطاء
لان الاشارة بحسب اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير غائب وامثال فيهما اشارة ذهنية لا حسية وقيل
ذلكم الله ربكم حاملين الاشارة حسية محمول على التجوز وانما
بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى الاسماء الاشارة ذا حال
كونه للمذكر الواو والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر اى وذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر وفي نسخة بتقديم المذكر
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع عطف عليه مقبل
كل واحد منها لحدل خبر له وجي في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على الوجوه وللمونث الواحدة ما قيل هي الاصل في لغات المونث
الواحدة لانه لم يبين بينها الا في وذى وقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا المذكر فينبغي ان يبنا سبهما وقيل هما اصلان والقول
اصليتها لا نقله على سائر بما ذكر فيهما وفي نقلت الالف ياء وتا
وذه لقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء وتي وذهي
بوصل الياء ولمثناه اى مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغات الا الاتي لكثرة دورانها على الالسنة و

وتوهم

وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان و
تين لتثنية المنصوب والمجرور وقوعها على صورة المعرب اتفاقي
لا لقصد الاعراب لوجود العلة البناء فيهما ولجمعهما اى جمع المذكر
والمونث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحقها اى الاسماء الاشارة معنى يدخل على اوائلها
على سبيل الحروف والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها وهو في الحقيقة منها وانما جيء بحرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظ كما جيء التنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
يا زيد قام وها ان زيدا قائم وما ان زيدا قائم ويتصل بها اى
باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب نحو الكاف بينهما على احوال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما ولو
جعلت هذه الكاف حرفا لا اسما لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حرف
الخطاب خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني
المفرد المذكر والمونث ومثناهما وجمعهما وهي ستة واحد الى
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المونث ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك لما ذاكما اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذلك البواقي

يعني ماك الى ياكن وبك الى تيكن وبابك وبيتك الى
تانكن وبك وادلاك وادلابك بالمد واولاك بالقصر
الى اولاكن واولاكن واما ذلك فقد اورده الزمخشري والمالكي
وفي الصحاح لا يقال ذلك ما تخطار ونقال في المعرب وذلك
للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المصنف كثرة واستعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخرين منها لم يعقد هذا الفرق من هنا واحاله
الى غيره فقال تعالى وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين
الاخرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك وافادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشاره
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذاك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حرف
الخطاب منه للقريب واما ثمه وههنا بضم الهاء وتخفيف النون
وههنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا
فلمكان المحقق الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا بالمجاز على سبيل
التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المسميات في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا اما ان كان جزء المتبرا او لا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا
اوليا يحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا

والخبر

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما بالاجزاء
مطلقا اذ لو كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد
بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
ان الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا حاجة الى قيل
او وحينئذ ليس بها صلة اصطلاحية ولغا بل ان يقول
يمكن ان نعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنه اعم بحسب
المفهوم من ان يكون جزئيا وغير جزئية ولا يكون الا الاخرية
والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول بينهما بقوله وصلته اي ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية اوما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير
لا غير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل

وموصول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة بمعنى مفرد صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال
الرفع والياء في حال النصب والجر والالى بضم على وزن فعلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالالى
لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء معا واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف
الياء واللاء ايضا وما بمعنى الذي في ما لا يعقل غالبا نحو
عرفت ما عرفته وجاءني ما تفعل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه في من يعقل يستوي فيهما المفرد والمثنى
والمجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهم في الدار اي التي في الدار وذو الطائية
اي منسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي الى آخره قال الشاعر وبئري ذو حفرت و
ذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به

اذا كان

اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا
كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر له لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
الاخبار بالذي [illegible] وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم في تعلمه في هذا الفن من المسائل والتذكرة باعمالها فانهم اذا
قالوا لاحد اخبر عن الاسم فلان في جملة الفلانية بالذي
تعرف ما هم طريقة الاخبار به لا بد له من يذكر من المسائل
النحوية ويدقق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم
يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف او اللام فان الباء
ليست صلة للاخبار ولان الذي مخبر عنه لا مخبر به ما صدرتها
اي الذي كان له في الجملة الاولى صدر لها اي الجملة الذي
واخبرته اي المخبر عنه عن الضمير خبر انصب على الحال
او خبر او جزء معنى جملة اي جعلت جزء جملة حال جزءا كان اذا
اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا فكلمة الذي
اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضعها ما هو مخبر عنه
في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير
الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا
عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء

اسم الفاعل والمفعول معا لان صلة الالف واللام لا تكون
الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يوجد الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمن الجملة الفعلية متصرفا او غير
المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم
الفاعل ولا المفعول ولا الخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيدا
منطلقا وبشرط ان لا يكون قبل ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في قد سيقوم زيد
فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون القائم فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة
التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
مخبرا عنه ضمير الشان مخبر عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير الخبر عنه ضمير الشان لوجوب تقدمه على الجملة
وكذلك امتنع الخبر بالذي في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا تخبر في ضربت زيدا
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعها فتقول الذي ضربته زيد

العاقل

العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يخبر
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر عنه بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي
جعل في موضع دق القصار عملا في الثوب بخلاف الذي عجبت
منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها
لحاليته وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك وجود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا
يصح الاخبار عن غلامه بان تقول الذي بلا عائد وان جعلته
عائدا الى المبتدا ابقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع ما الاسمية
وما الخبرية فاما ما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب والجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي ونحو الشيء
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او
نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك

واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من
تضرب اضرب وموصوفة بشخص عندنا او بالجملة نحو من
جاءك فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا
تجئ تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة اي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف
كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل
رجل عظيم يسئل عن حاله لعرفه كل واحد نقلت
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لاشتراكهما في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان وفي
ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيهما الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها بالحرف
من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

من الغايات

من الغايات لما شبهها وهو المضاف اليه ولم يلتبس الموصوف
لانه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة هنا فلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شئ الذي
صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس
وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر
اي معناه اي وجههما عبارة ان احدهما ان ماذا كلها بمعنى
اي شئ والثاني ان معناه اي شئ وذا زائدة والظاهر
ان مرادهما واحد فان معنى قولهم انهما كلمة بمعنى اي شئ
انه ليس لكل منهما بالاستقلال فتكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شئ وجوابه نصب اي منصوب على المفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت جملة
حملية فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف
ولم يعبر المصنف لفوات المطابقة بين السوال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذي
هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنائها كونها مبنية

١٥

لمبني الاصل فيما قبل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
فالمراد به تضجرت وتوجعت فعبر عنه بالمضارع لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحال
مثل رويدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم
في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان
قالوا ان هذه الكلمات واسماءها ليست بافعال بل مع تاديتها
معاني الافعال امر لانها موضوعة بصيغ الافعال على ان
يكون رويدا مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح
الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف كان بمعنى
الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر
ان يكون لها بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب فاسق
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي اي قياس
كثير مثل نزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في
الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد ولهذا ما يقول بعضهم قول سيبويه بانه اراد

بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته والمبنية الرباعي ما نقصوا
على انه لم يات الا نادرا فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل
مصدر معرفة مؤنثة ولم يتضح لي الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا
فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني لمشابهته
له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما
عدلا فلما ذهبت اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول
عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة في الامر
كفعال ومفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي
ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا
دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا
يخرج عن النوع الذي ذاك منه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فثابتة في جميع اسماء
الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من
الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه
لم يقع الا كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك
مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا
ووزنه معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره اي الا

في دفعال علما للاعيان يكون في آخره دال فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في سائره واقلهم لا يوافقون
الحجازيين بين ذات الراء وغيرها بل يحكون باعراب الكل
ونحو حضار علما للكوكب وهو الاكثرين وان الراء حرف
مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لكونه اخف
او سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات المحاكية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم يصر اسم فعل او لم
يلزم المصدرية وصارت اسم فعل الاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصدر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل هي باقية على ما كان عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم يصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او التعجب وي وخ
لا تقصد به ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
انسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق فاصدر الاصل ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وح لا تقصد ان تحكم عليه او به ومنها صوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وح ايضا لا تقصد ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او قال غاق
صوت صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث

انها اصوات

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل
الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم اياها مجراها واحد حكمها
وليست جزءا مما يجري مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ اهمال لفظ ولم ينقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت في حكى به صوت اي اصدر على لسان الانسان
شبيها بصوت شيء كما عرفته في قسم الثاني من الاصوات الغير
المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناخة او لزجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت
به انسان تشبيها له بالغراب والثاني كنخ مشددة ومخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك
لانه لما كان هذان قسمان مع تعلقهما بالغير ليحقق بالاسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي
المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او
حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة

اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا
يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية
وليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي
كل واحد منهما نسبة مثل العلمية والخفي انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة
عشر من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه مثل التركيب
نسبة العطف وبعض النسبة على وجه اخر يخرج منهما بهذه النسبة
اصعب من خرط القتاد فالاحسن ان يقال المراد بالنسبة النسبة
مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه لا يفهم من ظاهر هيئة التركيب التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر هيئة التركيب التي في تابط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر تدل عليها من غير
فرق فتطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوعه في
وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع
خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر في
ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه

وقيل

وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر واجيب بان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق
من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكنه لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلث لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من الذات
لدلالته على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع
حروفهما جميعا فاقتصروا على احدهما من احد اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على ان المقصود من اول الامر فاخذوا اشتقاقا من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني
عشر واثنتي عشرة فانه لا يبني فيهما الجزءان بل الثاني للتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه وان
لم يكن مثل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في

اصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين
معًا واضافة الاول الى الثاني وعوض الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر لشيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة لغرض المراد ههنا ما يكنى به لا
المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف وتحديد تعريفها الا انه لم يصرح به مفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا مبنيان لكونهما موضوعين
وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا مبنية لانها في الاصل ذا من اسماء
الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى كم وبني ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما
يكون للعدد والكنايات عنه اي العدد وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غير ذلك وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنها رجع البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاي
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في
الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي

وصار المجموع

وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط كم الخبرية في البناء مسقط عن اخواتها فلذلك لم
يذكر المصنف معها فكم للاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد من
احد عشر الى التسع وتسعين مميزها مفرد منصوب جعل
مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة ومفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة
اثواب وانما جاز مفردا لان العدد الكثير يجيء كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان
هذا المعنى ينبغي في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة
عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من
قرية وذلك المتوقعه خبرا للتمييز المضاف اليه واما كم
الاستفهامية فلم اعثر اي لم اطلع عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز الزمخشري ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية تتضمن خبرية

ولما اي كم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام ويقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام فيجب البتة
عليه من اول الامر انه من وكلاهما لو قال كلتاهما لكان
انسب لتناسب الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله
فكلما كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك منصوبا معمولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعلى لا يكون الا
بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت فكم
منصوب على المفعولية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوب فيقتضي لاحد
المنصوبات ايهما هو بحسب المميز ما لاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم دهر سرت وانما جعلنا الفعل او
شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت فعلا غير مشتغل عنه
اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم

تجعله

تجعله من قبيل ولم تقدره بعده فعلا غير مشتغل عنه
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما
قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم الجار والمضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما مع ان لهما صدر الكلام
بجعل الجار اسما اذا كان حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او اسم
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن
العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم
رجل اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده معرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر قدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة او خبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل
في قاعدة الرفع باعتبار القيام مقام عامله الذي هو المبتدا
وكذلك مثل كم في الوجوه الاربعة الاعرابية الروابط
المذكور اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يأتي تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي
واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط

وكيف وانى وايان مختصين بالاستفهام ومن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو
من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضربه وما تصنع اصنع
ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو
ملزم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يأتي
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم تخرجا نحو من
اي فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي انا لم اعثر على
شاهده من كلام العرب وما هو لازم الظرفية قد يقع في
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر
مبتدا نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك
واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي اي كاين مجيئك فاي وقت على
تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية

مثل

مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر و
ذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه كذا في اكثر من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى
النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثر
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنف بما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
واستفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار حذف تميزها وهو غير مذكور فيما سبق
فكان الاولى ان يعتبر قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلب الكف او
القدم يعني انما لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا حلمه
لما نسبها الى الحلمه والتعدي حلبت بعلى لتضمنه معنى
تعلقت اي كنت كارها لخدمتهما مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختار من انواع خدمتهما الحلب لانه حرفة الموالي
وهو ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي على حملها عشرة اشهر واضافها لانها بتاويل من

من الحلب ولا انطبخ لسهولة فتى حلبها زيادة حسنة وفي ذكر
عمتة وخالته اشارة الى ازالة ظرفية ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عمه وخالته
وحالاته فيسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري و
اذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة
او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء او مصححه وصفه
بقولك وخبره قد حلبت ولكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت خالة وفدعا او اذا نصبتهما نصبهما واذا خفضتهما
وذلك اوضح ومتى تحذفت مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل امثال فلابد من قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او خبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير
واخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دنانير مالك فكم في هذا المثال مرفوع بالابتداء او مالك
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او خبر فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي
كم مرة او مرة ضربت والى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للتنوع فظاهر واذا كان

للعدد فملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض هنا فمنها اي فمن تلك الظروف ما
اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ب
بعد ما كان جزءا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي الظروف اليه
فلما حذف صار غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي الظروف اليه فلما ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا تقاس عليها ما عداها ولا يجوز في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال
الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها وقال ابن الحاجب الاصح الاول هو الحق واجري مجراه
اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير
حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولم يكن غير من الظروف

لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها والحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا الا غير و
جاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري
مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال
وقد جاء ما تري حيث سهيل طالعا محيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان سهيل
طالعا اي نجم يضي كالشهاب ساطعا وانما بنيت كالغايات
لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف المصدر الذي تضمنه الجملة وان كانت في الظاهر
مضاف الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فتبنى على الضم تشبيها وفتح
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بناؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
منها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها اي لزمان من ازمنة المستقبل
محضه من ههنا لو وقع حذف فيه مقطوع لو قوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى

نحو

نحو اذا طلعت الشمس ونحو قوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في
الكتاب استعماله لعلم الله تعالى علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعمل في الماضي كلمة في قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ربط
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حروف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها فكذلك اي لكون معنى الشرط فيها اخترا اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم انقيادا على
الوجه الغير المختار لعدم ما صلابتها في الشرط مثل ان ولو وقد
تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدأ عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من علوم
وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية قال
مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قبل قيل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل
المعنى خرجت ففاجاة زمان وقوف السبع كما ذهب الزجاج
الا اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به
للمفاجاة لا مفعول فيه والا لم يبق ظرفية بل يصير اسمية بل

المفعول به محذوف اي فاجاءت في زمان وقوف السبع او مكان
اتاه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي
وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها
اي من الظروف المبنية اذ للماضي مبنيا وهي لما مر في حيث
او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقد يقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم واذا قام
زيد وقد يجي ولعله مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين واني للمكان
استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبنائهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
اين كيف واني العان بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما
اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام وايان قدم حاج بخلاف متى فانه غير مختص
بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال اي حال شيء وضعه فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول

كيف

كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ضعف عند
البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم
فهو محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعدها فعل مثل كيف جئت فهو
في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها
اي من الظروف المبنية مذ ومنذ سميتا لموافقتهما مذ ومنذ ومنها
ويكونان بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم
رويته يوم الجمعة فيليهما اي وقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتهما
اي اول مدة عدم رويته هذان اليومان ما دام لا ملاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا الحكم عليهما باولية المدة
لان اولية المدة انما تكون امرا واحدا لا شيئين او اشيا
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لتعيين فيه لحصول المعنى المقصود ومن كونه معرفة وانما
كان التعيين مقصودا الا انه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان او لو ثبت وقت بالزمان مدة الفعل
بالمعرفة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان

الذي قصد بيانه حال كونه بالعدد اي بعدده المستغرق
جميع اجزائه نحو لا اسند منه شي نحو ما رايته يومان اي جميع
مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو خرجت
مذ ذهب او ان اي كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او
مخففة نحو خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهب
او الجملة الاسمية نحو خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته
مقدرة بعدها زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما
بعدهما عليهما على القياس فيما بين وهو اي كل واحد من مذ و
منذ اسمان مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اي خبر كل منهما
ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا وما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا
فهما اسمان صريحا لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان اريد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان
ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها
بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما حضره عنده
وفيما حرزه وان كان غايبا عنه ولا يقال المال لدن زيد
او لدى زيد او لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمهما اي
يحضرهما على الافتا فيه نحو المال لدى زيد او لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل
زيتا ولذلك يحذف عنها وينصب ولكون غدوة اكثر استعمالا
من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر لغاتها او المخففة وجاز قطيا لكنه الطاء
مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي
لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لما بينها لاختصاره و
قيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وهو بمعنى ابدا الذي جميع
الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذي بقي على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها واعرابها
لما بها البناء عن المضاف اليه ولو لوا سط على الفتح

للحفز نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من
خزي يومئذ لمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما
اسماء مستحقة للاعراب ولا تحت الكتاب المضاف الى المبني
البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجمل نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرها
في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة و
النكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع
جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر من هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها في
الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد

خصوصه

بخصوصه دون القدر المشترك فيستعمل ذلك المشترك انه للوضع
لا انه موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من
حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء
الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان متعينة معلومية معهودية من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من
افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان
خصوصية كل واحد من تلك الافراد المفهوم المشترك بينهما
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او
الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخل
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمبهم في شيء من امثلة ... مصيام

في اسم بدل من اللام ولا بعدها دخلته قسما آخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا
بالنسبة الى الاربع لا الاول فان المنادى لا يضاف اليه وقيل
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى احدها المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة
معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مطلق لحذف المضاف
واحترز به عن المضاف الى هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان صدر به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين

بغلبة الاستعمال فيه وادخلها في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين تخص العلم الغالب بفرد بمنزلة الوضع من
واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير
متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غيره ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي بها ولا بوضع لئلا تخرج الاعلام
المشتركة ولما انتهى الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث تعيين اضافتها
المضمر المتكلم لبعده وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بالغير فيتوهم ان
الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه وبين بيانه وبين انواع المضاف اليه واضافته
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه

اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة بل من حيث هو كذلك فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كتلك
الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد
منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الكميات الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا سئل عن عدده منها بكم هو يجاب بالواحد
والاثنان موضوع لكميات اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن عددين يجاب بالاثنين وهكذا الى
لا نهاية له وظهر من التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان
لم يكونا عند بعض الحاسبين من العدد لما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين
ودرهم ودرهمين حيث لا يفهم منهما الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها ما فيها
اما بالحاق بالتانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث

الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف و
عشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة و
معطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وواحدة واثنتان
وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول في المذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء الجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها في جمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة الى عشر امرأة ولم
يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرة احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث وغير الواحد الى واحد
والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة الى تسعة ثلثة
عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء الاول منهما
على ما قبل التركيب وتذكير التاء في المذكر لكراهة اجتماع
تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير التاء في احدى عشرة اثنتا عشرة محمول على التذكير
في ثلث عشرة والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا احكما عليه بانه ليس احدى التانيث وفي اثنتان

وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجز
الثاني في المونث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو علم الفرق بين المذكر و
المونث وتميم يكسرون الشين عند التركيب في المونث اي من عشرة
توال اربع لغات مع لغة التركيب في احدى عشرة واثنتي
عشرة او بمعنى في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتحة وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء الا انها منصوب بالعطف على
عشرون المنصوب محلا لمفعولية القول وج ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق اي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المونث وكما عبر الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها
بالعطف على صورة لفظ المتقدم بعده فلذلك لم يدرجها في
ما عدة العطف بلفظ ما تقدم لخصها بما عداها فقال
ثم العطف اي يعطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا
ذلك الزائد بلفظ المتقدم من اسماء الاعداد فحينئذ من
عشرة اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المونث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد

على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان
في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تنوع عنهما بالعطف
اي بعطف الزائد عليهما وعطفهما على الزائد حال كون الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا
او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون امراة الى
مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال
في تثنية المائة والف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة واثنان ومائة الى اخر ما ذكره والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذف فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فدعى زيادة اشتغاله فحمل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ
الرضي يجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال
مميز اسمائها من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين مثل رجلان
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشرة
مخفوض اي مجرور مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط وانما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما
كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها
ثلثا واخواتها وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني في جمع المؤنث وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم
كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود الى
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصروا على المفرد مع كونه احضر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفردا اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة والاستقصاء ابقاء النون معه اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في
ما عداها فلانهم كرهوا ان تصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه لما كان غير العدد
لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة هيهنا واما

النظر وكمائة امراة وما افراده فلانه لما صار منصوبا جاز
فصله فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما وجمعه اي الالف وانما لم يقل وجمعهما لما
ان بينهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض
كما لا يقال ثلثمئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اي في العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص اذا كانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان مميز فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنتان معه كما يقال اثنا رجلان بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على العدد يرد ذكر التمييز معهما ونطرح
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان

تميز على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز
مفردا وعن اثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكرهما يستغنى عن التميز فان قلت ذهب
ان تميز الواحد يستغنى عنه لكنا لا نسلم ان تميز الاثنين كذلك نعم
اذا كان تميزه مثنى يستغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمع في تميز سائر الآحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا يعدل ان يقال بمعنى الكلام انه لا تميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التميز اي بجوهره وصيغته المقصوره به خاصة
القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة الاثنينية
حرف التثنية فاذا اعتبر علامة الافراد يستغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية يستغنى
به عن ذكر الاثنين على حدة واختاروا لحوق علامة التي
هي اخف على ذكر عدد ولا شك ان رجلان اخف من اثنا
رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة
لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد و
التصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح انما يعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص يستغني
في افادته عن ذكر العدد على حدة ويقول في المفرد من المتعدد
اي في الواحد المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب اعتبار

تصيره

تصيره اي تصير ذلك المفرد عددا اخص من عدد زايد عليه
لواحد الثاني في المذكر مفعول الثاني لمفعول القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون
معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا
من الثاني اذ ليس من قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره
واحد والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في
المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقول غير ذلك
فلا يجوز ذلك في ما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها
هو مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ويقول في المفرد
باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاول او الثانية في
المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى
التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لابد ان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى لكونهما دالة عليهما وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث تقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة
عشرة ترك الاسمين في المؤنث كما تذكر بهما في المذكر نحو الثالث
عشر وكذا الاسمين لان اسم الواحد مذكر ولا معنى للتانيث

بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث و
العشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
اعتبار تصيره واعتبار حالة اختلف اضافتيهما فلا خلاف
في اضافتهما فتقول في الاول اي المعزو من المتعدد القول باعتبار
تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي
صيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اي صيرت الاثنين بنفسه وتقول في الثاني اي في المعزو
من المتعدد باعتبار حالة ثالث ثلثة واربعة وخمسة بالاضافة
الى ما في عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا
يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافته ما ذا دخل العشرة حادي عشر احدى
عشر اضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد
من احد عشر مثلا في عشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
المذكر والمونث ذكرهما بعد باب العدد لتكرار مباحثه
الى التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واول تعريفه لانه

عدمي وتعريف المونث وحده كما قال في المونث ما فيه اي اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظا سواء كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي
من المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وارض وغيرها من المونثات
السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ليس بمخالفة المونث
ولم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقرفصاء وبعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هي انت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فما بازائه
اي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ليس بمخالفة المونث
الحقيقي ان ليس بازائه ذكر من الحيوانات بل تانيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما لا لتانيث حقيقي في معناه كطلحة مثال للتانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتانيث تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمونث
اللفظي الحكمي كعقرب لظهوره فوقعه اذا اسند اليه الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المونث مطلقا حقيقيا
وظاهرا ومضمرا فتبا التاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء

وجوبا ابدا لانتفاء التأنيث الفاصل من اول الامر الا اذا كان
مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ يترك الاحسان الحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول طلعت الشمس وطلع بخلاف طلعت فانه لا يجوز
فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن
الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي اذ ضمير المؤنث اللفظي تقريبه
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل لئلا يحتاج المصنف بقوله لا
لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل
انضالك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا
عما نقل في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه
مع الفصل يجب تأنيثها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤوا وغير جمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان
واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت

الرجال

الرجال ...
الظاهر فان شئت ذكرتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جعلوا
سالما فان ضميرهم الواو لا غير تقول الزيدون جاؤوا ولا يقال
جاءت فعلت اي الضمير فعلت وهو المستكن فيه المعروف بها
التاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والتاء
والايام اي ضمير التاء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالجذوع وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير
السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفرد بتاء التأنيث بتأويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر لان
هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال لعدم حقيقة فاجري مجرى
المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقل فاستعمالها
في النساء لحمل على جمع غير العقلاء او الاناث لنقصان عقولهن
تجري مجرى غير العقلاء المثنى بالحق اخره اي الاسم مفرده
بتقدير المضاف او مقدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذا
الكلمات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح

[illegible] عوضا عن الحركة
او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة
ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللحاق وحين ادمج الملحوق ويأبى بسببه على لحوق وعلم
دلالة عليهما على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ دل امران من
ثبوت ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية في الباب ان يكون دلالتهما بتوسط هذين الامرين على
ان ضمه اي مع مفرده مثله في الحد ويعني الواحد فان كان
ذلك المثل من جنسه اي جنس مفرده باعتبار دخوله تحت
جنس موضوع له بوضع الواحد المشترك بينهما ولا ريب يقول له
مما ماثله في الواحد والجنس جميعا لكن يستغني عن قوله من جنسه
ليدل اسناده الى ما بعده لحوق هذه الحروف باسم المفرد والى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار المعنيين مختلفين فلا يقال قرءان
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب
والام والعمرين والشمسين فانه مثنى للاب باعتبار ومعنيين مختلفين
بهما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماه بالاسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيصح ان يثنى باعتباره فيكون
بمعنى الابوين المسمين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى

القمر

ال

على [illegible] الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
ويأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا
الاشبه في صحة هذا الاعتبار نظر لكن الكلام في جواز تثنية المجرد
اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر واذا صار علما ادعاء للاتي بكر
يأول المسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام نكرة باستعمالها وكون الحكم مطلوبا فيها يكتفى بتسميتها
وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قوله هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من
جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة المثنى التثنية
في بعض المواد مما ينظر في اليه التغيير اراد المصنف ان يبين
حكم ما ينظرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى قال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره
الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه بدلا منقلبة عن
الواو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل وكل
كالواو في المسمى بالى او هو ثلاثي او غير ما فيه او بعد احرف
فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه

بان كان الف يا حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدم اصلية كالف الالف كالاعلى و
المصطفى او زايدا كحبلى فبالياء اي فالالف منقلبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود وان كانت همزته
اصلية اي غير زايد ولا منقلبة عن اصلية او زايد
ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكي ابو
علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين احدهما للمد الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت
واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحح فقيل
حمراان وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والالف ولا اعرف قلبها واو الا ان وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث مما يكون للالحاق كعلباء فان

كان اصلها كساو ورداي والوجهان المذكوران جايزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهت همزة قراء فيثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة
الشريفة الشريعية ان اللازم من جهة العبارة ان لا يجوز
ان يقال في رداء بان بالياء فكان ينبغي ان يقول الحكم
والوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة ورده الى الاصل الاشارة الى وجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الائمة
كالمفصل والمفتاح واللباب وما وجدنا فيها ان اسما
حكم بان رده غير جايز ووقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي
لاصل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال و
الامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي
قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وغرتان
في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها

لا يكمل الاسماء بها بل وبهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث
لا يقع في خمسة وقيل خمس والتي مستعملان وبها لغتان في
خمسة والسته وان كانت اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرا في نحو اتيانه بالفعل الماضي المجموع
ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق
به القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف
هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الاحاد حال كونه تلك الحروف ملتبسة بتغير ما
بحسب الصوره اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل
التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف فدخل
في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اواخر
الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع
واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا
فقد يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرج اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس

لا اخرا

اسماء الجموع والعدد ونحو تمر فالفارق بلسه ويس واحد
الياء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل
الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها
كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من
لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما
الجمع والواحد فيه متحد ان بصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او
بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل
واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب

الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
لتدل ذلك المحوق او الاحق فقط او سمع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم ينقل من حيث الكفا عما ذكر في التتمة
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
في المفضل عليه والاكثرية في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
امر من الحمار وعلم من الجدار فان كان آخره اي اخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون فنقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة و
حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اي اخر اسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على
ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حال الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلها مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كما وانفتاح

ما قبلها

... ... يعني رجالا بحكم
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير
معنى وصفية فيه مذكرا علما اي فكونه مذكرا علما يعقل
من حيث معناه لا من حيث لفظه وانما اشترط وذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او انسان كالمراة
او واحد نحو دعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن ... او مقدرة ليخرج عنه
نحو طلحة فان لا يجمع ... والنون خلافا للكوفيين و
ابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها وقد حكي فيه نحو ... ودسلي اسمي رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء
لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فتبقى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى
الفتحة قبلها دالا عليها وشرط اي الاسم الذي اريد
جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما مذكرا يعقل اي له شروط فالشرط
الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الكاين صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي صيغه

يكون

المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر

حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضل وفضلى ولم

يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته

على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم

فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المونث

بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث فعلى مثل

سكران سكرى فانه لا يقال منه سكرانون للفرق

بين المذكر والمونث لانهم ~~فرقوا بينهما~~ بان فعلان فعلانة كندمان ندمانة

ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر

والمونث لانه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون

الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة

والتذكير بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور

يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا

يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص

بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما

بل انما يناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا

ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة ... كراهة اجتماع

صيغة جمع المذكر السالم وتاء التانيث ولو حذفت التاء

لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة نحو

... لشذوذهما لالتقاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة

وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء بحسب فاعلم

كلمة اخرجهما من الشذوذ منهما سنين واشباهه وابقى بعضهما

على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك

فليرجع اليه المونث اى الجمع الصحيح المونث ما لحق اى جمع لحق

آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح

المونث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون

مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية

الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو

والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون

مجردا عن تاء التانيث ... لانه يقال في جمع حائض

حائضات فلو قيل في جمع حائض الحائضات لزم الالتباس

والا عطف على قوله ان كان صفة اى ان لم يكن المونث

صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار

شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح

الرضى ان هذا الاطلاق ليس بشيء لان الاسماء المونثة

بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء الحسنى الالتي

تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو

فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لحقها بهذا التانيث

لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما يتغير اى

علة

فيه كما هو المتبادر فلا ينبغي لجمع السلامة لتغيرها واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائده به [illegible] ونص المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية مثل ما يحصل انصا
مثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصولها
الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الا بهما معه المعنية للعموم
في قوله تغيرما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
ودراهم او حكميا كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة و
عشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس بقية الانواع وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر
انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة والكثرة
فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على فوق العشرة الى ما لا نهاية
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني باسم
الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد

بحمانه

او ما بالنوعه او عدد نحو جلست جلوسا وجلسة و
مثل القادرية والعالمية ومثل ولالة وحالة مما يشتق الفعل
منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا و
ان المصدر من الثلاثي المجرد سماعا اي سماعي ويرتقي عدده
الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير
ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو اعجبني الرام عمر وحالا الآن غدا او الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا
لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا لانه اذا كان مفعولا
مطلقا فيبقى حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر لكونه
بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيزان لا يتقدم عليه
فلا تقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر معموله فيه او يكون

والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع السببين المختصين
نظراً الى المصدر والفاعل ولما كان سبب الفعل وجهه
راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم منهما محذور بخلاف المصدر فانه
له في نفس نفسه وجها ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا متصلا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل
ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
مظهرا او لا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل
ما عنه ماخوذ في مفهومه فلا يحتاج فيه الى ذكره بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال
المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه بعد
عمله مقدرا بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على
ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به على

لم يأت [illegible] م عامل في فاعل او مفعول
صريح [illegible] حب الله الحج بالسوية فان
كان اي المصدر مفعولا مطلقا حرما من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير نحو بان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للصدرية
وعمله للنيابة فقيل قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحكم المعترض لبيان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخره عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي
لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
ما يعم امره بذكر بلفظ ما ولعل مقصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني بالحدث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة فالمصنف [illegible] في قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك
وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان

وضعها على الثابت ل على معنى ... ل واخرج
الجج الذي يحكم عليه بانه يسمى لمن قام به وليس كذلك لان المتبادر من قوله
ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام
به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلا ضم على اصل الفعل معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل مع زيادة فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحديثه
اي صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ الاسم الفاعل فيما حصره وجعل
احكام صيغ المبالغة شبه احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الى تعريفه
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من ثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقابل وما شئت واكل وكل ما اشتق من مصادره الثلاثي لمن قام به
على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن
غيره اي الثلاثي سواء كان مزيدا فيه رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضمومة او لا ومع

كفارشل

كر

كسر ما قبل ... ضارع كسر كمختلف ومنفعل
ومتفاعل ومتفعلل نحو مدحرج ويا ... صيغ الميم موضوع او في المضارعة
ميم المضمومة ومستعمر فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اهمل متفاعل مقام مستعمر كان مثال الكسر الغير الواقع في
المضارع ايضا مذكورا فكما يكون من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو
زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط
لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد

ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
فان كان فعله صح م

راكباً فرسه او اعتماده على [illegible] نحو [illegible] من الفاظ
الاستفهام او ما النافية وما بمعناها من حروف النفي كلا وان ولان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما مشابهته الفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا الاستقبال او في صحبة الاستمرار
واريد بذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمرو امس خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست باضافة
معنوية لانه عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها او تمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان
كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهماً امس فدرهماً منصوب باعطى المقدر فانه
لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهماً اي اعطاه درهماً فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيداً الان او غداً لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الاولى بحيث يخرج عن حد اسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب

بمعنى

بمعنى [illegible] العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما شرط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثل اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمراً الان او غداً ومررت بزيد الضراب عمراً الان او غداً
او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما مصححاً كان او مكسراً مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
كان مفرداً في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد
حيث ذاتهما بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمراً الان او غداً والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمراً الان او غداً او امس ويجوز
حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على
المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافاً اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفاً متعلق بالحذف اي نحو نحذفها لوجود
هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة حملاً اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من يفعل اي حدث
موضوعاً لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع الفعل

عليه مضروب موضح لدا […]

من مقام امر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع امور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء كان سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره
اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر
لخفة الفتح والكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء او امره اي شانه
وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله
باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر
اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام عمل يعمل
بمعنى الماضي ايضا نحو رفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول او مبني على نصب نحو زيد معطى غلامه درهما الان
او غدا او المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن
قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاستعمال كرحيم
فانه مشتق من رحيم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا

يقال

يقال رحم […] الحال اي صار الرحيم طبيعة له
كالكرام بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب
اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او الصفة الفاعل الذي هو من ان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغتها على وزنه
الوزن فقط على حسب السماع اي كاينة على قدره بحيث لا
يتجاوزه او الظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدره محذوف اي مخالفة كاينة على قدر ما سمع
حصل مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل
لكونها مشتقة ولكون عملها [illegible] بهما انما فيما ذكر حسن
وصف وتشبيه وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطها فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها
لان اللام الداخل عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل
قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
ملتبسة باللام او مجردة عنها ومعمولها كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام

والاضافة فهذه الاقسام [illegible] حاصل في
الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من
من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية للصفة والنصب على
الستة اي نسبة معمول الصفة بالمفعول المعرفة وعلى التمييز اي جعل
معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم جوزوا تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة
جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا و
جرا وكذلك اي مثل هذه التركيبة كونها امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو
ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف

اثنان [illegible] الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة [illegible] مجردة عن اللام وهذه للصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
قسم ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بلا واسطة او بواسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم الاضافة فيه حقيقة لان
في الصفة المشبهة اما لحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او لحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او ما اضيف
اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن وجه الغلام
او لهما معا ولا حذف في واحد منهما وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة وتشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام

مضافة الى معمولها المضاف ... مثل حسن وجهه
منع سيبويه وجميع البصريين جوزوا بها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيين جوزوها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان تبلغ اقصى
ما يمكن منه وتقبيح ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وحذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول
شي من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام
الثمانية عشر التي وجبت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة
عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضميران من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير
زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه

فيها

فيها قبيح ... كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة ... معمول احتيج الى فاعله
يظهر بها وجوده وعدمه فقال متى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل وهي اي تلك الصفة كا
الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل نصبه او جره فيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فيؤنث اي الصفة بتانيث
الموصوف مثل هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف بتثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان
وجها ويجمع ايضا للصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير
المتعدي اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى المفعول واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى المفعول لاشتقاقه من
الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي في جواز كون
الاقسام الثمانية عشر فيهما فكان الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله ونصبهما ايضا ونصبا فان الاولى يقول
زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره

ثان

ونكا ما متعد بان لا يجوز ا[...] منهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول اذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه
لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل
له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنصوب بقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم لصدق بقول
فيعم اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل الى اخر قوله بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على
غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد استعملا على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل

من حدث

من حدث ثلا[ثي م]جردا لا مزيد فيه ليمكن البناء اي
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان وزن الصفة لا يتسع
الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او مزيد فيه
فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصول او من زوائد او بخارجها ولا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما يشتق افعل لغيره
اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما
لالتبس ان المراد حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور
وفي التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بالذات
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر والصفة
والاول موافق الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على
ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا
للثلاثي المزيد فيه وسوادا مثالا للون وعمى مثال للعيب

وحيث فقد ... ن
روايته صح عليه ... فضل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة ... دلالتهم حكموا الشذوذ
في نحو احمق من انث منه والجواب بان المراد بالحمق
ما هو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن منه
من تعليق خرزات وعظام وخنوط على عنقه وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل
ونقلت ذات ليلة اخوة بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت
انا فمن انا فعليه شابهته من حمق ابي هبنقة فانه يقتضي
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى ومانيا
وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون انا رجهله وبلادته
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا تقول به كل عاقل والشارح
الرضي عد احمق من قبيل الدحشت قال وينبغي ان
يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى
منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه
اي القياس الواقع في اسم التفضيل استعماله للفاعل المفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا الكثر الالتباس واقتصروا
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل
اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او بمن او باللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلابد من واحد
منها

منها لان ... على غيره فلابد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لان يشار باللام الى
معين متعين بالمفضل عليه مذكور قبل لفظا او معنى كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لكون اللام في افعل
التفضيل الا للعهد فيجب ان تستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا لفوات
الغرض نحو زيد الافضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به على من
اضيف اليه اي على اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار بعضهم
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال الاكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره في
الاول ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ

وان كان خارجا [illegible] ـحو د من
استعماله هذا التفضيل موصوفه على ما شاركه في هذا المفهوم
العام نحو زيد افضل الناس اي افضل من شاركه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة اي لتوضيح بان
يكون على المضاف اليه وحده وتضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما تضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
فلا تشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلعم افضل قريش
اي افضل الناس وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد او لانها منشأه
او مسكنه ويجوز في نوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي تقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
الناس وهذا الا انه لشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد

والتذكير

[illegible]

الاسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات
فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة والمعنى
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي تقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه
فيهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير للمفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر
لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره
في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل وجد
بعده ما يوهم ذلك فاعل دال على الفعل الناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من ضل عن سبيله اي هو يعلم من كل
واحد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها

الفعل ايضا نحو رجل ذيبا واعالم نعلم الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل
الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا
هو في اللفظ للشيء المعتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه
اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقيده
بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
والثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا
هو الشيء الذي ثبت اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون
في اللفظ لما لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحب

عمله

عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل ز[illegible] ار بعمرو وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينيه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ لمقيد تارة بهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليميل الواجب عن المعنى التفضيل بالنفي
كما سيتضح فائدته وانما اشترطنا ان يكون اسم التفضيل منفيا
او عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه
عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما اي يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى بالنفي على اسم التفضيل وجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
منفيا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
[illegible] مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل رجل

الزوال وهو عليهم سوال [illegible] مرجح اسم [illegible] ان
بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين معموليه اي ما حمل
فيه احسن ومن حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل وكل ما ليس
معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز
تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ما عرفت لان معنى
الابتداء العامل في المبتدا والخبر والعامل بالحقيقة معنى
الابتداء لا الاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق احتياج فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بينه وبين
معموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد وركيك
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه بهوى الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد
ايضا مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل
وبين شرائطها وما عبرت عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير
منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه و
على ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما استشهده
سيبويه وما استشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض

عن الزيادة وعرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فينفي
اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل منفيا الى حسن زيد اما
بالمساواة او لكونه دونه وهذا القياس لكونه دونه لا يناسب
المقام فيرجح المعنى الثاني ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة ونفي الزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ايضا لان في الزائد على شيء
ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا نفي المساوي
مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع
ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جاريا كما جاز في المثال
المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكم بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان

بالذات

عين زيد وهو احمر منه عقدا ضمير منه دكلمة في ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى عن [illegible] احمر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كل فعل يرفا المعنى على [illegible] ن عليه قبل هذا التعبير لان اصله
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفصيل الشيء على نفسه او يتعدد والكحل في
فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها
تفصيلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في
زيد فلما عين مفضلا عليه استغنى عن ذكرها ثانيا وتقديره
ما رايت عينا عامله بعين زيد في اصل التكحل حسن فيها
الكحل من عينا زيدا ويقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو
رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من تفصيله
مع مجرورها مقدره فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره ولا عامل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت
ليكون مثبتا بما هو مستبد في المسالة وترك موصوف احسن

في المثال

بالم
[illegible]
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على
وادي السباع ولا ارى كو[illegible] السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائبة [illegible] رف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع
فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع
الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اي او
اي كالنحبة من حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا من
السرى وهو السير في الليل مفعوله لا ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف النسبة
المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضيه
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والضمير
المجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتائبة تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية
اي اتيانا تائبة واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضميره واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم كوادي
السباع واخوف منه وما في الا ما وقى مصدرية وساريا اي راكبا
ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي وقيا مصوب الى

لو معهم لوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من
وادي السباع في وقت الاوقات ومانه الله سبحانه ركبا
سار ربالي سار ربا بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو
عبرت بالعبارة الاولى تغلب ولا اري واديا اقل به ركب
اتوه من وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
تغلب ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المص الكلمة الى اقسام الثلثة على وجه علم من دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
المص مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس
ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلال
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى و ح
يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لكن بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر

المفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيها الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقترانها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع لواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او التقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من
ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين او السوف لدلالة
الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او
لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق شيء الفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص بلحوق

والصفات استغنت عنها كالجمع من التاء المتحركة الدالة
على تانيثهما وتانيث فاعلهما فلا يلزم اختصاص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احترز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت او ادنحو تاء فعلت الضماير المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لا يحق الاعالة فاعل والفاعل انما يكون
للفعل او فرعه وحط فرعه عنه احد نوعي الضمير تحرز
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع
لان المتصل اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واحد الماضي
الماضي ما دل اي اي فعل دل بحسب الاصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على الزمان [illegible] زمانك الحاضر الذي انت فيه
قبليه ذاته يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا
يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الجد قبل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب جمعه بان ضرب ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعى انما البناء على الحركة
دون السكون الذي هو الاصل في المبني لمشابهة المضارع في

ووقع

يكون ان [illegible] مبني [illegible] ان [illegible]
الفتح فلكونه اخف الحركات [illegible] الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه نحو [illegible] ضربنا لكراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد ضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبني على الفتح ومع ضمير الواو فانه يضم معها لمناسبتها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه مبتديا باحد
حروف نايت بـ اوايله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت
وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالسين
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
وتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القراين وانما اعرب المضارع لمشابهة الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كل الشبهين ارتضاع من الضرع واحد
فيها اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة

للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر

مثل نضرب وكانها ماخوذان من انا ونحن والياء للغائب

مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث

الواحد والمونثين غيبة اي حال كون المونث والمونثين

غائبات او ذو غيبة والتاء للغائب غير هما اي غير

القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه وقوله غيرهما

اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب

لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه وجبت بها النكارة

الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهي

الاولى لموافقته السابق وهو ف المضارعة مضمومة في الرباعي

اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج

ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره

اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا

الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به

قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة

ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون

مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة

فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل

عليها لزم دخوله على الكلمة الاخرى حقيقة ولان نون جمع المونث

في المضارع

والنصب لمشاركة الاسم فيهما وجزم مختص به كالجر بالاسم

فالصحيح منه وهو عند النحاة ما ليس في حرف الاخير حرف

علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا

كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل

يضربون وتضربون والمونث مثل يضربين وتضربين والمخاطب

المونث مثل تضربين فهذه الاربعة صيغ يضرب في الواحد

الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب

المونث والواحد المذكر المخاطب واضرب في المتكلم الواحد

ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة

في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظين

والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب

و المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع

وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف

النون حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون

وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها

و المضارع المعتل الاخر بالواو والياء وبالضمة تقديرا

في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو يدعوا

ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعوا

لان الجازم ... وانه ... حرف ... سبب
نحو لم يغزو ولم يرمي و المضارع المعتل و لالاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا ... الالف لا يقبل الحركة نقول
يرضى لن يرضى والجزم ... بحذف الالف في حال الجزم
نقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل وقوعه موقع الاسم كما في يضرب
زيد اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع
في بعض مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كان وكاد نحو كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي
ضارب بناء على ان الضارب خبر مبتدا مقدم عليه
كذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه للاسم وان كان
الاعراب مع تقديره استحقاق الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لانه يقوم

كما في باب افعال المقاربة ... اسم لفظا وينصب
اي المضارع بان الملفوظ ولن ... قرا اصله لا ابدال
الالف نونا وقال الخليل اصله ... فقصر كاشي واي شي
وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان
خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام
كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
... الثلثة جواز يمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او يعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد
الاشياء وقد امتنع عطفها الخبر على الانشاء فجعل مورد الكلام
من عطف المورد على المورد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينصب به المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى

تق

[illegible] مع للا بتنا

وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه ان الناصبة مثل
علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان يكون في قوله فلن ابرح
الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معتمدا
على ما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كانها سقطت حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك انا اذن
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل

الجنة

9

وكد

اذا لم يعتمد حرف للانتصاب الملحوظ بعدها كما اشتهر بالمثلة
وزيد اذن يدخل الجنة خبر المبتدا فيحتمل اذن بعد الجبال
على طريقة [illegible] الكافي يتقطا بها المضارع
بها مشروطا بشرطين لتوسطها بين المبتدا والخبر واذا
وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناه السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لنسبة الابلاغ
لدخول الجنة في مثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان [illegible] ادخ مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او
حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية
او الى الانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كي ولا يستقبل المضارع بالنظر الى ما قبلها
وبالنظر الى زمان التكلم ماضيا وكتب درس حتى ادخل
البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولا يستقبل المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او السير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال بما بعدها لحصها دال

او حكاية اي بتعبير [illegible] القول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل [illegible] في حكاية الحال الماضية كانك
كنت سرت في زمان الدخول بهذه العبارة وتحكيها
في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا والقرينة على ما كان عكسه وحكيته ففي زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
كالسين اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة
ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بعدها
كلام مستانف لا ان تقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما يتوهم بعضهم فترفع
اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اي رفع ما بعد حتى في نحو كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذه القول

بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك اسرت حتى تدخلها الاستفهام ليكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما
بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى
ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا
فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
نحو ان يكون المسبب محقق الحصول قوله ايهم عطف
بتقدير جار على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
بل وقع في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا
فساد فيه ولام كي التي ينصب المضارع بعدها ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينصب بعدها المضارع اي لام تاكيد النفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو

يصح الحمل من ... [illegible]
نحو نعمهم ادمن ... [illegible] كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل
المصدر باسم الفاعل ا[illegible]ن الله معذبهم والفاء التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث بدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة المعدودة الآتية لا ما في معناه من النفي المستفاد
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
ونهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن شتم فضرب مني
فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحدث منا فيندرج فيه التحضيض نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفق اي

ليت

لبيد

... [illegible] جوا

فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير
ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها
وما بعد الفاء في تأويل مصدر اي في مفهوم ما قبل الفاء واما
نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشياء فمحمول على ضرورة الشعر و
الواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية مصاحبة ما قبلها لما
بعدها والاول الواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل الواو مثل ذلك اي مثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي
لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا
داخل في مفهومهما والا لزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي

اعطائك حتى والعاد [illegible] الحروف العاطفة يعطف سواء
كانت من الحروف العا[illegible] كوره او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ماذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى
انتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم
ثم ليس من الحروف المذكوره وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشرط المذكوره فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على الاول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى
قوله حتى اذا كان مستقبلا او [illegible] بما هو او شرطا بمعنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله بان بتقديره بعد حتى
وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر
كما ذكرنا يلزم ان يذكر في تفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت
به يلزم تخصيص الحكم بربما في الواقع مخصوصا به كما سبق من
حرمانه في ثم انضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكره
مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما مر بما ذكره ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة

اسم صريح وهو ان المصدرية واما لا نحو دخلا لم يدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
تستعمل بمعنى كى وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها
التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التى يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما انتصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها في صورت الدخول اللام بمعنى
كي عليها اى على ان لا استكراه اللامين المتواليتين لام كي
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ان الناصبة تضمر في
غير المواضع المذكوره كثيرا من غير عمل النصب بها نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه او تقع على بيع الشذود كقوله الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما
تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا الطلب في معنى النهي احتراز عما اذا استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اى ويجزم اى المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء
التى بعضها من الاسماء او بعضها من الحروف وههنا احتياج
لفظ الكلم والجزوم بها فعلان وهي اى الكلم المجازاة ان و

تعرب

العامل

... في جواب الامر اي يسمى بها

بفعل مترتب متوقع بحصول الشي بتوقف ... الامر لما تركب وقد

سبق عامر المتوقع الضابده ... لما ينفعه الندم ولام الامر

هي اللام المطلوب بها الفـ... يدخل فيها لام الدعا نحو ليقض

لنا ربك وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو

وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك ومع لحضوا ولا

المستعمله ... به بها الترك اي ترك الفعل في بعض النسخ

ولا النهي ... النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب

بها ترك الـ... وهو يدخل على جميع الانواع المضارع المبني للفاعل

والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبيل

يدخل على الفعلين ليسببه الفعل الاول وسببه الفعل الثاني اي

يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح المصم وكلم

المجازاة ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك

ان كلم المجازاة لا يجعل الشي سببا لشي فالمراد يجعلها الشي سببا

ان المتكلم اعتبر سببيه شي لشي بل بلزومية شي للشي وحصل كلم

المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا

للثاني ولا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما النسبة

يصح بها ان يورد بهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم

كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام و

للاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنيا ولا خارجيا لكن المتكلم اعتبر

سواء كان مع ما او لا ... ومن وان ... و...

مع كيفما واذا ... في كلامهم على الاطراد اما مع كيفما

فلان معناه عموم الا... فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ

كان معناه على اي حال ... تقرأ انت ايضا اقرأ

عليها من التحدي استوا اقرا كان معناه على اي حال

وكيفية تقرأ انت فانا معي في جميع الاحوال والكيفيات

واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان

التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة ... لام المطلوب في

بان مقدره عطف على قوله لم اي وتجزم المضارع بان مقدرة

وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه

اي نفي المضارع ولا يبعد لو رجع الضمير عائدا الى ما هو

اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في القلب والنفي

وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي

من وقت الانتفا الى زمان وقت التكلم بها تقول ندم

فلان ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه ويلزم استمرار

انتفاء النفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم

زيد فلم ينفعه الندم فلا استمرار ذلك الى وقت التكلم

بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف

الفعل المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم ادوات الشرط عليها

فلا

[...] من حيث انه [...] على الاول انما الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او
الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد اكرمتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان واما تضمنها معنى [...]
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط و[...] لضعفه بحيلولة
الماضي وبالفصل بغير المعمول نحو ان [...] واتيته واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا [...] نحو ان خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيل الفقد
اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او يعني بأ مقدرا كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز
الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه
وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى
معنى

[...] في [...]
يعني الاستقبال فترك الفاء [...] لتاثير من وجه وان
لم يكن قويا نحو قوله تعالى وان [...] الف [...] يغلبوا المئتين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماضي بمعنى لفظا
كما تقول ال[...] اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني [...] امس سيقدر فقد اكرمتك على كل
تقدير لا [...] الماضي فاحتاج الى رابط الفاء
واما جملة [...] او دعاء او استفهام او مضارع منفي
بما او لن الى غير ذلك لا[...] حرف فيه جميع هذه الصور
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي
للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لانها بمعناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر
وانما شرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي
فهم يقنطون وان التي تجزم المضارع حال كونها مقدرة
وانما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي

المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني نحو ليت لي مالا
أنفقه لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا
تنزل تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا إذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون مسببا لما تقدم
وقصد بالسببية أي سببية ما تقدم له فعند بان يضارع
يوجد ما تقدم ويجعل المضارع الواقع [illegible] هذه الأشياء
نحو ما مر وإنما اختص بعد [illegible] الأشياء لأنها
تدل على الطلب غالبا مستقلا عط[illegible]ب عليه فائدة
والطلب
يكون ذلك المط سببا لها وهي مسببة له فإذا كان المضارع
واقعا بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المط بتلك
الأشياء لما قدر أن مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة لأن
المطلوب أسلم وهو الإسلام وهو مط فائدة دخول الجنة
وسبب لها وقصد إلى تلك السببية فقدر أن مع الفعل
المأخوذ من أسلم وجعل دخول الجنة جزاء له فقيل إن تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة أي إن لا تكفر تدخل
الجنة لأن المنفي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي لأن
التقدير على ما عرفت إن لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

الفاء

[illegible] الطلب والعرف قرينة قوية بهذا [illegible] السببية وإنما لم
يقصد لم يجز الجزم قطعا لأن [illegible] المضارع إما الصفة إن
صالحا للوصفية كقوله تعالى [illegible] من لدنك وليا يرثني
من [illegible] أو بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم [illegible] أي عمهين أو بالاستيناف كقول
الشاعر [illegible] أو لما قال حيث أمر جرى
مقدار [illegible] وفي بعضها مثال الأمر و
كان [illegible] يطلقون اسم الماضي و
اسم المضارع [illegible] فيها وفي بعض النسخ إنما
قال مثال الأمر لأن الأمر [illegible] هذه النوع من الأفعال
اشتهر في المعنى المصدري الحاصل بالفعل المقصود وهو
اصطلاح النحويين والأصوليين خصوصا بالأمر بالصيغة كذا
ذكر المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل مثل الكل أمر
غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما معلوما أو مجهولا من الفاعل
احترازا عن المجهول مطلقا فإنه يطلب الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب ومن شك صدره
رويد وحكمه أي آخر الأمر في الصيغة عند البصريين

في الصورة حكم المجزوم [illegible]

الصحيح وسقوط كون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه

ما فيه اللام من المجزوم [illegible]ى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا

واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا و

لم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم

بلام مقدرة وان كان بعده اي بعد حرف المضارعة بعد بعد

حذفه متحرك اسكن آخره وفعل ما بقي [illegible] بعد حذفه وفي تضارب

ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظ[illegible]ن بعده حرف

ساكن ولبس المضارع برباعي والمراد با[illegible] ما يكون ماضيه

على اربعة احرف من المزيد فيه واما هو باب الافعال الآتي

زدت همزة الوصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة

للتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة المضمومة

ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة ومفتوحا للالتباس با

المضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح واحترازا عن الخروج

من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسورا في ما سواه اي

سواء كان بعد الساكن ضمة وهو ساكن بعده كسرة او فتحة

فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح

لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس

بالماضي الرباعي ونحو اوتي مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة

اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده

فتحة

في [illegible]

يسم فاعله اي فعل المفعول [illegible] فاعله واضافة الفاعل

اليه لادنى ملابسة او على [illegible]ضاف اي فاعل فعل الواقع

عليه والاسعد ان يراد الموصول فعل الذي لم يذكر فاعله

ويكون [illegible] وهو ما حذف فاعله واقيم

المفعول [illegible] ههنا اكتفا بذكره فيما سبق

فان كا[illegible]ف فاعله واقيم المفعول

مقامه [illegible] فعل الملتبس بان ضم اوله وكسر

قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم ان تغيير هذا النوع من

التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد

في الاوزان الخروج من الضم الى الكسرة ووزن فعل الخروج من

الكسرة الى الضمة وان كان غريبا لا يليق الغرابة المعنى [illegible]

لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضم ورتبة احتياطا

بعد حصول المقصود احقن منه بضم الثالث مع همزة الوصل

في انطلق واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك

الباب وبضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجهل وتدحرج

لئلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت و[illegible] حيث

خوف اللبس بهذا عليه [illegible] وضم الثالث والثاني وفي مثل

العين اي ما يكون عينه وفقط فعلا لئلا يرد عليه مثل

اجماع اعلالين [illegible]

معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد مثل عور وصيد

وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في

المبني للمفعول من مضارعه والا لم يكن فيه ما ذكر بالاصح

فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة العين الى

ما قبلها بعد حذف حركته فصار [illegible] قيل فابدل واو

قول يا لسكونها وانكسار ما قبلها [illegible] قيل وجاء الاشمام

وهو فصيحة في قيل وبيع وفي شرح [illegible] في هذا الاشمام

ان تنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة [illegible] الساكنة بعدها نحو

الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء

بالاشمام في هذا الموضع [illegible] ضم الاشمام ههنا كالاشمام

حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا

هذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي

بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير المشهور عندهم

والغرض من الاشمام الايذان فان الاصل الضم في اوايل

هذه الافعال وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع

بالاسكان بلا نقل وحمل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها

ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين الثلاثي المجرد

باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال

والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء لغات الثلث فيه اذ هو

وتيدفهما

ياء اذا كانت واوا ونحو قال [illegible] وابيع لغة واحدة وال

اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه

مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم

ويلتزم ويستخرج [illegible] وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة و

ثقل المضارع [illegible] ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب

العين فيه [illegible] اوواوا نحو يقال ويباع ويختار

وينقاد [illegible] لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف

فهمه على متعلق اي غير الفاعل يتعلق الفعل به يتوقف

فهمه عليه فان كان الفعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف

على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام

والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل قائم به

ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان المتعلق

نسبة الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان

موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه

موقوف على تعقل المفعول لا يمكن تعقله الا بعد تعقله

بخلاف الزمان والمكان وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم

الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي

خلافه اي خلاف المتعدي يعني يتوقف فهمه على فهم امر غير

الفا[illegible]
والمكا[illegible]
المتعلـ[illegible]

نحو اذ ذهبت [illegible] الثاني [illegible]
الف المفاعلة نحو [illegible] في الاستفعال نحو استخرجته
او الحرف الجر نحو ذهبت [illegible] المتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا [illegible] اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطى والى اثنين [illegible] صدق فا
علية نحو علم والى مفاعيل ثلثة [illegible] بمعنى اعلم وهما
اصلا في هذا القسم فانهما كانا [illegible] متعديين
الى مفعولين فلما دخلت الهمزة [illegible] المفعول الافعال
ذا المفعول الاول واما الافعال [illegible] واخبر
وحدث فليست اصلا في [illegible] الى ثلثة بل تعديتها اليها
انما هي بواسطة تضمنها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا
والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعول علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال
الشك واليقين والظن [illegible] الشك الظن والافلا
شي من هذه الافعال ويعني الشك المقتضي لتساوي
الطرفين ويعني ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي [illegible] تارة للظن وتارة للعلم وعلمت و

زعمت كاهى افاده [illegible]

[illegible] الافعال [illegible] من حيث [illegible] قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان [illegible] هذه الجملة
عنده حين تكلمت بها واذا ضربت [illegible] زيد انما هو
العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان
منشاء الاخبار بمضمون الجملة هو الظن وكذلك نواقي الافعال
تنصب اي [illegible] الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية
المسند [illegible] مفعول لها ومن خصائصهما
هي جمع [illegible] بالخصوص شي ولا يجيئه عنده اي
من خصائص [illegible] افعال القلوب اذا ذكر احد مفعولها ذكر
لاخر فلا تقتصر على احد مفعوليها بسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل ان
المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض [illegible]
الكلمة الواحدة ومع هذا ابتدؤوا ذلك مع القرينة على
قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوط من تحت نقطتين اي
لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو
المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين
فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت

يسر [illegible]

[illegible]

مفعول باب علمت [illegible] تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
ظننت وعلمت لعدم الفا[illegible]ن لا يخلوا
من علم وظن واما مع [illegible]ن يجزمهما
نحو من يسمع يخل اي يخل [illegible]هما اي
من خصائص افعال القلو[illegible] ابطال
عملها اذا توسطت بين [illegible]ت علم
او تاخرت عنها نحو زيد [illegible] لالغاء
على التقدير لاستقلال [illegible] بين الصالحين لان
يكونا مبتدا وخبرا و[illegible]ن كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير
الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم
في ظني وفي قوله جواز الغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم و
بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا

[illegible] منصوبها
المعطوف على
[illegible] في جملة
الصورة واجب فلهذا قيد جواز [illegible] يعني جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما
خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من
خصائصها من [illegible] ذكره ووقوعه ومنها اي ومن خصائص
افعال ال[illegible] التعليق وتعليقها وجوب الابطال
عملها لفظا [illegible] بسبب وقوعها قبل يعني الاستفهام
نحو علمت [illegible] اي شانه او بواسطة كما اذا كان قبل
المضاف [illegible] يعني الاستفهام نحو علمت غلام من
انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام
الابتداء الداخلة على معمولها نحو علمت لزيد عندك
ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال
اخويه بالمقايسة فمثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة
لان هذه الثلثة ما يقع في صدر الجملة وصفا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام
الابتداء ومن حيث المعنى هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
لكون كلي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا [illegible] الزوج

روعيت

زيد قائم وعمرو قاعد ... بين الغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء ... ولا واحد ... جب
والثاني ان الغاء ابطال ... معنى
التعليق ابطال العمل في اللفظ ...
خصائص افعال القلوب ...
ما على افعال القلوب و...
واحد وانما قلنا متصلين ...
لم يختص جواز اجتماعهما ... ١٤١ نحو انا علمت ...
علمتني منطلقا وعلمتك ... ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وعدمتني بل يقال ضربت نفسي وعدمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به
متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان ومن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
خلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لقلبه مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان

... وجد بمعنى حلا
حل النقيض على النقيض ... ذلك اجرى راي البصرية
والحكمية على راي ال... وزعمها ما خوذ منه من كون
فاعليهما ومفعوليهما عبارتين لشيء واحد كقول الشاعر لقد
اراني ... من عن بمعنى تارة واما حي و
كقوله ... اعصر خمرا ولعلهما ولبعض معالي
القلوب ... وخلت وزعمت بمعنى آن وقريب من
معانيها ... انما العلم او الظن يجب عكس ان
يتوهم انه بعد ... ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد
بذلك لئلا يتخيل لا ... ص بالبعض لان لكل واحد
معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى
صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي
بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى الحرث
قريب من معنى علمت بالحاسة ومن قوله فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها

وعليهما با [illegible]

من معنى ال [illegible]

الثقفه ال [illegible]

استنت وعصبت وحرنت لانها ليس بمعنى العلم او الظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها

كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضـ [illegible] لتقرير

الفاعل على صفة اى العمده [illegible] فعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولـ [illegible] خارج

عن ذلك التعبير الذي هو [illegible]

ذلك التقرير لنسبة بين الفاعل و [illegible]

خارج عنها فخرج عن حد الافعال الـ [illegible]

لصفه وتقرير الفاعل عليها فكل من [illegible] والتقرير عليها

فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور

عمده الموضوع له في الافعال الناقصة لانه الاعم الاشتمل لها.

على معان زائده على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال

والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزءا من

ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة

على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل

فعل منها فلا شك ان كل جزء تمام الموضوع له والحد لا يخرج

عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في

قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض

من وضع افعال الناقصة هو التقدير المذكور لا الصفات

بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما

فيهما

[illegible] ذكر ان

[illegible] اصلا

[illegible] التام ا

[illegible] ى وافحى

[illegible] ال وانفك

وما فتئ بالهمزه وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر

سيبويه منها فقول كان وصار وما دام وليس ثم قال وما

كان نحوهن من الفعل فلا تستغني عن الخبر ولفظه انها

خبر [illegible] من الافعال التامة بمعنى الناقصة

كالـ [illegible] ه اى تصير عزه تامة وكل ما

عا [illegible] كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت

حا [illegible] بمعنى وحاجتك خبرها اما بان

يكون [illegible] ى كانت وفيها ضميرها بتقدم

من اسم [illegible] الاسم لكن هذه على تقدير ما يحتاج اليه

واستفهامية والضمير فيها جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار

خبرها كما في كانت امك ومعناه اى حاجة صارت

حاجتك وجاء ايضا فقد بمعنى ناقصة في قولهم ارهف شفرته

حتى قعدت اى صار الشفرة كانها حربة اى رمح قصير

قال اندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها

العرب فيه خلافا للفراء انه جعل هذه الافعال وما كان

نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء

الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه

الافعال يعني اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا

بمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثر المرتب عليه

هو

[illegible]

فاما فكان يكون ناقصة [illegible] لثبوت خبرها لاسمها ا
سواء ماضيا اي كان ثابتا في الزمن الماضي دائما من غير دلالة
على عدم سابق وانقطاع لاحق [illegible] زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا ف[illegible] صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان يكو[illegible] انه بمعنى
صار نحو من قبيل عطف احدا[illegible] لا على
ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء [illegible] كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيو[illegible] صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيه ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي
التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في

المهد

٢٢

خبرا ويكون تامة بمعنى الا[illegible] [illegible] مكان الى مكان او
من ذات [illegible] و صار زيد الى بلد كذا
او من [illegible] [illegible] سل الى ورجع
و[illegible] [illegible] صار زيد بصيرا او مال
الشاعر [illegible] [illegible] وقال فيا لك من
تعني [illegible] واضحى لاقتران مضمون
الجملة [illegible] بالاصبح مثل اصبح زيد
قائما [illegible] واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
دل على الاقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس
المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة و
يكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في
جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت

عكا [illegible]

القلة [illegible]

عن الا [illegible]

هذه الا [illegible]

وقيل قولك اضحى وعاد زيد من سفره رجع وغدا اذا مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
في المتن في مقام التفصيل [illegible] مقام الاجمال
وكان الوجه ذلك انها من الملحقا [illegible] صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب و [illegible] عاد وغدا
وراح فاسقطها عن المتن اشار [illegible] تعدادها
لانها من الملحقات وما زال من [illegible] من زول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة
لليلة الماضي وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها
فاعلها تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة مثل
ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية
وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان بالنفي
ماخوذ من معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ولزمهما اي

[illegible] ان جعلت [illegible] المدة طرف [illegible] و ذلك لان لفظ ما
مصدرية [illegible] مثل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصا [illegible] ان مثله فلا بد هناك
من حصو [illegible] تامة والى هذا اشار بقوله
وصح [illegible] ام عدت ثبوت خبرها
لفاعلها [illegible] م مستقل بالافادة لانه ح
اسمه [illegible] يحصل غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام [illegible] اي اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لا بلاحظ ما دا [illegible] جلس لم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي
فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى
وجود كلام وزائد وراءها وليس لنفي مضمون جملة الا اي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون جملة مطلقا ولذلك يقيد تارة بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو
ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه و
يجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها

على ا[illegible]
فعل [illegible]
وجو [illegible]
تقتضي [illegible]
عدة اي صدبق وان اريد به نفي المزورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم يمتنع مانع من التقدم
وح يجوز ان يكون واجبا كما في المذكور وهي اي الافعال
الناقصة في تقدمها اي تقدم [illegible] على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام [illegible] تقدم اخبارها
عليها وهو من كان الى راح [illegible] افعالا لكونها
افعالا وجواز تقدم المنصوب [illegible] الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقدم اخبا[illegible] و اي به القسم
ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اذا كانت نافية
فلا يمتنع تقديم ما في حيز النفي لانه تقتضي الصدر واما
اذا كانت مصدرية فلا يمتنع تقدم معمول المصدر على
نفس المصدر ومخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان
بان يكون هذه الخلاف ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه مخالفهم في قولك
الخلاف منه في غيره ما دام لان اداة النفي لما دخلت على
الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار كانه لم
كان فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع البعض فان
الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لذكر امرين من

[illegible] المرده
[illegible] ليس
[illegible] ويه والبراني
[illegible] معمول الفعل
وبين الطا[illegible] وحكم هذا القسم [illegible] بعضهم ومحاوله وبهذا
اندفع ما قد[illegible] على المصنف ان يجعل ليس في اوله
ما النا[illegible] فيه وقع الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال ال[illegible] لدنو الخبر اي الدلالة
على قرب [illegible] منصوب على المصدر به بتقدير
مضاف [illegible] ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم [illegible] في قولك عسى زيد
ان يخرج [illegible] الخروج لزيد بسبب انك ترجو
قرب ذلك وطمع لا[illegible] به او وضع لدنو الخبر قرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل كما
في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد والجزم بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر قرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بالتصدي لما تقتضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم بشروعه فيما تقتضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو
الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق في المحبوب

[illegible]

الحرف لا يعرف منهما معمول على احد استعمالين عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون زيد اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية معنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل والاستقبال فزيد اسم [illegible] يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى ز[illegible] [illegible]ر مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى [illegible]ج او في جانب الخبر اي عسى زيد والخروج [illegible] الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل ان [illegible]ان شبهه بالمفعول وليس بخبر لعدم صحة حمله على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل قرب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك في النفس وقال الشيخ الرضي والذي اراه ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاول عسى ان يخرج زيد ان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر

[illegible]ستغني [illegible]بهما [illegible]بر [illegible]ج

زيد فهي تامة ههنا احتمالا [illegible] ان يكون مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج [illegible] الى زيد وان يخرج في محل النصب [illegible]ج وهو ان يحمل ذلك من باب التنازع بين [illegible]يد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى و[illegible]ـتقد ما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عـ[illegible]ـير من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد و[illegible]ـقيق الاحتمالين ناقصة نصا ثم يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيقال عسى زيد يخرج ولم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه محذوف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته تلك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر اي لحصول كاد تقول كاد زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنيه من غير ان دلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما

انه يجب ...
الليل ...
منها ...
الافعال ال...
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما
كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها و
اما في المضارع فلحيط ... رسيس الهوى
من حب مية يبرح ... ولسليمه
تخطئهم وتغيره قوله ... كاد للاثبات
لما اخطأ ... ولم غير تخط... ما كادوا
يفعلون تدل على انتفاء ...
بين انتفاء الشيء في وقت و...
فلحنطه بعض الفصحاء بخطؤ ذي ... في
خطئه روي عن ابن عيينة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال ابن عيينة حدثت
ابي بذلك قال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه وخطأ
ذو الرمة حتى غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها اي انما هو لم
يراها وقيل تكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال
في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاول بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي
الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل

وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا صح

ى الزوال
ن لا يثبت مدعاه
نحو ذلك مالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفي تمسكه عليها والثاني وهو ما وضع لدنو الخبر
ثبوته للفاعل ... في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يقال طفق ... طفوقا وقد جاء طفق يطفق
كضرب ... بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كرب ... الغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ ... اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد ... المضارع ان يقول طفق زيد واخذ
او كرب او جعل يفعل ... وطفقا يخصفان عليهما
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل
عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل مثل عسى مع ان على وجه
نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء افعال التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب
وفي اكثرها فعلا التعجب بصيغة التثنية وافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة الافراد
وتثنيته بالنظر الى نوع الصيغة وعلى هذا التقدير والتعريف
للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع الى
فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض ...

الحد [illegible]

من [illegible]

للمحض [illegible]

للتعجب بل استعمل [illegible] الوضع اولا اوثانيا وضع لانشا

التعجب تحسب [illegible] او النقص

مكثر اما تستعمل في الدعا [illegible] او وضع

لان [illegible] التعجب صيغتان [illegible]

بتضمنه تركيب ما افعل [illegible]

تركيب افعل به بشرط [illegible]

اي فعلا التعجب غير متصرف [illegible]

ومجهول وثانيث وفي بعض النسخ [illegible] افعال التعجب

غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولانسان

اي فعلا التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل لشبههما

به من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الاسما

الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام

وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتي

التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد

ما فيه لون او عيب مثل ما اشد استخراجه واشدد

باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما

منه و مصدر الممتنع منصوبا او مجرورا بالبا ولا يتصرف

فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جاز فيما عدا

صيغتي

الفعل

المجرور على الفعل

[illegible] الفعل فيهما

[illegible] عدم التصرف

فيهما من خواص صيغتي التعجب لان المقام التعجب يقتضي

بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن

ولا بزيد احسن [illegible] نقل الى التعجب جريا مجرى الامثال

فلا يتغير [illegible] الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم [illegible] التاخير وبالعكس لان الشي يستلزم

تاخير [illegible] الملزوم لعدم غيره فلو اكتفي باحدهما

كفي واحد [illegible] التاخير انما هو للتاكيد للتاسيس على

ان كل [illegible] لم يتفصل عن التاخير بالوجود

لكنه منفصل عنه بالعقل فكانه اعتبر العقد ولا يتصرف

فيهما بايقاع فصل بين الفاعل والمفعول نحو ما احسن في الدار

زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق

واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم

ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز الاكثرون الفصل بكلمة

كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في الماضي

واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما

قبله وما ابتدا اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم

المفعول او ذو ابتدا بتقدير المضاف وفي بعض النسخ

وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شي لان النكارة

تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سليقه

وما بعد[illegible]

اي ما[illegible]

زيد ا[illegible]

ما بعده [illegible]

المعنى لانه كان جعله بسبب حسنه فاستفهم عنه وجعله يستفاد

من الاستفهام معنى التعجب [illegible] ما

احسن زيد فافعل [illegible] فعل

كالجم اي صار ذا الجم [illegible] عند

سيبويه والباء زائدة

ان مع صلتها نحو احسن ا[illegible]

فلا ضمير عند سيبويه في افعل

اي مجروره مفعول عند الاخفش [illegible] صار ذا

على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي يحسن

متعديا فالمعنى صيره ذا حسن وزائدة على ان يكون احسن

متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي

في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي

اجعل حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان

احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وهكذا لك بان

تصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه

من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال

المدح والذم يعني ان الافعال المشهورة عند النحاة بهذا

اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن

مثل

٢٨

[illegible] اجملها نعم وبئس

[illegible] العين وقد

اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه

حلقا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء والعين وهي

الاصل والثاني فعل [illegible] اسكان العين مع فتح الفاء والثالثة

باسكان [illegible] الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين

والاكثر [illegible] العين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح

والذم [illegible] اسكان العين قال سيبويه وكان عامة

العرب [illegible] تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس

ان يك[illegible] معرفا باللام العهد الذهني وهي واحد

غير معين ابتداء [illegible] معينا بذكر المخصوص بعده

ليكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في

النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها

اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة

نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل

وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة موجودة

او مضافة الى النكرة والمعرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا

او صاحب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا

بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي

فنعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي

فاعل نعم ويكون الصلة بحذفها فنعما هي محذوف

لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات

صاحب ج

وقال ...
هي نعم ...
وبعد ذلك ...
ما يحسب الغالب لانه قد ...
الرجل وهذا اصح ... في المصباح ...
بالجملة اي الجملة الواقعة قبل ...
الواقعة خبرا الى خبر المبتدأ ...
مبتدأ المحذوف وهو مثل نعم الر...
اما مبتدأ او نعم الرجل خبره ...
على تقدير سوال فانه لما قيل نعم ...
زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول ... الرجل زيد ...
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بنعم
صحيحه وقوعه مخصوصا مطابقة الفعل الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المرأة دعد وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان تقول نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كان غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب
الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
جواب سوال مقدر وقع المخصوص اعني الذين كذبوا
جميعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا انطباق

اي كجر وساء مثلا ... افادة الذم والشرائط والاحكام و
... م حبذا جيد او هو اي حبذا
... مجرورا ومن ذا وفاعله اي
... حبذا او فاعله او ذا فاعل
... ث اذا كان المخصوص مثنى
... الامثال التي لا تتغير فيقال
... ه وبعده اي بعد حبذا
... مخصوص حبذا كاعراب المخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في
حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فراكبا حال من الفاعل لا عن المخصوص
الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

... حاصل [illegible]
... المفهوم [illegible]
ذلك مو [illegible]
على معنى في غيره وهي تحتاج في جزئية الكلام الى ما كان اوعين
الى اسم ينفعل بمعناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك
نحو قد ضرب حروف الجر وضعت لافضاء الفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء الوصول [illegible] ايصال معناه
الاتصال ومعناه اي معنى [illegible] ما فيه معنى
معنى الفعل كاسم الفاعل و [illegible] المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور [illegible] ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت [illegible] زيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت [illegible] الارض بما
رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما او حروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكره هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر
الواو والباء والكاف باسميها حيث وجدت فيها
ما يعنيها ورب وواوها اي الواو التي بعدها رب وفي
عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما

والثلثة

٣٧

لابتدا
الجزا
[illegible]
قول
فعل
كان
[illegible] من [illegible] لابتداء او اما من
نحو سرت من البصرة او من [illegible] الزمان نحو صمت من يوم
الجمعة و [illegible] عدا ارادة الى وما يفيد
[illegible] البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
[illegible] يعني اعوذ بالله التجي اليه
[illegible] اي وتجي من للتبيين
[illegible] وعلامة صحة وضع الموصول
[illegible] من الاوثان فانك لو قلت
[illegible] الوثن يستفاد المعنى التبيين
اي وقد تجي من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك
من رجل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم
منه زيادة من في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو
وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب

والى للا[illegible]
سوا كا[illegible]
اعو الصبا[illegible]
المخاطب[illegible]
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم و
حتى كذلك اي مثل الى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع [illegible] كما اكتفى في كونها
لانتهاء الغاية به للتفاوت ال[illegible] والكره
وتخصيص اي حتى بالظاهر اي [illegible] فلا يقال حتاه
كما قال اليه لانه لو دخلت على [illegible] المجرور با
لمنصوب لجواز وقوعها بعد [illegible] وجوز دخوله
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض [illegible] على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي ظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء
في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وه
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مروري بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة
اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه بمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشترا ولا يلزم ان يكون السرج

حال

٣٠١

مجروره في معاملة سببا نحو لقيت في البلد او
التعدية اي جعل الفـ[illegible] لازم متعديا بتضمنه
معنى [illegible] فعله فان معنى ذهب
زيد [illegible] ومعنى ذهبت بزيد صيرته
ذاهبا [illegible] مخصصة بالباء واما التعدية
بمعنى [illegible] له بتوسط الهمزة او الحرف
الجا[illegible] اختصاص بها بحرف دون
حر[illegible] مررت بالمسجد اي في المسجد
وهل [illegible] الاستفهام بمعنى هل لا مطلقا نحو هل
زيد قائم فلا يقال ازيد قائم والنفي نحو ليس زيد
براكب فهي تزاد في الخبر صورة قياسا وفي غيره
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والنفي بعده اي حسبك زيد وكفى بالله شهيدا
او النفي بعده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
ولا في النفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص
بملكيته نحو المال لزيد وبلا ملكيته نحو الجل للفرس
والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت

للتاويد [illegible]

عن القسم [illegible]

عنه وزائده نحو ردف لكم وبمعنى الواو في القسم

للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في امور

العظام فلا يقال والله لقد طار الذباب ورب للتقليل

اي لانشاء التقليل وهذا [illegible] الكلام كما ان

كم وجب لها صدر الكلام [illegible] نكرة مخصصة

بنكرة لعدم احتياجها الى [illegible] التحقيق

التقليل الذي هو مدلول رب [illegible] ف المنكر

صار اخص واقل بما لم يوصف [illegible] كونها موصوفة

وانما هو على الاصح وهو مذهب ابي علي ومن وافقه

وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب

وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى

التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز الى القرينة

وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل

الماضي لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا

في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل

كريم لم افارقه محذوفا اي ذلك الفعل الماضي

غالبا اي في غالب الاستعمال لوجوب القرينة من

نحو رب كريم لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم

لا اخص

[illegible] مميز وان

[illegible] مميز مونثا

[illegible] او امرا تمييز

[illegible] في مطابقة المميز في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون

ربه رجلا ربهما رجلين وربهم رجالا وربه امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء

وتلحقها [illegible] من الفعل وقد تدخل بعد

لحوق ما [illegible] من كفه او وقد تكون ما

زائدة [illegible] ربما ضربت بسيف صيقل

وواو [illegible] تدخل على نكرة موصوفة مثل

وبلدة [illegible] فرد الا القسم وهذا الواو للعطف

عند [illegible] فان لم يكن في اول الكلام فكونها

للعطف [illegible] او لم يعتذر له معطوفا عليه

وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام

رب جارة بنفسه بتقدير وربما بمعنى رب فلا يقدر

له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون

عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

ذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها

اعني الباء بغير السوال يعني لا يستعمل الواو في السوال فلا

يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني لانحطاط الواو عن

درجة الباء المختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا

كما يقال والله او رب الكعبة وذلك للاختصاص ببعض

[illegible]

والباء اعم منهما اي ... في الجميع اي في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها بعد ... دخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهي كما ... الفعل يكون
عند ذكره نحو بالله واقسم ب... السؤال
تكون للسؤال ايضا نحو بالله لا ... س وكما
يدخل المظهر يدخل المضمر نحو ب... لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا تختص با... بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما تختصان ببعض الامور كما عرف
فالمراد بالجميع جميع ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لوجد فيه الاختصاص
وبدونه لمكان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي يخبر
السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة
اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني و
بالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا
اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل

...له اي على
...ما تثنى الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كان جواب القسم
بحسب المعنى لكنه بحسبه واللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب وهذا الاخير ... علامة جواب القسم عن للمجاوزة
اي للمجاوزة ... عن شيء آخر وذلك اما بزوال عن
الشيء الثا... نحو رميت السهم عن
القوس ... وصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوا... ... عن الدين وعلى للاستعلاء
اي لا ... نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكونان ... من وعلى اسمين ويعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس
كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن اسنان مثل البرد وهذا غريب للطافة ويختص اي
الكاف بالظاهر اي بالاسم عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل ولا يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومذ ومنذ للزمان في الماضي او الحاضر فيهما
للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي

فا[illegible]
الم[illegible]
مذ[illegible]
السنة ماضية لايكون فيهما ما د[illegible] [illegible] مسافرتي
او عدم روبيتي كان [illegible] عطف
على الابتدا اي وجها[illegible]
في الزمان الحاضر اي [illegible]
اريد بهما الزمان الذي [illegible]
يجوز لك الزمان الحاضر [illegible]
اي جميع زمان انتفا [illegible]
عندنا لانها لم [illegible] بعد ولم [illegible] [illegible] وا وبهما
فكيف يصح اعتبار بهما مبدا الزمان الفعل فالمثالان المذكوران
كلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل الاول منهما للابتدا كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن بعد ربضا فيه اي ما رايته مذ دخول شهر رمضان
وحاشا وعدا وخلا للاستثنا اي الاستثنا ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة بهذا الاعتبار
ذكرت فيها نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت يكون فعلا الحروف المشبهة بالفعل و
وجه شبهها به اما لفظا فلان تشابهها كالفعل في الثلاثي والرباعي
والخماسي وفي بنائها على الفتح [illegible] واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

[illegible] صيغة جمع
[illegible] لغا ره والباطف
[illegible] عطف فيح وبعها
[illegible]
الحاصلة بتصحيف زنا بها ولغات لعل سلح سلع جمع الكرة
وهي ان وان وكانه وليت ولعل واخرها لكونها لا [illegible]
الخلاف [illegible] لها اي لهذا الحروف صدر الكلام
وجوبا [illegible] له من اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل [illegible] الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه
والاستد[illegible] الترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها
اي [illegible] المصنف بان تقتضي الصدارة
لانها [illegible] او ذيل اعود فلا بد لها من التعلق
بشي او حتى يتم به الكلام ما ح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان
المكسورة في صدر الكتابة وانما حملنا الكلام على اقتضا عدم الصدارة
الصدارة لا على عدم اقتضا الصدارة لا على عدم اقتضا
الصدارة لان مجرد الاستثنا يكفي في ذلك وبلحقها اي
هذه الحروف ما الكافة وتلغي اي يعزل هذه الحروف عن العمل
لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
تدخل هذه الحروف ح اي حين اد الحقتها ما على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون هو ولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن
كونها جملة فاذا اهملت ان زيدا قائم اخذت ما احدث

في موضع الحمل اي موضع يقتضي الحمل وجب الفتح في موضع
المفرد فكسرت ان ... لكونه
في موضع الجملة نحو ان ز...
القول وما اشتق منه لا...
نحو قال زيد ان عمروا...
الموصول لان جملة المو...
الذي ان اباه قائم و...
جملتها مفعول نحو كرهت ... ب
كون المفعول مفردا او حال لوقوعها مع جملتها
منبه نحو عندي انك قائم فاصل لوجوب كون المبتدا
مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد ما معمول
لفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معك
معادلك زعمت اي لولا زعمت انك معاد ولولا انك
ضربتني خدمتك وكذلك قالوا انك بفتح الهمزة لانه

ان يكون مفردا
... التقدير ان
... الفتح والكسر في
ان المفتوح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
ما وقع بعد ... فان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
الى اكر... ت وجب الفتح لانها وقعت
في موضع ... او خبر مبتدا او مثل قوله الخبر
اذا انه ... زم ما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز ... مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا ال... ان مع معها مبتدا محذوف الخبر اي
اذا عبوديته للقفا واللهازم ما نحن وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه يستخدم لقفاه ولهزمه اي يخدمه اي بأكل يصفع
قفاه ولهازمه واللهزمان عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد باراد بهما مع ما يليهما
سلبا وشبهه بالجر عطف اذا انه عبد القفاه اي عبد
القفاه مثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة
اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصوفة وكان حاصل المعنى اول المصدر الذي مفعولا في تعلق

الى

الك
فا
المف
الى نقيض الفتح لان اول الاول هو المعنى المصدري الذي هو مقتضى ان
المفتوحة مع جملتها الا انه … ى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير … في محل
الرفع لانها في حكم العدم … جاز
العطف على اسم ان المكسور … رفع
سواء كانت المكسورة مكسو…
يكون المفتوحة في حكم المكسور…
مثل ان زيدا القائم وعمرو وعلى…
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا … حيث
يكون ما عملت فيه تناول الجملة فيصح ان يرفع المعطوف
على اسمها حملا على محله دون محلها دون المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها وشرط في العطف على اسم ان المكسورة
بالفتح مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل
ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مثل الحرفان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم و

يلزم اجتماع عاملين
…سم ان مبنيا
…فى عند الجمهور
فلا يجوز عمل فيهم انك وزيد قائم ذاهب ان كما انه لا يجوز
انه زيدا وعمرو ذاهبان فان المجرد زائد كونه مشتركا بينهما
خلافا للمبرد والكسائي … فانهما يجوزان في مثل انك وزيد
ذاهبان … محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم
يظهر ع… لفظ معناه فكانها لم يعمل فيه فلا
يلزم ال… في جواز العطف على محل اسمه
كذلك … بغير معنى الجملة عما كانت قبل دخوله
فا… وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافيه … باعتبار محل اسمه وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمروا
خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف
على اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي معها فلا تغير محل
اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي التاكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما هو التاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها

يعني ان المكسورة واللام ... ونقدم
ان دون اللام ترجيحا للعا...
اللام في لكن على اسمها او على ...
لانها وان لم يغير معنى الجملة ... بناه
الذي هو التاكيد وقد جاء ...
لكنني من حبها لعميد وتخفف ... شدد
وكثرة الاستعمال فيلزمه ...
يجوز الغاؤها اي ابطال عملها ... ان بعد
وجود مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة
احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر
صريحا واللام على كل التقدير لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد القائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون
اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهو خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي

صح

وان يظنك لمن الكاذبين فلا ما الكوفيين في التعميم اي
تع... ...ـه دواخل المبتدا والخبر لا
في ا... ...انه متفق عليه فالكوفيون
خا... ...دخولها على غير دواخلهما مستدلين
بق... ...ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقو... ...هذا البصريين وتخفف المفتوحة
كا... ...ـنف على سبيل الوجوب ضمير
سا... ...ذكر ان مشابهة المفتوحة بالفعل
ا... ...ه به كما سبق واعمال المكسورة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام واقع كقوله تعالى ان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدر واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة بضمير الشان خبرا لها فيكون
عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا
بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر يساوي العمل في الظاهر في وقت دون
وقت

فلا يلزم ترجيح [illegible]
الجملة الصلة [illegible]
كان اسمية [illegible]
غيره اجل و اشد اعمالها اي اعمال المصوصه [illegible]
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قوله لم تحو اظن انك قاطع واحسب انها اهب وهذا
رواية شاذة غير معروفة اما [illegible] في المضمر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم [illegible] فراقك
لم ابخل وانت صديق ولا يجهل [illegible] حال
كونهما معروبة بالفعل اي فعل [illegible] المنصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما [illegible]
قد افترقت السين نحو علم ان [illegible] او
كقول الشاعر واعلم وعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي
كل ما قدرا او قد او ليعلموا ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة و
بين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم النفي فيكون كالعوض من النون المحذوفة
فانه لا يحتمل مجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه
يحصل من كل منهما ما الفارق بينهما اما من حيث المعنى
لانه اعني في الاستعمال معنى المخففة والاعمى للمصدرية
واما حيث اللفظ فلانه لما كان الفعل المنفي منصوبا

الكاف لتعلم النشا التنبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الا [illegible] وان خرجت عن حكم الجارة
والجا [illegible] فراعوا الصورة فنحو الكسرة
واد [illegible] مخففة اي كان [illegible]
ان [illegible] نحو وجها من المشابه [illegible]
[illegible] ونحو مشرق اللون كان ثدياه
[illegible] كان ندسه لكنه على الاستعمال
[illegible] ت واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير
شان [illegible] في ان المخففة ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة وكلمن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية والكاف الزائدة
واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
فكلمة لا تعمد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
وبعد الاستدراك دفع توهم متولد من الكلام السابق المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا والاضافة
جاءك لما بينهما من الالف فرفعت ذلك التوهم بقولك

لكن عمرو ...

واثباتا ...

وبهذا ا...

لكن عمرو والمرجى وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو ...

ويخفف اى لكن فيستغنى عن العمل نحو جاءنى المشايخ

واستصحب العاطفة لفظا او معنى فاخرجت عمرا

بخلاف ان فان ... عليه

ونقض النسخ على الاكثر وكا ... جاء عن

يونس والاخفش انه يجوز ... على اخواتها

المخففة وقال الشارح الرضى ... بها او

يجوز معها مثبتة ومخففة ... لق

الجملة على الجملة واما اعراضه و ...

الظهر وليت للتمنى ان لا اشتباه تدخل على الممكن نحو

ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود

اجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المفعولين بناء

على ان ليت للتمنى فكانه فعل اتمنى زيدا قائما اى تمناه

كاينا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية

بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير

كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا

فالفراء اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائى يقول

اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون

على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن

خبرها

... كونهما

... ل

... ناه

... عنه

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بهما اى بكلمة لعل

كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد الفراء اى قوله وداع

وداع ... يستجبه عند ذلك

مجيب ... الصوت رفعه لعل ابى المغوار

منك ... يحتمل ان يكون على سبيل

... انه يكون مجرورا فى

... كان اذا كان عليه

... الجوار بالياء فيجب ان يحكى

فى الاول ... بالياء ولعل مراد المصنف عما ذكر من

الثانى ولا ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه

اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما حرم

بوجود الجر بها وحكم بشذوذ الحروف العاطفة فى اللغة

الامالة ولما كان هذه الحروف تعمل المعطوف على المعطوف

عليه سميت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى واو

واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم ايضا

المفرد منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف بيان

لما قبلها كما ذهب بعضهم الى ان بل التى بعدها

مفرد نحو زيد بل عمرو وما جاءنى زيد ولست منها الا

ما بعده

فيصح وا

ليشعر

لتدارک

يكون مطلقا ...

...

يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس

المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل

في زمان او مكان فقولك جا[ء] ... و ... وعمروا

وثم عمرو اي حصل الفعل م... بعدهما دون

الاخر فالواو للجمع مطلقا ولا ... لا ترتيب

فيهما بيان اطلاقهما اي لا ترتيب ... طوف والمعطوف عليه

يعني انه لا يفهم منه الترتيب ... والفاء

للترتيب اي للجمع مع الترتيب ... بينهما

اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى

مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى

اقل منها في ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها و

بين ثم المقدرة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى

حيث ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف

من متبوعه اي متبوع معطوفها المجرور في العطف

بها قوة في المعطوف وضعفا عنه اي ليدل عليهما

حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه

غير منصح لان الفعل عامة وانتهاء الفعل المتعلق بالكل

ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل

لجواب

٣-

والفرق

... ه من

... ن نوعه

ولا ... كما ان بمهلة الشرع ثم

انما هو بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي بحسب

الذ... الذهن ان يتعلق

ال... بعد التعلق بهم

با... بحسب الخارج

... سب والدس بعدم

... وان كان في بعض الاوقات

... ن يقال تقدم الحاج حتى

ا... الاقوى او الاضعف كما يفيد

عموم الفعل ... سمي لذلك الا انها لا بد في الجزء الاخير

بعد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح

فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك

استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات

في العاطفة الا في الجزء الاخير فان الاصل حتى ان

يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة

عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم تستعمل

في معنيها جميعا لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وانما استعملوا

في الجزء معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان ايجاد الاولى

في تعلق [illegible]

المجاز و [illegible]

مخطوم [illegible]

يقال الخبر اعم من ان يكون محققا او حكما ليشمل

المجاز ايضا كما وضح في بعض الحواشي واو وام كل

من هذه الحروف الثلثة لاحد [illegible] الالة على الاحد

الامرين او الامور حال كون [illegible] ى غير

معين عند المتكلم ولا [illegible] مط منهم

انما اوكعود الكل من الامرين [illegible] حد السبى

على ما هو الاصل فيهما او العموم [illegible] الاحد المبهم

في سياق النفي لان كلمة او وا [illegible] همزة الا ستفهام

اى غير مستعمله وهما بلهما اى بعد كونهم للا صيله

احد المستوين والمستوى الا في بل الهمزة ان همزة الا ستفهام

بعد ثبوت احدهما اى احد المستوين عند المتكلم لطلب

التعين من المخاطب ومن ثمه اى لاجل ان ام المتصلة

يليها احد المستوين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب

التعين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا اما المستوى

منه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل

الهمزة هذا اما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه

ان هذا جائز حسن فصيح واذ يدا رايت ام عمروا احسن

وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمروا حسنا

مصيبها

[illegible] الشريفة

[illegible] ربعه

[illegible] ا وعليه

[illegible] الافصح

ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم

بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب

لان ما كان [illegible] لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف

بينهما لا [illegible] ب والحق ما نقل عن سيبويه

وايضا م [illegible] ل تعينه كان جوابهما اى جواب

ام المتصلة [illegible] تعين احد الامرين لان السوال

على [illegible] الا بعد ان التعين بخلاف

او وا [illegible] ن زيد او عمروا وجاءك اما زيد

واما عمرو وما بعدهما يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال

ان احدهما لا على التعين جاءك او لا وقد يجاب بتعين كليهما

لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم وجود احدهما فالمستدرك تعيين

في الموضعين امر واحد منهما حكما وجعلهما اسنادا في كل موضع

الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولذا فصل على قوله لم يجز

في اول الكلام وعطفه على قوله كان جوابهما بالتعين على قوله

لم يجز وتعلق كل حكم على طرفي المفرد والنثر لكان اخصر واحسن

كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضطراب عن الاول وتقبل

الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك

انها لابل ام شاة اى انظر الى ادا با لابل وهي حمله خبرية

فلما علمت انها ليست ما لى اعرضت عن هذه الاخبار

ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها فقلت

ام سائة اي [illegible]

ام عمرو اي بل [illegible]

الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع

اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على شيء باو واما

ما يلزم ان يصدر المعطوف عليه [illegible] عليه

المعطوف باما نحو ما [illegible]

الامر ان الكلام مب[illegible]

شيء آه ما يجوز اد[illegible]

اما زيد او عمرو ولكن [illegible]

بعض النحاة الجاز [illegible]

والا لم يقع قبل المعطوف [illegible]

فلو كانت بين ايضا للعطف [illegible] عطف ويقول

احدهما لعواد الجواب عن الاول اما السابقة على المعطوف

ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت

وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها

على اما الاولى واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى

فكل منهما فائدة آه فلا يعود لا ولا ولكن هذه الحروف

الثلثة لاحد الامرين معينا اي تثبت الحكم الى احد الامرين المعطوف

والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف

عليه عن المعطوف فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا المعطوف

نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء ثبت لزيد لا لعمرو وكلمة بل

بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء ثبت

[illegible] المعطوف عليه في

[illegible] اما المجيء او لا الخ

والاصح زيادة لا وفيه لم ينفي بطريق الصدق وهذا احترز عنه

بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فبعضهم

خلاف مذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي من

المعطوف عل[illegible]طوف اي بل ما جاءني عمرو المعطوف

عليه في حكم [illegible] بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي

عن المع[illegible] والمعطوف عليه في حكم مسكوت عنه

فمعنى ما [illegible] بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم

المسكو[illegible] عنه ولكن لازمة للنفي اي غير

مس[illegible]ت لعطف المفرد على المفرد فهي

نقيضة لا ولكن لايجاب النفي عن الاول فتكون لازمة

لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو

وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها

بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات

لنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ وما جاءني

زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون

النفي حروف التنبيه الا واما وها ينبه بها المخاطب كلها لا يغفل

المخاطب عن شيء حكم المتكلم اليه ولهذا سميت حروف

التنبيه نحو الا زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من

المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب

عن الاشارة التي لا يتخلص معناها الا بها نحو هذا وهذه

وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء انما استعمالا

لا بهار

واى ن

اراد

ايضا بان القريب الى قريب متصف اصل تقرب

من غير زيادة وله كلمة اى والى قريب متصف بزيادة

القرب وله القرب بخلا…

بان القريب المعنى الم…

كمال البعد وكمال القرب…

واي بكسر الهمزة وسكون…

وفتح النون المشددة وم…

من وجه تشبيهها بحروف…

استعمها اي محققة لمضمونه استعما… من وحصرا

فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب

الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في الم يقم زيد بمعنى

قام زيد المعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ويجوز استعمال

نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي

وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد لزيد اليس لي عليك

الف درهم وقال زيد نعم فيكون اقرارا وتعميم مقام بلى لتقرير

الاثبات بعد النفي وبل تخصيصه بايجاب النفي يعني بمقتضى

النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي

قد قام وسعد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك

الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى انت ربنا

كما تقول في جواب

ستفهام لانك في علمه

استعمالهما مسبوقة لاستفهام وذكر بعضهم انهما تجي التصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما

ذكره المصنف … القسم اى لا يستعمل الا مع القسم

فلا يقال … ي ويكون القسم به الا الرب و

اسم … ي ربي واى لعمري واجل وصرح

بالكسر … في للخبر وفي بعض النسخ تصديق

للخبر … ي وان للخبر قد اتاك زيد او لم

… ث وجاء ان لتصديق الدعا

ايضا … كي قال بعض ان ها هنا حملني اليك

ان وراكبها اى لعن الله ناقة حملتني اليك وراكبها وجاء بعد

الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري للمحب شفاء

من جوى وحبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب

المحبتها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونهما

تصديقا للخبر وحروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف

زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة

معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها

لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما

معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من

الاستغراقية والباء في ضربه وليس واما الفائدة اللفظية

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة

الكلام [illegible]
غير ذلك [illegible]
عنا ولا [illegible]
[illegible]
وان وان تختص بما ولما ومن والبا واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون زائدة [illegible]
نحو ما ان رايت زيدا [illegible]
ان مع ما المصدرية نحو [illegible]
اي مدة جلوسه وقلت ز[illegible]
تمت وان بفتح الهمزة [illegible]
نحو فلما ان جاء البشير و[illegible]
نحو وان لو قام زيد [illegible]
نحو كان ظبية تعطو الى [illegible] وان
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج يعني
اذا خرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا اما لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد

نحو ما جاءنا زيد
[illegible] ولا الضالين و
تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والغرض
زيادة ال[illegible] قصيدة بحيث تستغني عن القسم
فتر[illegible]رة نفي القسم وشذت زيادتها
مع ال[illegible] لا حور سرين وما شعرا
في [illegible] لهلكته جمعها جابرا اي هالك
[illegible] والبا واللام لعدم ذكرها
[illegible] زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي مبني تفسير كلهم مبهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي
مات وان اي مختصة بما في معنى القول اي بفعل
متقرر في معنى القول تقرر اللفظ ومن في الظرف وغيره
منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول حتى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
للفظ غير صريح القول مؤديا معناه نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فقوله تعالى ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ارجع اي كتبت اليه
شيئا هو ارجع فان حرف الدالة على ان ايت للمفعول
به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به

ان عم
لما امر
لانه معه
الظاهر ... [illegible] ... ان امر
فقوله ان قد فنه تغير
الظاهر لا وحبناحر دف ا
وان المفتوحة المشدده
المحضة للفعلية اي للجملة الف
فيجعلانها في تاويل المصدر
عارجت اي رجعها
اعجبني ان خرجت اي
بالفعل انما هو عند سيبويه
قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في
نهج الكلام نحو انى الدنيا ما الدنيا بافنيه وان المفتوحة
المشدده للاسمية اي للجملة الاسمية خاصه اذا كفت عن نحو
بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل
في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو
اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان
زيد اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت
الكون نحو اعجبني ان زيد الا كون زيد احرف التحضيض
بلا واو الا ستثناء وهي هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على
احد الانواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل

البلاغة

قدير ا
دخلت
والمضارع
... على الفعل والمضي ... معنى الامر
... الذي قد فات الا انهما
... على انه ترك في الماضي شيئا
... من حيث المعنى للتحضيض
... وقع والتقريب لا سيما
... اذا دخلت على الماضي
... التحقيق ثم انه مضاف بعض
... للتقريب من الحال في
... موقعا للمخاطب وافعاص
قريب ... من موقع ركوب الامير قد ركب اي حصل
عن قريب ما كنت منتظره ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة ففيها اذن ثلثة معان التحقيق والتقريب
والتوقع قد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس للتقليل اي
لتضاف الى التحقيق في الاغلب مع التقليل نحو تكرار
قد يري تقلبت وجهك نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتخفيف مجردا عن معنى التقليل نحو قد نري
تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم
نحو قد والله احسنت وبعد لتحري ... ساير احرفا

الاستفهام ا[illegible]

ما في خبر بهما [illegible]

تدخلا الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم

وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم

وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلا[illegible] لا تدخل

على اسمية خبرها فعل نحو زيد [illegible] و

ذلك لان اصلها ان يكون [illegible] على الا

في قوله تعالى هل اتى على الانسا[illegible] فلما كان

اصلها قد وهي من لوازم الا[illegible] لا

[illegible] ذكرت عهود الحمى [illegible]

لوانه وعانقته وان لم تراه في [illegible]

والهمزة اعم لتصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع

استعمالا تماما اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت

بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف

هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا

وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت

عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان

المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة

لان اصله ارضي بضربك زيدا وهو اخوك فيستحسن منك

وهل ضعيفة في الاستفهام فلا خلاف فعلها بخلاف

الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو

ويجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد

[illegible] استعمال

[illegible] والتي

[illegible] ام المنقطعة

لم يستفد دلالتها الا اضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال

آخر بام المنقطعة [illegible] ان قولك هل زيد عندك ام عمرو في

[illegible] ام اذا ما وقع كان ادا و[illegible]

[illegible] والواو من الحروف العاطفة

[illegible] تقرير حرفا الشرط

[illegible] ان للاستقبال وان

[illegible] للماضي وان داخل في

[illegible] للاستقبال ولو للمضي

و[illegible] دخلت على المضارع او الماضي

نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى

المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني ان وقع منك

اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك

لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي

فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل

نحو قوله تعالى ولامة مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم

واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

وبداهة لازم معناه موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي

بحصول امر آخر متعذر فيه وما كان حصوله متعذرا في الماضي

كان سنفيا فيه

به انتفا فاذا

حصول الاكرام في الماضي لحصول المجيء الى مقدر فيه فيلزم

انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم او استعمال

لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على

قصد لزوم الثاني للاول مع انت ... يستدل

على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كا ... فسدتا

فان لو ههنا تدل على لزوم الف ... ة على ان

الفساد منتف فيعلم من ذلك ... بهذه

الاستعمال توهم المصنف ان لو لا ...

الجمهور ولم يدر ان ما ذكره معنى ...

الاستدلال بانتفاء اللازم المعلول على انتفاء الملزوم

المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفا

بين احد معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد

ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام و

كيف وكلا الانتفاء من معلوم له بل قصد اعلام بان

انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال

ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك

الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك

بيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة

الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

مثله

تحارك

لكون

اسم فاحدا اسم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين

يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما اسم فلانه خبر كان

مست ... الفاعل بعد من حذفنا

ال ... جل لزوم الفعل بعدهما

... لا بالكسر لانه اي

... ر بعده لو والصالح

... ره وقيل انطلقت

... منطلقا اي في موضع

... الاصل في خبر ان هو

الافراد ليكون الجنس المذكور موضع اسم الفاعل

كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت

ولا يقال لو انك منطلقا وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق

والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه

من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث

اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر

بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق

الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المقدره

اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان

ما في الارض ...
فعلي في موضع ...
اول زمان ...
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بعدم لزوم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ... على وجه لا
يعمل فيه ادوات الشرط ... الجواب
حسب يبطل عمل ادوات ... الجواب
وكان الجواب للقسم ... والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون ... وهو محال
واما معنى فهو جواب ... الشرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط ... ل
للماضي لفظا ولم يأتيني مثال للماضي معنى لا يرحمك
وان يتوسط اي القسم بين اجزاء الكلام بعدم
الشرط عليه او غيره اي تقدم الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا
والله ان يأتيني اكرمه فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقدم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى
معنى الثاني هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار
الشرط فيكفي النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف

... الله لا افعلك
... للماضي على خلاف
المثال الاول واشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراط على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدم الشرط
... م فهو باعتبارهما جميعا
... الثاني مثال لتقدم الشرط
... بار الاول ترتيب اللف
... في كل من المثالين من
... بين اعتبارين خلاف
... على تقدير الحمل عليه فان
... ترتيب اللفظ يقتضي تقدم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال
بالمتمثل له وتعذر الامكان على تقدير تقديم اللاحق
على نشرهما من حيث مثالاهما وتقدم القسم كاللفظ
اي كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فيلزم
في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جواب الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي
لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض

وا...
يلزم
جزا
احد المتكلم في ذلك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او احمله
في الذهن ويكون معلوما للمخا[illegible] [و]سط الواقع
وتدخل [illegible] سيقدم
احوال الجزاء الواقعة في او[illegible] كاتب
لتفصيل المجمل وجب تكرا[illegible] القسم
واحد حيث يكون المذكور [illegible] لا له
احد الضدين على الآخر كقوله [illegible]
زيغ فيتبعون ما تشابه فاما تعالى اما المذكور [illegible] مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما
للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني و
اللازم حذف فعلها اي الذي هو الشرط وعوض بينهما
اي بين وبين ما بعدها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها
اي خبر ما بعدها او خبر اما لان خبر الفاء ايضا خبرها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما
معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
منطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال لجواز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

فحمل

...م لما يمتنع تقدمه
...ما وقع بينهما وبين
...لقا اي بغير تقييد مطلقة
[illegible]
غير مقيدة بحال تجويز التقدم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق [illegible] حذف فعل الشرط الذي هو يكن
في [illegible] بينهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها
[illegible] الجزاء انفصالا واما يوم الجمعة فزيد
منطلق [illegible] مذهب الثاني تتقيده مهما يكن
[illegible] منطلق فيوم الجمعة معمول
[illegible] فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
[illegible] وهو العامل لم يجعل لا ما حاصر جزاء
التقدم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان اما
يتوسط بين اما وفائها جاز التقدم على الفاء مع
قطع النظر كالمثال المذكور نحو قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء اقدم على الفاء والا
اي وان لم يكن جاز التقدم مع قطع النظر عن العامل
المتصل اليها تابع او صل يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها نحو قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل مر بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر
وبين ان يكون لحمل لا اما قوة وبين حكم الامتناع عن
دون الثاني بهذا التقرير الكلام اذا كان ما بعد

اما منصوبا
على المذهب
زيد فمنطلق
ووسط [illegible]
فارتفاع زيد بالابتدا كما
مهما يكن زيد فمنطلق اي
المحذوف واما بتقدير
فهو منطلق بتصغير الفا
زيد مرفوعا بانه فاعل ال
بتقدير النصب بما يذكر
المعلوم على ان يكون يوم
للفعل المحذوف نوصب على
اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازها
بالاختلاف واما مثل النصف فايكون الواسطتين
اما فانهما منصوبة بظهور ان تلك كونهما مرفوعة لكثرة
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع يقول
لشخص فلان يبغضك فيقول كلا وحاشاك اي ليس
الامر كما يقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة
الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب
الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود من
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى

نوا
حرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهم ان المقصود
[illegible] الجملة كالمعنى بان فلم تخرج عن الحرفية
[illegible]كر لانها مختصة بالاسم بلحق
الامر علامة التانيث
ولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت
الاسم لان اصل الاسم
انه من اول الامر سكون
تلك على اعراب ما ولنعه
حقانه فان كان اي المسند اليه
حقيقي مجرا اي انث بجريين
الحاق تا التانيث وبين عدمه اوفهو اي الالحاق
تا التانيث بحرفية على الحذف والاتصال وهذه
المتصلة بعد ما بنت الا ابتنا ذكرت نما تقدم من
صنف انها من احكام المونث وتهيئا من حيث انها
من احكام تا مونث يتبعه واما الحاق علامة التثنية
والجمع اي جمع المذكر والمونث في مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النسا فضعيف لعدم احتياج
تبينا الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او
سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور

وإذا لحقت على ...
قبل الذكر من غير ...
من اول الامر على احوال الفاعل لتانيث وفي شرحه كما
هذا ما قاله النحاة ومنع من جعل هذه الحروف ضماير
وابدال الظاهر منها والزايدة في شرح هذه الابدال
ما مر في بدل الكل من الكل او ... المبتدا
الموخر والغرض كون الجزء ... ـل
مصدر نونه اى ادخلته ... ـي
اعني النون تنوينا اشعارا ... ـلما
في المصدر بمعنى الحدوث و...
حدثا وهي في الاصطلاح نون
فلا يغيره الحركة العارضة مثل عادا الاولى ...
تشامله نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله يتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر
تلك الكلمات لا تتبع حركات اواخرها وانما قال
يتبع حركة الآخر ولم يقل يتبع الاعراب لان المتبادر
من متابعة الآخر تحصيلها به من غير تخلل شي
وههنا الحركة بين آخر الكلمة ... والتنوين فان
قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل اواخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل ليخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو
يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها حركة الآخر مطلقا

... وليس نون يطلق
... ون للتمكن وهو ما
يدل على المتنه الكلمة اى نون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مد... خصوصه اى اسكت سكوتا ما في
وقت ما ... تنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن ... احمد وابراهيم فليس للتنكير
بل هو ... فهي ان لا ارى معناه من ان
... والتنكير معا فقول التنوين في
... ذا حملته على محض للتمكن والعوض
وهو ... الاسم عوضا عن المضاف اليه معا فيهما
عن الكلمة كيومئذ اى يوم اذا كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التي بعدها فلما
حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة
لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا كلح وساعتئذ وعامئذ
ومعلها بعضهم وقت بعض اى فوق بعضهم و
مررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف
فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر ولم يوجد فيها
ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله والتوجيه
بعضهم انه للتمكن وهو غلط لانه اذا ... سميت بمسلمات
مثلا امراة ثبت فيه التنوين ولو كانت للتمكن لزالت

للعلتين الـ...
وجوده في ...
يكون للقابلة ...
وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من
اسباب حسن الغناء وا... ...بيات
والمصاريع وان كان ...
انشادها جائز بل واجبا ...
لان محل التغني به انما ...
فعلله بين كلمات الانشا...
وهو انما يلحق القافية المط...
اعاده
مشبعا باشباع حركته وا...
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق الصوت لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بعده القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر
وقلي اللوم عاذل والعتابن فروي هذا البيت
انا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التاكيد وما يلحق القافية المقيدة
وهي كل رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
الامتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان
روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
بدل الخفقن

...عند النحاة بالقبح اول الكلم
...ن والخفقن وسمي بهذا
...الغلو هو التجاوز عن
الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد
الوزن ولهذا سقط التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يخصه ...ن تنوين الترنم ليس موضوعا
با... ...معاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان ... ...ن حروف التهجي موضوع لغرض
التـ... ...معنى من المعاني ففي عد تنوين
...روف التي هي من اقسام الكلمة
...مع تساهل وتسامح واما التنوينات
...ع اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل و
يحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كون
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين احدهما موصوف به والاخر مضافا اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لعلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن

الاس مرا

صيغه نحو زيد ...
عن زيد د ...
في حذف همزة ...
في مثل هذه شهد الله عالم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وحصل الفتحة مع عدم ا ...
اضربان والف الجمع اي ال ...
والنون المشددة نحو اضربنا ...
فيهما نون التثنية تختص ا ...
المستقبل الكائن في خبر ضمير ...
واضربن بالتشديد والنهي ...
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضر ...
تضربن فتنصب جزاء القسم نحو والله لا افعلن
بالخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضي والحال فانه لا يؤكد الا ما هو كون مطلوبا و
قلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما تقومن
ولا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له
للنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد
والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد ما اصالة فقوله لزمت
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد في غير مثبت القسم

... في مثل اما
... د الحذف
... مقصود من غيره
وما قبلها لازم اي قبل نون التاكيد خفيفة كانت او
ثقيلة ... الواو مضموم ليدل على الواو
... اي اسقطت في التقاء الساكنين
... في كلمة واحدة فان النون
... الواو بعد الضمة وقبل النون
... الساكنين ما ذكره مع ضمير
... ه ليدل على الياء المحذوفة
... بعد الكسر قبل النون المشددة
... ذكر من ضميرا المذكورين و
ضمير المخاطب وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهران ما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمهما غير
ما ذكر فقوله في التثنية وجمع المونث اضربنان واضربنان
علة بمنزلة الاستثناء عنه مفعول في المثنى اضربان
باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع
المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات ولا يدخلهما اي التثنية والجمع
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه جوز التقاء الساكنين على غير حده
وجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين

وهما اي النون ا
التثنيه والجمع المؤ
المذكر السالم وبا لفي نيبه ه منفصل [illegible]
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع التنوين معامله
مع كلمه المنفصل عن حذف الواو والياء او تحريكها
ضما وكسرا او عرضه من [illegible] الكلا [illegible] الافعال
المعتله الآخر عند الحاق النو [illegible] كلامه
ان التنوين حكمها مع المثنى [illegible] ذكرو
مع غيرهما فح ضربين اما [illegible] سان
الجمع نحو اغزوا وارموا وا [illegible]
نحو اغزى وارمي واخشي و [illegible]
للمذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع [illegible]
المنفصل نحو اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا
اغزون وارمن يا امراة بالحذف اليا كما حذفت
في اغزي الجبين وارمي العرض وبضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصل نحو اخشوا الجل
بكسر اليا المفتوحه ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
تقول اخشين كما خشي الرجل فان لم يكن اي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
وكالمنفصل اي فالنون كالكلمه المنفصله وتعين بها الالف
التثنيه تقول اغزون وارمين واخشين والاما
ونحوها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه
اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمنفصل ومع الضمير البارز